THE ARAB LEAGU
ALECSO
Institute of Arab Research & Studies
Department of Economic Studies & Research
Cairo

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية
القاهرة

الجامعة الاسلامية - الرسائل والبحوث العلمية

العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة "2000-2014"

أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الاقتصادية

إعداد الباحث
عماد سالم محمد أبو ميزر

إشراف الاستاذ الدكتور
سامي السيد فتحي
استاذ ورئيس قسم الاقتصاد
جامعة القاهرة

2016

مكتبة الجامعة الإسلامية - غزة
الرسائل والبحوث العلمية
التاريخ 04 MAR 2017
الرقم العام 1249149
رمز التصنيف أ/ 330.0956

أ ب و/330.0956
1249149
مجموعات خاصة

بسم الله الرحمن الرحيم

سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى {1} الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى {2} وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى{3} وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى {4} فَجَعَلَهُ غُثَاء أَحْوَى {5}[1].

صدق الله العظيم

1- (سورة الأعلى)، الاية 1-5.

إهداء

إلي من قال فيهما عز وجل:

وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً [2].

صدق الله العظيم

إلى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لى طريق العلم.....والدي العزيز.

إلى روح من أرضعتني الحب والحنان ورمز الحب ويلسم الشفاء.....أمي الغالية.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة .....إخوتي وأخواتي .

إلى مهجة القلب والروح التي سكنت روحي..... زوجتي الغالية .

إلى الشموع الصغيرة المنيرة للحياة حين الظلمة..... أبنائي الأعزاء .

إلى كل من أسدي إلي معروفاً أو نصحاً أو عوناً... وأصدقائي الاعزاء.....

إليهم جميعاً اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع عرفانا وتقديراً

2- سورة الاسراء الاية 23.

شكر وتقدير

يقول المولي عز وجل:

(وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ)[3]

نحمد الله حمداً كثيراً يليق بجلالة وكمال صفاته الذي وفقني وأعانني علي إتمام هذا البحث، وإخراجه إلي النور، وأصلي وأسلم علي من لا نبي بعده معلم هذه الأمة ومرشدها، سيدنا محمد علية أفضل الصلاة والسلام .

بمزيد من الاعتراف بالفضل والامتنان يسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلي المشرف الفاضل

الأستاذ الدكتور/ سامي السيد فتحي،

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد،

جامعة القاهرة.

فله مني جزيل الشكر والتقدير

3- سورة إبراهيم الاية 6.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى فحص وتحليل أهم العوامل الرئيسية المؤثرة على تقلبات أسعار النفط العالمية خلال الفترة (2000-2014)، والتعرف على التداعيات المختلفة المترتبة على تقلبات أسعار النفط ، وبيان المؤثرات الرئيسية في تذبذب الأسعار في منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة.

كذلك، التعرف على أسعار النفط بالوفرة في الاحتياطيات البترولية المتوفرة لدى الدول المصدرة والمستوردة للبترول، وبيان العلاقة الايجابية بين التطورات السياسية في المنطقة العربية وتقلبات أسعار النفط عالمياً، والتعرف على التأثير المباشر لدول مجلس التعاون بأسعار النفط باعتبارها تمتلك اكبر مخزون عالمي نفطي.

ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام كل من المنهج الوصفي لوصف العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية خلال فترة الدراسة. حيث تم استخدام الجداول والاشكال البيانية لبيان المستجدات النفطية بمجملها في الدول محل الدراسة. وكذلك، تم إستخدام المنهج التحليلي؛ لتحليل العوامل المختلفة المؤثرة على أسعار النفط عالمياً وتداعياتها المختلفة، من خلال تلك الجداول والاشكال البيانية، كما وتم الاستفادة من الدراسات السابقة، سواء باللغة العربية أو الاجنبية، علاوة على المراجع الالكترونية؛ لتقديم دراسة موضوعية تسهم في إبراز جوانب مسألة تحتاج لمعالجة اقتصادية .

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: الاعتماد على مورد رئيس واحد كالنفط ، كما هو الحال في الدول التي تعتمد على تصدير النفط فقط، سيجعل تقلبات الميزان التجاري ترتبط بشكل كبير بتقلبات قيم الصادرات النفطية، ويجعل البنيان الاقتصادي يتأثر بأية هزات يتعرض لها هذا المورد، وأية تقلبات في الأسواق العالمية ، مما يعني بأن مستقبل دول الخليج العربي مهدد بالمخاطر على المدى البعيد.

وأخيرا خرجت الدراسة بالتوصيات التالية: ينبغي علي دول مجلس التعاون الخليجي أن تعيد النظر في سياستها الإنتاجية والتسويقية، كما ينبغي أن تعمل علي تكثيف التعاون مع غيرها من مصدري النفط سواء أعضاء في أوبك أو غير أعضاء فيها.

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
المقدمة	13-1
• الفصل الأول : تقلبات أسعار النفط العالمية.	50-14
المبحث الأول : تطور أسعار النفط والإيرادات النفطية العالمية.	15
أولاً: تطور الإمدادات النفطية العالمية خلال الفترة 2000-2014.	15
ثانياً: تطور الإمدادات النفطية لدول أوبك خلال الفترة 2000-2014.	18
ثالثاً: تطور الطلب العالمي على النفط.	21
المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2000-2014.	25
أولاً: تطور اتجاهات أسعار النفط الخام.	25
ثانياً: تقلبات أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية.	30
ثالثاً: تطور الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وبعض أنواع النفط الأخرى.	34
رابعاً: العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط العالمية.	36
خامساً: التداعيات المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية.	47
• الفصل الثاني: واقع صناعة النفط في دول الخليج العربي.	95-51
المبحث الأول : ملامح صناعة النفط في دول الخليج العربي.	52
أولاً: احتياطي النفط لأقطار مجلس التعاون الخليجي .	53
ثانياً: انتاج النفط الخام لأقطار مجلس التعاون الخليجي .	59
ثالثاً: استهلاك النفط الخام لأقطار مجلس التعاون الخليجي.	65
رابعاً: الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي .	70
المبحث الثاني : تطور أسعار النفط والإيرادات النفطية في دول الخليج العربي	75
أولاً: العوائد النفطية للأقطار مجلس التعاون الخليجي .	75
ثانياً: الاستثمار في العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي.	81
ثالثاً: المنافسة النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي .	90
رابعاً:آلية أوبك لضبط الأسعار.	92
الفصل الثالث : أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصادات دول الخليج العربي.	151-96
المبحث الأول : تقلبات أسعار النفط العالمية وأثارها الاقتصادية.	97
أولاً: أسواق النفط العالمية.	97

ثانياً: العوامل المؤثرة في تسعير النفط في الأسواق العالمية.	100
ثالثاً: الآثار الايجابية والسلبية لتقلبات أسعار النفط على اقتصاديات دول الخليج العربي.	103
المبحث الثاني: تقلبات الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي وأثارها الاقتصادية	125
أولاً: الإيرادات المالية النفطية لدول الخليج العربي	125
ثانياً: الآثار الاقتصادية لتقلبات الايرادات النفطية لدول الخليج العربي.	128
المبحث الثالث: أهم المؤثرات على أسعار النفط خلال الفترة 2015-2016.	124
أولاً: خلال العام 2014.	124
ثانياً: خلال العام 2015.	145
ثالثاً: خلال العام 2016	147
خاتمة الرسالة	155-152
النتائج	152
التوصيات	154
قائمة المراجع	173-156
الملاحق	180-174
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	182-181

قائمة الجداول

جداول الدراسة من عام "2014-20000"

رقم الجداول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
1	إجمالي الإمدادات النفطية لدول الأوبك والعالم من النفط:	16
2	تطور الطلب العالمي على النفط(الإجمالي والتغير السنوي):	22
3	تطور حركة الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك:	29-28
4	تطور حركة الأسعار الاسمية:	31
5	تطور احتياطي النفط الخليجي في دول مجلس التعاون الخليجي:	55
6	إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي:	60
7	الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2014.	66
8	تعداد السكان لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2014	67
9	تطور استهلاك النفط لدول مجلس التعاون الخليجي:	68
10	تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام ومشتقاته:	71
11	تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية:	76
12	تطور قيمة العوائد النفطية لأقطار مجلس التعاون الخليجي:	79
13	الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي وسنة تأسيسها ومصدرها	87
14	حجم الاحتياطي من الذهب لدول الخليج العربي للعام 2014	88
15	القيمة التنافسية لأقطار مجلس التعاون الخليجي في الصناعات النفطية لعامي (2013-2014)	91
16	أهم السياسات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك:	94
17	الاحتياطات الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي:	107
18	الحيازات من الأصول الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2014:	108
19	إجمالي الدين الخارجي لدول الخليج العربي للفترة (2005-2014):	110
20	أهم المؤشرات الاقتصادية في دول الخليج العربي:	127
21	ترتيب دول الخليج العربي وبعض الدول العربية في دليل التنمية البشرية(HD) للعام 2013:	137
22	التغير في اسعار سلة اوبك بين عامي 2013-2014:	143
23	التغير في اسعار سلة اوبك بين عامي 2014-2015:	145
24	نسبة عجزي الموازنة واجمالي الدين العام لدول الخليج للعام 2015:	146
25	التغير في اسعار سلة اوبك بين عامي 2015-2016	148

قائمة الإشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	نسبة التغير في الطلب على النفط	24
2	تطور حركة الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك (المتوسط السنوي)خلال الفترة(2000-2014)	30
3	تطور حركة الأسعار الفترة(2000-2014)	32
4	احتياطي دول مجلس التعاون من النفط الخام كنسبة من احتياطيات النفط العالمية للعام 2013	56
5	إنتاج النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي في منظمة أوبك للفترة (2000-2014)	64
6	تطور استهلاك النفط في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2014)	69
7	تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام للفترة (2000-2014)	74
8	تطور العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة(2000-2014)	80
9	الاحتياطات الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2014	108
10	إجمالي الدين الخارجي لدول الخليج العربي للعام 2014	111
11	الناتج المحلي الإجمالي والعائدات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة(2000-2014)	129
12	تطورات الميزان التجاري والعائدات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2014)	131
13	فائض/عجز الموازنات العامة والعائدات النفطية في دول الخليج العربي للفترة (2000-2014)	133

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية	178
2	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وغرب تكساس وبعض الخامات العربية	178
3	طاقة إنتاج النفط الخام المستدامة لدول منظمة الأوبك	179
4	أكبر العمليات النفطية للعام 2014	180
5	حصص دول الأوبك من الإنتاج بعد التخفيضات المقررة في عام 2001	181
6	حصص دول الأوبك من الإنتاج بعد التخفيضات المقررة في عام 2006	181
7	متوسط النمو الاقتصادى المستقبلي لدول الخليج العربي	182
8	أعداد وتحويلات الأجانب من دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2014	182
9	فائض الميزانية لدول مجلس التعاون الخليجي	183
10	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عى الدول العربية المصدرة للنفط	183
11	مدى انكشاف دول المجلس على انخفاض أسعار النفط	184
12	فائض الميزانية العامة لدول الخليج العربي	184

مقدمة

* تمهيد:
* مشكلة الدراســـة:
* أهمية الدراســـة:
* أهداف الدراســـة:
* منهجية الدراسة:
* حدود الدراســـة:
* الدراسات السابقة:

تمهيد:

أصبح النفط يلعب دوراً رئيساً في حياة المجتمعات والدول منذ أواسط القرن الماضي حتى وقتنا الحاضر، فبواسطته تسير المركبات وتُشغل المصانع والآلات، وتتحرك الطائرات وتُقضى به العديد من حاجيات الأفراد ومتطلباتهم اليومية، كما ارتبط مفهوم النفط بالعديد من المفاهيم التي تمثله: كالأسواق النفطية والأسعار النفطية.

وكذلك، ساهم البترول في اقتصادات الكثير من دول العالم، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مما أثر على السياسات الاقتصادية لتلك الدول، خاصة التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل ميزانيتها العامة.

وأيضاً، إن معرفة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على الاقتصاد الخليجي تعتبر ضرورة ملحة لاستشراق آفاق المستقبل واحتمالاته، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة.

لذلك تتسم سوق النفط الدولية بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط، نتيجة تأثيرها بالعديد من العوامل، وإذا ما عَرفنا النفط سلعة دولية في مداها وإستراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم.

ويصبح من البديهي القول: بأن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة، حيث تزداد عوائدها النفطية وواردتها المالية، مما تؤثر إيجاباً فيها، وفي إعداد الموازنة العامة لديها، وعلى خططها الاقتصادية.

ويكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزيد هذا الارتفاع من الأعباء المالية عليها، مما يؤثر في إعداد الموازنة العامة فيها، ويكون الوضع معاكساً في حالة انخفاض أسعار النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات. وبالتالي فان جميع دول العالم تواجه خطراً واحداً اسمه (خطر سعر النفط).

ويترتب على هذه الاثار العديد من المشكلات عند إعداد الموازنات العامة، أو عند اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط خاصة، وان التقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة و مثيرة للقلق على المستوى الدولي والإقليمي والعالمي.

أولاً: مشكلة الدراسة.

أثرت التقلبات في أسعار النفط العالمية خلال السنوات الأخيرة في كافة مناحي الحياة الاقتصادية لمعظم دول العالم، ويرجع ذلك لمجموعة من العوامل، وامتدت تداعيات هذه التقلبات في أسعار النفط، وخاصة ارتفاع الأسعار لفترات طويلة، ومازالت الكثير من دول العالم تعاني منها وتسعى لإيجاد الحلول المناسبة للتغلب على تلك المشكلة، وما سببته من أزمات ومشاكل اقتصادية مختلفة .

ومما تقدم: فإن المشكلة الرئيسة للدراسة تتمحور في التساؤل التالي:**ما هي العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط في الحقبة الزمنية ما بين 2000- 2014 في دول مجلس التعاون الخليجي** ؟

وفي ضوء هذا التساؤل برزت عدة تساؤلات لعل من أبرزها:

1- ما هي المؤثرات الرئيسة في تذبذب أسعار النفط العالمية ؟

2- ما هي المؤثرات في تذبذب أسعار النفط في منطقة الشرق الأوسط عامه، ومنطقة الخليج العربي خاصة ؟

3- ما مدى انعكاسات تكلفة إنتاج النفط في تطويره وتسعيره ؟

4- كيفية تأثر أسعار النفط بالوفرة في الاحتياطيات البترولية لدى الدول المصدرة والمستوردة؟

5- هل هناك علاقة بين التطورات السياسية في المنطقة العربية وتقلبات أسعار النفط عالمياً ؟

6- ما العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والصدمات البترولية العالمية ؟

7- هل يوجد تأثير مباشر لدول مجلس التعاون بأسعار النفط باعتبارها تمتلك أكبر مخزون عالمي للنفط ؟

8- ما هو أثر ظهور بدائل الطاقة على أسعار وتقلبات النفط ؟

ثانياً: أهمية الدراسة.

إن التحكم في مسار صناعة البترول يعتمد على أربعة محاور رئيسة، جيولوجية، تقنية، اقتصادية، وسياسات منظمات بترولية دولية، ومن خلال التوازنات بين هذه المحاور تتقلب أسعار البترول هبوطاً وصعوداً بدرجات متفاوتة.

ويتناول هذا البحث مجال اقتصادات البترول في الوقت الذي تجسدت به أهمية البترول للحضارة الإنسانية، وآثار تطوير آفاق الصناعات البترولية في تنمية الاقتصادات الخليجية، لاسيما وأن المنطقة العربية تختزن 61% من احتياطاته العالمية، مما يفرض علينا زيادة الاهتمام والدراسة والاطلاع على كل ما يحيط بهذه المادة من تقنيات حديثة وتطورات، وهذه مسئولية كل من يعمل بهذا القطاع في المجالات الاقتصادية والفنية، وقبل استعراض العناصر الرئيسة المؤثرة في اقتصادات البترول، ودور المنظمات البترولية العالمية، يجب إلقاء الضوء على تاريخ تطور استخدامات الطاقة وارتباطها الوثيق بحركة تطور الحضارة الإنسانية.

كما أن للنفط أهمية عظمى باعتباره المصدر الأهم للطاقة في العالم، ليس كوقود ومصدر للحرارة والدفء فحسب، وإنما كمادة أولية في الصناعات الكيماوية، وقد تطورت هذه الصناعة على أساس صناعة تكرير النفط، فهناك عشرات المئات من المشتقات من صناعة البلاستيك والمطاط والصابون والأصباغ والأدوية وعدد هائل من المواد الكيماوية الصناعية وغيرها ، كلها معتمدة على النفط،

كما أن هناك صناعة حديثة متطورة هي البتروكيمياوية الناشئة عن كيمياء النفط، وتكمن أهمية المواد البتروكيمياوية في حقيقة إن صناعتها تشكل اليوم (65%) تقريباً من قيمة إنتاج جميع المواد الكيماوية الأساسية المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وسيظل النفط لسنين طويلة ضرورة لاغني عنها للصناعة الجديدة في كل دولة من دول العالم ومصدر أساسي للدخل القومي للدول المصدرة للبترول.

وأصبح النفط عامل أساسي في السياسة الدولية؛ بسبب أهمية النفط كمصدر للطاقة وكمادة أولية للصناعات، حيث شهدت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وحادة ومفاجئة متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2008، الأمر الذي أثر بدوره على الإيرادات النفطية للدول المنتجة بشكل خاص، وعلى الاقتصاد العالمي بشكل عام.

ثالثاً: أهدف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

1- دراسة أهم العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط عالمياً خلال فترة الدراسة (2000-2014).

2- تحليل التداعيات المختلفة المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية خلال فترة الدراسة (2000-2014).

3- التعرف على المؤثرات الرئيسة في تذبذب أسعار النفط في منطقة الشرق الأوسط عامه ومنطقة الخليج العربي خاصة .

4- تحليل ودراسة العلاقة بين أسعار النفط بالوفرة في الاحتياطيات البترولية المتوفرة لدى الدول المصدرة والمستوردة .

5- مدى العلاقة الايجابية بين التطورات السياسية في المنطقة العربية وتقلبات أسعار النفط عالمياً.

6- بيان التأثير المباشر لدول مجلس التعاون بأسعار النفط باعتبارها تمتلك أكبر مخزون عالمي للنفط .

رابعاً: منهجية الدراسة:

1- المنهج الوصفي: استخدم الأسلوب الوصفي لوصف أهم العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية خلال الفترة (2000- 2014).

2- المنهج التحليلي: استخدم الأسلوب التحليلي لتحليل العوامل المختلفة المؤثرة على أسعار النفط عالمياً وتداعياتها المختلفة خلال الفترة (2000-2014).

خامساً: حدود الدراسة.

- **الحدود الزمانية:** اقتصرت الدراسة على الفترة (2000-2014)؛ لأن تلك الفترة تميزت بتقلبات حادة ومستمرة في أسعار النفط العالمية .
- **الحدود المكانية:** دول مجلس التعاون الخليجي المالكة الأكبر لاحتياطي النفط في العالم؛ لذا شملت هذه الدراسة دول المجلس.

سادساً: تقسيمات الدراسة.

تأسيساً على ما تقدم آثرنا تقسيم دراستنا على النحو التالي:

* **الفصل الأول: تقلبات أسعار النفط العالمية.**

– المبحث الأول: تطور أسعار النفط والإيرادات النفطية العالمية.

سيتم من خلاله التعرف على تطورات الاسعار النفطية العالمية، وما يتعلق بتطورات الاسعار النفطية الدولية .

– المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي.

التعرف على العوامل المؤثرة على الاسعار النفطية؛ وتقلباتها في دول مجلس التعاون الخليجي.

* **الفصل الثاني : واقع صناعة النفط في دول الخليج العربي.**

– المبحث الأول : ملامح صناعة النفط في دول الخليج العربي.

تم تقسيم هذا المبحث إلى عدة نقاط تعد بمثابه ملامح صناعة النفط في دول المجلس وهي الاحتياطيات من النفط وكميات إنتاجه، وكميات الاستهلاك النفطي ومشتقاته.

– المبحث الثاني: تطور أسعار النفط والإيرادات النفطية في دول الخليج العربي.

سيتم التعرف من خلال هذا المبحث على العوائد النفطية، والاستثمارات في تلك العوائد، وكذلك، المنافسة النفطية ؛ واليات منظمة الاوبك في ضبط الاسعار .

* **الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصادات دول الخليج العربي.**

– المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها الاقتصادية.

التعرف من خلاله على أسواق النفط العالمية، والعوامل المؤثرة في تسعير النفط في هذه الاسواق، كذلك، الاثار الايجابية والسلبية لتقلبات هذه الاسعار على اقتصادات دول الخليج العربي .

– المبحث الثاني: تقلبات الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي وآثارها الاقتصادية.

سيتم التعرف على الايرادات المالية النفطية لدول الخليج العربي، والاثار الاقتصادية لتقلبات هذه الايرادات .

– المبحث الثالث: أهم المؤثرات على أسعار النفط خلال الفترة "2015–2016".

تماشيا مع التقلبات النفطية ولإثراء الدراسة بالقيمة العلمية قمنا بإضافة هذا المبحث لمعرفة اخر المستجدات النفطية في عامي 2015–2016.

سابعاً: الدراسات السابقة.

أولاً: الدراسات العربية.

- **الدراسة الأولى (التويم،علاوين،2008) دراسة بعنوان" أثر التقلبات في استهلاك الطاقة وأسعار وإنتاج النفط على اقتصادات دول الخليج العربي":**

تناولت تلك الدراسة أسعار وكميات الطاقة المنتجة عموماً، والنفط خصوصاً، وأثرها على الانشطه الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية للعديد من الدول بشكل عام، وعلى دول الخليج العربي بشكل خاص. كون هذه الدول منتجة ومصدره للنفط بشكل أساسي. لذا استهدفت الدراسة العلاقة بين استهلاك الطاقة وأسعار النفط المقرونة بتغيرات كميات الإنتاج، وبالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول الخليج العربي.

وقد اعتمدت تلك الدراسة، في تحقيق أهدافها، على تحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة الزمنية (1980-2007)، وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية المناسبة. وقامت باختبار مدى استقرار البيانات من خلال اختبار جذر الوحدة، ودراسة درجة التكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة موضع الدراسة.

- **الدراسة الثانية: (المحتسب وآخرون،2009) ورقة بحثية بعنوان:" تطور قطاع الطاقة واثر الارتفاع في أسعاره على الصناعة " حاله الاردن.**

سعت الدراسة إلى التعرف على تطور قطاع الطاقة في الأردن، وتحليل آثار الزيادات الكبيرة والمتتالية في أسعار الطاقة خلال السنوات الأخيرة على الصناعة الأردنية. واقتصرت تلك الدراسة في منهجيتها على تحديد الصناعات كثيفة استخدام الطاقة؛ استناداً إلى المسوح الصناعية، ثم مقارنة كميات الإنتاج الصناعي وأسعاره قبل وبعد حدوث الزيادات في أسعار الطاقة.

وبينت الدراسة أن عام 2003 شهد بدايات التزايد في الأسعار المحلية للطاقة، كما سجلت الأعوام 2005، 2006،2007 تسارعاً في زيادة هذه الأسعار، وبالرغم من تعدد وتشابك العوامل المؤثرة في إنتاج الصناعة الأردنية، إلا أنه يمكن الاستنتاج بأن زيادة تكاليف الإنتاج الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة أجبرت المنتجين الصناعيين على اتخاذ إجراءات عديدة بهذا الصدد، منها:

الإجراء الأول: قاموا بإحلال جزئي لصنف الطاقة الرخيص نسبياً: كالغاز الطبيعي محل زيت الوقود والديزل في قطاع توليد الكهرباء، كما استخدموا الطاقة الكهربائية بديلاً عن زيت الوقود في الصناعة الاستخراجية والتحويلية.

والإجراء الثاني: إنقاص حجم إنتاجهم خلال عام 2003، إذ تراجع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بمقدار 8%، كما تراجع الإنتاج في كل من المجاميع الرئيسة للصناعة. وأما خلال الأعوام الأخيرة فقد تباطأ أداء المؤشر ، وبلغ معدل النمو فيه عام 2007 مجرد 3%.

والإجراء الثالث: رفع أسعار المنتجات الصناعية الصناعيين بمتوسط 11% خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. مما أدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات إلى إضعاف المقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الأردنية في السوقين المحلي والخارجي.

وأوصت الدراسة، بالإضافة إلى تطوير واستغلال مصادر الطاقة الأولية وتوفير المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية في السوق المحلية بأسعار مناسبة، إنشاء صندوق كفاءة الطاقة للمساعدة في عمل الدراسات حول ترشيد الطاقة، فضلاً عن عقد الدورات لتوعية المدراء الصناعيين بأهمية الكفاءة في استخدام الطاقة ودور ذلك في تقليل التكلفة، بالإضافة إلى تقديم الحوافز الحكومية لتشجيع تطبيق خطط ترشيد الطاقة.

- **<u>الدراسة الثالثة: (عليان،2012) دراسة بعنوان:" تقدير دالة الطلب على السولار والبنزين في السوق الفلسطينية ".</u>**

تناولت الدراسة دالة الطلب على مشتقتي البنزين والسولار في السوق الفلسطينية؛ عن طريق تحليل الانحدار البسيط من خلال اقتراح النموذج اللوغريتمي؛ لتقدير دالة الطلب، ومن ثم اختبار بعض الفرضيات المصاحبة لهذا التقدير، مثل: العوامل المؤثرة في الطلب في السوق الفلسطينية المائزة إحصائياً من بين جميع العوامل المؤثرة نظرياً في الطلب، وكذلك، الفرضيات المتعلقة بالمرونة.

وقد استنتجت الدراسة أن العوامل المؤثرة في الطلب على السولار هي: سعر السولار، سعر السيارات التي تعمل بالسولار(كسلعة مكملة)، الدخل المتاح بالشكل وعدد السكان، وقد توافقت الإشارات لمعاملات هذه المتغيرات مع النظرية الاقتصادية،خالفت مرونة الطلب بإشكالها الثلاث (السعرية، التقاطعية، الدخيلة) النظرية الاقتصادية الطلب مرن في الحالات الثلاث إلا في حالة سعر البنزين السلعة البديلة الغير مائز إحصائياً.

أما العوامل المؤثرة في الطلب على البنزين هي: عدد السكان، أسعار السيارات، وأسعار السيارات التي تعمل بالبنزين، أما بقية العناصر فلم يثبت تمايزها الإحصائي على مستوى ثقة 5%، وتوافقت الإشارات لمعاملات هذه المتغيرات مع النظرية الاقتصادية ماعدا إشارة سعر السولار (السلعة البديلة)، ووافقت مرونة الطلب السعرية والتقاطعية- بالنسبة لسعر السلعة البديلة- الفرضية الأساسية، بينما خالفت مرونة الطلب التقاطعية -بالنسبة لسعر السيارات والدخيلة- النظرية الاقتصادية فكان الطلب مرناً في الحالتين.

وأوصت تلك الدراسة استيراد النفط الخام بدل المشتقات الجاهزة؛ لتوفير الفروقات العالية بين سعر النوعين على المدى الطويل، وإيجاد جهاز رقابي أكثر فاعلية على تسعير وكميات المشتقات النفطية المستهلكة في الأراضي الفلسطينية، وكذلك، البدء بتحويل بعض اتجاهات استهلاك البنزين والسولار، مثل: السيارات إلى استهلاك الغاز، وتشجيع الأفكار الخلاقة فيما يخص أبحاث البدائل النفطية في ضوء تنامي الأبحاث حول الطاقة البديلة، وفي طور توقعات انحسار حقبة النفط، وإعادة النظر باتفاقية باريس؛ خصوصاً فيما يتعلق بموضوع المشتقات النفطية.

- **<u>الدراسة الرابعة:(البصام،2013) ورقة بحثية بعنوان:" مخاطر و إشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية ".</u>**

ألقي هذا البحث الضوء على مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في أعداد الموازنة العامة في العراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في تمويل موارد الميزانية العامة.

وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات عديدة، أهمها: إن تقلبات أسعار النفط خلال المدة (1921-2012) أربكت كثيراً الموازنات العامة في العراق، وأفرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية أمام الموازنة تمثلت بشكل فائض أو عجز في الموازنة. واقترحت الدراسة ضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في تحويل موارد الميزانية العامة في العراق؛ خاصة الضرائب، بالإضافة إلى تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.

- **الدراسة الخامسة: (المزيني،2013) ورقة بحثية بعنوان:" العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ".**

أرجعت هذه الدراسة، عدم الاستقرار في أسعار النفط العالمية، إلى عدة عوامل مجتمعة، أثرت على تحديد أسعار النفط عالمياً، لعل من أهمها: عوامل اقتصادية، عوامل جيوسياسية، عوامل مناخية، عوامل نفسية، عوامل فنية، عوامل نقدية، وعامل الندرة، حيث أن جميع هذه الأسباب لعبت دوراً كبيراً في تحديد سعر النفط العالمي، كما ترتب على ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،

وعليه؛ أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها: أن يترك تحديد أسعار النفط لقانون الطلب والعرض، آلية السوق الحر، والسعي نحو تحقيق نوع من الاستقرار لأسعار النفط عالمياً، ويتطلب ذلك من دول مجلس التعاون ومنظمة الأوبك، أن تعمل على تسعير النفط مقابل سلة من العملات وليس بالدولار الأمريكي فقط، وهذا يؤهلها إلى تفادي انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.

- **الدراسة السادسة: (مجاهد،بشير،2013) رسالة ماجستير بعنوان:" أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي".**

هدفت الدراسة لمعرفة أثر التغير في أسعار النفط على الجزائر والإمارات، وهو يعتبر من المواضيع الهامة لاستشراق آفاق ومستقبل النفط في الدولتين، وهدفت تلك الدراسة إلى التعريف بالنفط وعمومياته، وإظهار مكانة النفط في اقتصاد الدولتين. وتحليل أثر التغير في أسعار النفط على الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي، والموازنة العامة للجزائر والإمارات، ولقد توصلت إلى أن الأسواق والأسعار النفطية قديمة بقدم مادة النفط، وتؤثر تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأسعار النفطية، وكذلك، هناك علاقة طردية بين السعر النفطي ومعدلات النمو الاقتصادي، وأخيراً: لا يزال يعتمد الاقتصاد الجزائري على سياسة الريع البترولية والممنهجة منذ سبعينيات القرن الماضي.

وتوصلت تلك الدراسة إلى أنه يجب ترشيد إستغلال موارد الطبيعية في صورة النفط والغاز لضمان موارد مالية للأجيال القادمة، وأيضاً البدء في الاستكشافات في المناطق الغير مكتشفة وفي المجال البحري، وكذلك، وجوب إيجاد مصادر جديدة في تمويل الميزانية العامة ، عن طريق تنويع مصادر الدخل كالإمارات. والاقتداء بالسياسة النفطية الإماراتية الساعية لتخفيف وزن الذي يمثله النفط في حجم الصادرات الكلية.

- **الدراسة السابعة: (السديري،2014) رساله ماجستير بعنوان:" رؤية استراتيجية للحد من أثر تقلبات أسعار النفط على الأمن الاقتصادي السعودي ".**

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع سوق النفط العالمي، وأسباب تقلب أسعار النفط في السوق العالمي، وتأثير تقلب أسعار النفط على الأمن الاقتصادي السعودي. واتبعت تلك الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف ظاهرة تقلبات أسعار النفط وتحليل أسبابها وأثارها على الأداء الاقتصادي، وعلى الأمن الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. كما استخدمت الدراسة الأدوات القياسية الكمية والتحليل الإحصائي للبيانات؛ بهدف الوصول إلى التقلبات في أسعار النفط على الأداء والأمن الاقتصادي في المملكة العربية السعودية .

وخلصت الدراسة إلى أن البترول يُسهم بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي، وفي إيرادات الدولة، وميزان المدفوعات، والصادرات الخارجية، وتقليل اعتماد الاقتصاد الوطني على البترول خلال الأعوام القادمة، وتنويع هيكل الاقتصاد السعودي من الأهداف الإستراتيجية لحكومة المملكة، والتوقعات حول مسار الأسعار أو تقلباتها يؤثر على إيرادات الميزانية والتخطيط للإنفاق العام.

وأوصت الدراسة بأن الاعتماد على مصدر واحد؛ لتوفير مستلزمات التنمية الاقتصادية، سيعرض الدولة إلى هزات من المؤكد تعرض قطاع النفط لها، لذلك يجب تشجيع القطاع الخاص على أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية؛ مما يؤدي ذلك بدوره إلى تخفيف العبء الملقى على عاتق الدولة، وكذلك، تشجيع الاستثمارات الأجنبية ودعم القطاع الصناعي وتشجيع الصناعات التحويلية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية.

- **الدراسة الأولى: (Soytas and Sari,2003) بعنوان:" العلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (1950- 1992) لعدد 16 دوله من بينها الدول الصناعية السبعة والأسواق الناشئة ".**

تناولت دراسة العلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (1950- 1992)؛ لعدد 16 دوله من بينها الدول الصناعية السبعة، والأسواق الناشئة. وقد أظهرت السلاسل الزمنية لمتغيرات هذه الدول عدم الاستقرار عند المستوى. وأوضحت نتائج تلك الدراسة وجود علاقة سببيه ذات اتجاهين، مثل: الأرجنتين، وهناك دول تكون فيها العلاقة ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى استهلاك الطاقة، مثل: ايطاليا وكوريا. وبالعكس في تركيا، فرنسا، ألمانيا واليابان، فاتجاه العلاقة يكون من استهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي

الإجمالي، وقد توصلت الدراسة إلى أن حفظ الطاقة قد يبطئ من النمو الاقتصادي في هذه الدول الأخيرة.

- **الدراسة الثانية: (Wankeun,2003) بعنوان:" استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي لكوريا خلال الفترة (1970-1999) ".**

سعت هذه الدراسة لبحث العلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي لكوريا؛ خلال الفترة (970-1999)، وتبين أن هناك علاقة تبادلية الاتجاه بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي لكوريا خلال الفترة نفسها في المدى الطويل. أما في المدى القصير فهناك علاقة ذات اتجاه واحد من استهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأوصت تلك الدراسة متابعة البيانات بشكل شهري أو ربع سنوي للحصول على نتائج أكثر دقة .

- **الدراسة الثالثة:(Lee,2005) بعنوان:" العلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي والتي استخدمت إحصاءات لـ 18 دوله نامية للفترة من(1975-2001) ".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، مستخدمه معادلات الانحدار والتكامل المشترك، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها: أن هناك علاقة قصيرة المدى وطويلة المدى ذات اتجاه واحد بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي، بمعنى: أن زيادة استهلاك الطاقة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وليس العكس.

- **الدراسة الرابعة: (Kumar, 2007) بعنوان:" استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول السبعة(G7) قام بها خلال الفترة من (1972-2002) ".**

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين استهلاك الطاقة والناتج المحلي الإجمالي؛ لمجموعة الدول السبعة(G7)، وذلك خلال الفترة من (1972- 2002)، واستخدمت اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، وتوصلت إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث أن زيادة 1% في استهلاك الطاقة يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها 0.12-0.39% في هذه الدول.

- **التعليق على الدراسات السابقة**:

ساعدت الدراسات السابقة الباحث في تحديد مشكلة الدارسة وتحديد أهدافها وتساؤلاتها، حيث تناولت تقلبات أسعار النفط، أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصادات دول الخليج العربية، وبينت مدى الارتباط الدقيق لاقتصادات دول الخليج العربية بالدورات الاقتصادية والأسواق العالمية النفطية .

كما اقتصر بعضها على تأثير تقلبات أسعار النفط على اقتصادات دول الخليج العربية، وتناول بعضها تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي، وأيضاً على أسعار النفط العالمية، وكذلك، اقتصرت بعض الدراسات على تحليل الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية وأثارها على أسواق النفط العالمية. لذا سنبحث في تلك الدراسة أهم المؤثرات في تقلبات أسعار النفط، وما هي الدواعي الاقتصادية لذلك؟ وما هي آثار ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وعلاقتها بالعوائد النفطية الخليجية؟.

الفصل الأول

تقلبات أسعار النفط العالمية

تمهيد وتقسيم:

تميزت فترة بداية القرن الواحد والعشرين بأنها فترة غير عادية، حيث شهدت جملة من التذبذبات في أسعار النفط؛ بدايةً من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية؛ لما لها من آثار بالغة على أسعار النفط، مروراً بالأزمة المالية العالمية أواخر عام 2008، بما في ذلك السلع الأساسية: كالنفط، من حيث الأسعار والطلب، وانتهاءً بتهاوي الأسعار في النص الأخير من العام 2014. والتي تعتبر أشد أزمة شهدها الاقتصاد العالمي بشكل عام في هذه الحقبة الزمنية.

وكذلك، تطورات الأحداث الاقتصادية، السياسية والصراعات والنزاعات العالمية، والتي لا زالت تلقي بضلالها على الأسواق والأسعار النفطية. وأيضاً الاختلافات الكبيرة في آراء المسئولين والخبراء حول الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط، لاسيما أنه تتحدد الأسعار في السوق النفطية، كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب. وقد تتحكم في العرض والطلب في هذه السوق تغيرات وأحداث كبيرة خلال فترة القرن الواحد والعشرين، وهو الأمر الذي جعل منظمة الأوبك تتخذ إجراءات سريعة؛ للحد من هذه التذبذبات في أسعار النفط، وتحقيق التوازن في أسواق النفط العالمية خلال هذه الفترة. ونظراً لأهمية الأسعار النفطية توجب علينا أن نبدأ الفصل الأول بالتطرق إلى عملية الأسعار المتعلقة بالنفط العالمي على وجه العموم، ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، وما يؤثر على هذه الأسعار من عوامل.

وعليه؛ سنقسم الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: تطور أسعار النفط والإيرادات النفطية العالمية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول

تطور أسعار النفط والإيرادات النفطية العالمية

يُعد النفط من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تُأخذ في الحسبان عند رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، أو تفسير بعض الحالات والظواهر التي يمر بها اقتصادات الدول المصدرة للنفط، والتي تعتمد علية كمصدر رئيس لإيراداتها ودعم اقتصادها، ومن خلال هذا المحور سنتناول أهم التطورات في سوق النفط العالمية للفترة (2000-2014)، من خلال التطرق إلى تطور الإمدادات النفطية العالمية، ومن ثم إمدادات نفط دول (أوبك)[1]، وأخيراً: تطور الطلب العالمي على النفط [2].

أولاً : تطور الإمدادات النفطية العالمية خلال الفترة (2000-2014).

شهدت أسعار النفط العالمية، منذ عام 2003، ارتفاعاً كبيراً، حيث بلغت 28.2 دولار للبرميل، ويعد هذا الارتفاع الأكبر منذ اكتشاف البترول حينها، على الرغم من الانخفاض النسبي لأسعار النفط في عام 2007، حيث بلغت أسعار النفط 69.1 دولاراً للبرميل، مقابل متوسط لم يزد عن 23.1 دولار للبرميل عام 2001، أي: بنسبة زيادة قدرها 18.5% خلال الفترة ما بين عامي (2000-2014)[3].

وبسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في وآخر العام 2008، شهدت العديد من الاقتصادات العالمية حالة من التباطؤ في معدلات النمو بعد عدة سنوات من النمو الاقتصادي المميز، ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن التطورات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.

حيث أثر ذلك على أسواق النفط بشكل كبير نحو الانخفاض للأسعار وارتفاع الطلب العالمي عليه، مما أدى إلى زيادة الكميات المنتجة، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على النفط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة، وفي الاقتصاد العالمي بصورة عامة، حيث بلغت

1- هي منظمة عالمية تضم اثنتي عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها. ويختصر اسمها إلى منظمة الأوبك، تأسست في بغداد عام 1960، من طرف السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا، ومقرها في فينا، الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط (www.opec.org) .

2- Arezki R., D. Laxton, A. Nurbekyan, and H. Wang. 2015. "An Exploration in the Deep Corners of the Oil Market," IMF Research Bulletin 16(1), pp. 1-4.

3- مصطفي قارة وآخرون، دور الصندوق في مساهمة دول الأعضاء المتأثرة في ارتفاع أسعار النفط العالمية، دراسة تسهيل إنشاء النفط ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2007، ص 1-10.

الإمدادات النفطية العالمية لعام 2000 حوالي 76.7مليون ب/ي[1]، مرتفعاً ب 2.6 مليون ب/ي، أي: بنسبة 3.4%، وهي نسبة كبيرة مقارنة بمستوى الإمدادات خلال عام 1999[2]. وذلك كما هو موضح في الجدول التالي رقم (1-1).

جدول (1-1)

إجمالي الإمدادات النفطية لدول الأوبك والعالم من النفط (2000-2014)

(مليون برميل/يوم)

السنة	دول أوبك	بقية دول العالم	العالم
2000	30.8	45.9	76.7
2001	30.3	45.5	75.8
2002	28.3	47.9	76.2
2003	30.2	48.7	68.9
2004	33.0	50.0	83.0
2005	34.6	49.6	84.2
2006	34.5	49.9	84.4
2007	34.1	50.5	84.6
2008	35.3	50.4	85.7
2009	33.0	51.1	84.1
2010	34.2	52.3	86.5
2011	35.0	52.5	87.6
2012	36.7	52.9	89.6
2013	36	54.1	90.1
2014	36.36*	54.64	91.001

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري لمنظمة أوبك الكويت، أعداد مختلفة، 2002-2014.

*- تم تقدير البيانات لعام 2014 حسب معدل النمو الثابت .

يلاحظ من خلال الجدول: أن إجمالي الإمدادات النفطية العالمية لعام 2001 بلغت 75.8 مليون ب/ي، وفي عام 2002 بلغت 76.2، مرتفعاً بمقدار 600 ألف برميل، أي: بنسبة نمو 0.4%، ويرجع هذا الارتفاع الضئيل في الإمداد النفطي لدول الأوبك في عام 2002، بسبب الإضراب العام الذي شهدته فنزويلاً خامس أكبر مصدر للنفط في العالم، وفي

---

1 - برميل يومياً .

2 - Bassam Fattouh, spare Capacity and price D ynamics , Middle EAST ECONOMUC Survey (MEES), vol. 49, no.5(January 2006), p.1.

عام 2003، وصل حجم الإمدادات النفطية إلى حوالي 68.9 مليون ب/ي، أما في عام 2004 فقد زادت الإمدادات النفطية؛ لتصل إلى مستوى قياسي 83.0 مليون ب/ي، أي: بزيادة 14.1 ب/ي، ويعود ذلك إلى سببين رئيسين، أحدهما: دخول حقول إنتاجية جديدة، خاصة في المناطق البحرية لغرب إفريقيا، والبرازيل، والسبب الثاني: فترات الإصلاح والصيانة في أماكن إنتاج أخرى[1].

وفي عام 2006 بلغت 84.4 مليون ب/ي، وفي عام 2007 وصل إجمالي الإمدادات النفطية العالمية إلى 84.6 مليون ب/ي، وهو معدل بمستوى قياسي، وبمقارنة الإمدادات النفطية لعام 2008 بعام 2007، يلاحظ: ارتفاعاً كبيراً في مستواه بمقدار 85.7 مليون ب/ي، أي: بنسبة 1.7% في عام واحد، وهو أعلى مستوى إنتاجي، وبسبب الأزمة المالية العالمية على السوق النفطية انخفضت الإمدادات النفطية في أواخر عام 2008، مما كان له أثر كبير على عام 2009، حيث انخفضت النسبة إلى (1.6-) ب/ي، مقارنه بالعام 2008 بالغة 84.1 مليون ب/ي، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008، واضطراب العرض والطلب في أسواق البترول العالمية.

كما أن إجمالي الإمدادات النفطية العالمية شهدت ارتفاعاً خلال عام 2010، أكثر من 2.4 مليون ب/ي مقارنة بعام 2009. وكذلك، واصل إجمالي الإمدادات النفطية العالمية بالارتفاع عام 2011 إلى 87.6 مليون برميل يومياً، وهذا أكثر من العام 2010 بنسبة 1.1 مليون ب/ي. وكان لاسترداد الاقتصاد العالمي عافيته من الأزمة المالية العالمية انعكاس إيجابي في هذا الجانب من السوق النفطية، حيث أن الزيادة الكبيرة من الإمدادات مصدرها من خارج أوبك .

كما شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية ارتفاعاً ملحوظاً عام 2013 بحدود 500 ألف برميل يومياً، أي: بنسبة 0.5 % مقارنة بعام 2012؛ ليصل إلى 90.1 مليون ب/ي.

حيث أن معدل الإمدادات النفطية؛ لدول منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، وصل نحو 36 مليون برميل يومياً خلال عام 2013، وبمقارنتها مع عام 2012 لوحظ هناك انخفاض بنحو 700 ألف برميل يومياً، أي: بنسبة 1.9%. وبذلك تنخفض حصة دول (أوبك) من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 41% عام 2012 إلى نحو 40% عام 2013، وعن الإمدادات من الدول خارج (أوبك) فقد بلغت نحو 54.1 مليون برميل يومياً عام 2013 بزيادة

1- الامانه العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2005، ص79- 80.

تقدر بحوالي 1.2 مليون برميل يومياً أي: بنسبة 2.3% مقارنة بالعام 2012 وأن المصدر الأكبر من تلك الزيادة لهذه الدول كان الولايات المتحدة الأميركية التي تزايد إنتاجها بنحو 1.1 مليون برميل عام 2013 مقارنة بعام 2012. وكندا بنحو 200 ألف برميل يومياً، ودول الاتحاد السوفييتي السابق بنحو 140 ألف برميل يومياً، وكانت هناك دول أخرى زاد إنتاجها لكن بدرجة أقل ، وكانت المحصلة تمكن في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من زيادة مستويات إمداداتها بشكل كبير لتصل إلى ما يزيد عن 22 مليون برميل يومياً [1].

كما بلغت الإمدادات النفطية لدول الأوبك 36.36 مليون ب/ي في العام 2014، وبلغت الإمدادات النفطية لدول خارج الأوبك 54.64 مليون ب/ي، ويعزو المراقبون للسوق النفطية العالمية أسباب الزيادة عن العام 2013، إلى زيادة إنتاج الدول غير الأعضاء في المنظمة وسياسة المضاربات في السوق. وكذلك، ارتفاع صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسة تدريجياً منذ بداية عام 2014 .

يتضح مما سبق: أن الأزمة في نمو الطلب على النفط ستترك أثراً واضحاً مستديماً في الإمدادات النفطية مستقبلاً، وبالنسبة إلى تطور إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال 2000-2014، نلاحظ: أنها بارتفاع وانخفاض بسبب الطفرات النفطية، الأزمات المالية، والعوامل السياسية والمناخية للدول المنتجة والمصدرة للنفط .

ثانياً: تطور الإمدادات النفطية لدول أوبك خلال (2000-2014).

فرضت تقلبات أسعار النفط أبعاداً سياسية واقتصادية على مستقبل البلدان الخليجية المنتجة للنفط، والأعضاء في الأوبك، التي تتميز باقتصادات السلعة الواحدة، نظراً لاعتماد هذه البلدان على إيرادات الصادرات النفطية في سد احتياجاتها من العملات الأجنبية، فلابد أن تؤدي أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة في قيمة صادراتها النفطية [2].

وترى بلدان الخليج أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تتجه إلي دعم وإسناد طبيعي، سياسي، وعسكري لأي نظام أمني إقليمي قد يتطور مستقبلاً، وذلك لضمان السياسات النفطية لبلدان الخليج، خاصة المملكة العربية السعودية، فيما يتعلق بأسعار النفط وإنتاجه على المستوى

1- منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، الكويت، 2013، ص 31.

2- أحمد زكي اليماني وآخرون، دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 2009، ص 26.

الوطني أو على مستوى الأوبك، ولا يمكن وضعها بانفصام، أو تعارض مع المصالح النفطية الأمريكية.

حيث بدأ الضغط على دول الأوبك لزيادة إنتاجها من النفط لسد حاجات الطلب العالمي، والمحافظة على استقرار أسعار النفط، مما أدي عام 2000 لزيادة متواصلة في الإنتاج من قبل دول أوبك؛ بسب ارتفاع الأسعار، والمحافظة على استقرار السوق.

وقد عملت منظمة أوبك على آلية؛ لحفظ الإنتاج، وذلك بهدف المحافظة على أسعار النفط، وانعكس انضباط الدول النفطية والتزامها بالحصص بصورة إيجابية على استقرار الأسعار والسوق النفطية، كما تم تبني آلية من قبل أوبك لإبقاء سعر البرميل بما يقارب 25 دولار للبرميل، وذلك بخفض الإنتاج حوالي 500 ألف برميل يومياً في حالة انخفاض الأسعار أقل من 22 دولار للبرميل لمدة عشر أيام عمل متتالية. وزيادة الإنتاج بمقدار 50 ألف ب/ي في حالة ارتفاع الأسعار إلى ما يزيد عن 28 دولار للبرميل لمدة عشرون يوماً عمل متواصل .

وانخفض الطلب العالمي على النفط عام 2001؛ بسب الركود في الاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وعلى أثرها واجهت الدول الأعضاء في الأوبك تحديات كبيرة، حيث قامت بتقليص إنتاجها بنسبة 1.5 مليون ب/ي حتى وصلت مستويات الإنتاج مع بداية شهر فبراير إلى 25.2 مليون ب/ي.

وفي عام 2002، عملت دول الأوبك إلى تقليص إنتاجها حتى وصل مستوى الحصص إلى 21.7 مليون ب/ي في بداية عام 2002، وجاءت هذه الخطوة؛ بهدف دعم الأسعار، ووقف تراجعها، مما أدت إلى تراجع ضئيل في الطلب العالمي على النفط، حيث استقر إنتاج النفط حوالي 28.3 مليون ب/ي.

وارتفع إمداد دول الأوبك من النفط عام 2003 حوالي 30.2 ب/ي، وبسبب الاضطرابات العرقية في دولتي فنزويلا ونيجيريا، بدأ العمل بنظام الحصص الإنتاجية الجديدة، وعلى أثرها تخطت أسعار النفط إلى 30 دولار بداية الربع الأول من عام 2003 [1] .

وساهمت منظمة أوبك في الإمدادات النفطية بمعدل 33 مليون ب/ي في عام 2004، أي: بزيادة 2.8 مليون ب/ي عن عام 2003، ولعبت المنظمة دوراً فعالاً؛ لضمان استقرار السوق وإمداده باحتياجاته النفطية، ووصل الإنتاج حوالي 27.0 مليون ب/ي في شهر نوفمبر 2004.

1- عماد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ،مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15، العدد1، ص319.

وبلغت كمية الإمدادات النفطية لدول الأوبك 34.6 مليون ب/ي عام 2005، أي: بزيادة نسبة 3.9% عن عام 2004، كما شهدت إمدادات أوبك النفطية انخفاضاً بسيطاً عام 2006، حيث وصل الإنتاج إلى 34.5 مليون ب/ي.

وتقلصت إمدادات أوبك النفطية إلي 34.1 مليون ب/ي عام 2007، أما بالنسبة لعام 2008، فقد بلغ معدل الإمدادات النفطية لبلدان أوبك 35.3 مليون ب/ي؛ محققة بذلك ارتفاعاً بنحو1.2 مليون ب/ي، أي: بنسبة 3.6% مقارنة بعام 2007، ويأتي هذا الارتفاع بعد الانخفاض في العامين السابقين 2006 و2007، بمقدار 100 و 400 ألف ب/ي على التوالي؛ لترتفع بذلك حصة بلدان أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 40.3% عام 2007، إلى 41.2% خلال عام 2008 [1].

وألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على السوق النفطية، حيث انعكست هذه الأزمة على انخفاض حجم الطلب الذي أدي إلى انخفاض أسعار النفط؛ مما أثر على عائدات النفط للدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك، ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ معدل الإمدادات النفطية لبلدان أوبك 34.2 مليون برميل يومياً خلال عام 2010؛ لتزداد بذلك حصة بلدان أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 33 مليون ب/ي عام 2009، إلى 34.2 مليون ب/ي خلال عام 2010، وارتفعت إلى 35 مليون برميل يومياً عام 2011 [2].

وفي عام 2012، بلغ معدل الإمدادات النفطية لدول أوبك 36.7 مليون ب/ي أي: بزيادة 1.7 مليون ب/ي عن عام 2011 ، كما شهدت إمدادات أوبك النفطية انخفاضاً في عام 2013، حيث وصل الإنتاج إلى 36 مليون ب/ي وهذا الانخفاض بسبب القرارات الوزارية لمنظمة الأوبك الذي حدد سقف الإنتاج للمنظمة.

وفي عام 2014 زادات الإمدادات النفطية لدول الأوبك عن عام 2013 بمعدل 0.36 مليون برميل يومياً، وهذا بسبب ارتفاع معدل نمو الطلب العالمي، وإعلان السعودية الدفاع عن حصتها السوقية في سوق النفط العالمي البالغة 11% من إجمالي سوق النفط العالمي.

وواجهت الإمدادات النفطية لدول الأوبك في الفترة (2000-2014) بعض الطفرات والأزمات التي أثرت على حجم الإمدادات، سواء بزيادة أو بانخفاض الإمدادات النفطية، والتي

---

1 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، الكويت ، 2008 ، ص 3-5 .

2- عبد الرحمن بن عزوز، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية حالة بورصة تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسطنينية، الجزائر، 2012، ص1.

كانت لها مردوداتها الاقتصادية المؤثرة على تلك الدول -كما هو موضح من الجدول (1-1)، ويعود ذلك إلى أسباب وعوامل أثرت على الإمدادات النفطية لدول منظمه الأقطار المصدرة للنفط، والتي سنتعرف عليها في الفصول اللاحقة لهذا الفصل .

ثالثاً: تطور الطلب العالمي على النفط[1] .

أدى ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي إلى تزايد الطلب على النفط، وذلك منذ بداية عام 2000، ولقد بلغ النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2000 حوالي 4.7%، مما أدي إلى ارتفاع أسعار النفط في ذلك العام، ورغم ذلك ارتفع معدل الطلب العالمي على النفط، وازداد بنحو 1.2 مليون ب/ي؛ ليصل 75.9 مليون ب/ي، أي: ما يعادل 1.6%[2] .

ولكن أداء الأسواق، عام 2001، جاء مغايراً تماماً للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2000، حيث أثرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أداء الاقتصاد الأمريكي، مما انعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة على مستوى الطلب العالمي على النفط [3].

أما خلال عامي 2003-2004: فقد تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي العالمي وحقق الاقتصاد العالمي معدلاً نمواً بلغ 4%-5.1% على التوالي، مما أدى لزيادة الطلب الأمريكي على النفط خلال تلك الفترة، حيث زاد الطلب على النفط بنسبه 1.4% خلال العام 2003، وبنسبة 2.4% خلال العام 2004، وسجل الطلب الأمريكي حوالي 20.51 مليون برميل خلال العام 2004.

وكذلك، على المستوى العالمي ارتفع الطلب الهندي على النفط بواقع 1.3%خلال العام 2003، وبواقع 4.7%خلال العام 2004، وأيضاً سجل الطلب الصيني ارتفعاً بنسبة 11%، خلال العام 2003، وبنسبة 15.6%خلال العام 2004، وأصبحت الصين أكبر دولة مستهلكة للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومَثل الطلب الصيني خلال العام 2002 حوالي 6.4 % من إجمالي الطلب العالمي للنفط، وارتفع إلى 6.9%خلال عام 2003 ، ومن ثم إلى 7.7% خلال عام 2004 [4].

---

1 - انظر ملحق رقم (1)

2- الامانه العامة لجامعة الدول العربية ، تقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2001 ، ص 110.

3 - Arab countries Organization of ، Monthly Oil Market Report ، February 2016 ، "Petroleum Exporting "OAPEC. P 53.

4 - مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، سوق النفط العالمية وتداعياتها على الدول العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 119.

جدول (2-1)

تطور الطلب العالمي على النفط (الإجمالي والتغير السنوي2000-2014)

(مليون برميل/يوم)

البيان	إجمالي الطلب	التغير في الطلب	نسبة التغير	إجمالي الطلب	التغير في الطلب	نسبة التغير	إجمالي الطلب
2000	75.9	1.2	1.6	2008	85.9	-0.5	-0.6
2001	76.3	0.4	0.5	2009	84.5	-1.4	-1.6
2002	77.09	0.7	0.9	2010	86.1	1.6	1.9
2003	78.4	1.4	1.8	2011	87.6	1.5	1.8
2004	82.4	0.4	4,8	2012	88.9	0.8	0.9
2005	83.9	1.5	1.8	2013	89.9	1	1.1
2006	85.2	1.1	1.3	*2014	91.2	1.0	1.1
2007	86.4	1.2	1.4	_	_	_	_

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول (اوابك)، الإدارة الاقتصادية، من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. الكويت، أعداد 2002-2014.

- النسب حسبت من قبل الباحث .

- تم تقدير البيانات لعام 2014 حسب معدل النمو الثابت .

يلاحظ: أن هناك زيادة ملحوظة ومستمرة على الطلب العالمي للنفط، ويعزي ذلك إلى تحسن أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام، كما أن أداء الاقتصاد الأمريكي كان له دوراً مهماً في تحسين أداء الاقتصاد العالمي، مما انعكس على الطلب العالمي للنفط، حيث وصلت نسبة التغير في عام 2004 إلى 4.8%، وقاد هذا التحسن إلى زيادة في الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.5 مليون ب/ي في عام 2005، كما استمر الاقتصاد العالمي خلال عام 2006 بالنمو بمعدلات جيدة بلغت 5.1%، ويعود ذلك للنمو الذي شهدته منطقة اليورو وأمريكا والصين والهند.

ووصل الطلب العالمي على النفط في عام 2006، 85.2 مليون ب/ي خلال العام، أي: بزيادة قدرها 1.3مقارنة بعام 2005. ولقد زاد الطلب على النفط في عام 2007، حيث

بلغ 1.2 مليون ب/ي ليصل 86.4 مليون ب/ي، ولكن عام 2008، انخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل 0.5%؛ ليصل إلى 85.9 مليون ب/ي.

أما بالنسبة إلى تطور إجمالي الطلب على النفط للفترة (2000-2014)، فنلاحظ: ارتفاع الطلب على النفط بزيادة مقدارها 14.9% خلال تلك الفترة. لكن بالنسبة إلى تطور إجمالي الطلب على النفط في الفترة 2000-2014، فان هنالك ارتفاعاً في الطلب على النفط من 75.9 مليون ب/ي عام 2000 إلى 85.9 مليون ب/ي في عام 2008، وتمثل هذه الزيادة نسبة 10% خلال الفترة نفسها. أما بالنسبة للعام 2009، فقد انخفض الطلب العالمي إلى 84.5 مليون ب/ي، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية في أواخر العام 2008 [1].

وأخذ الطلب العالمي على النفط بالارتفاع عام 2010؛ بعد انخفاضه لسنتين متتاليتين، متأثراً بالانتعاش الاقتصادي العالمي، وتجلت العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط في عام 2010، حيث التغير في اتجاه معدلات النمو الاقتصادي العالمي من سالب (- 0.6%) عام 2008، إلى 1.9% عام 2010، وواصل الارتفاع عام 2011 إلى 1.5%. ويرجع النمو في تغير حجم الطلب إلى برامج التحفيز الاقتصادي التي تنفذه العديد من دول العالم، وبشكل خاص في الدول الصناعية، والذي أدي إلى ارتفاع الطلب على النفط بصورة عامة.

وشهد الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2000-2013)، انخفاضاً على مستوى الطلب العالمي على النفط بنسبة (0.9-1.1) على التوالي؛ بسبب التقلبات الجيوسياسية في المنطقة العربية، وما شهدته من تطورات متلاحقة ومتزايدة.

وحسب تقديرات معدل النمو الثابت للعام 2014، فإن مستوى الطلب العالمي على النفط انخفض بنسبة 0.95 مقارنة بعام 2013، ويعود ذلك إلي قرار الأوبك؛ بعدم تخفيض الحصص السوقية.

والشكل التالي يوضح نسبة التغير في الطلب لدول الخليج العربي للفترة (2000-2014)

1- سلمان الديراوي، الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصادات دول الخليج العربية ، مجلة جامعة الأقصى، المجلد العشرين، العدد الأول، فلسطين، يناير 2016، ص 249 .

شكل (1-1)

نسبة التغير في الطلب على النفط

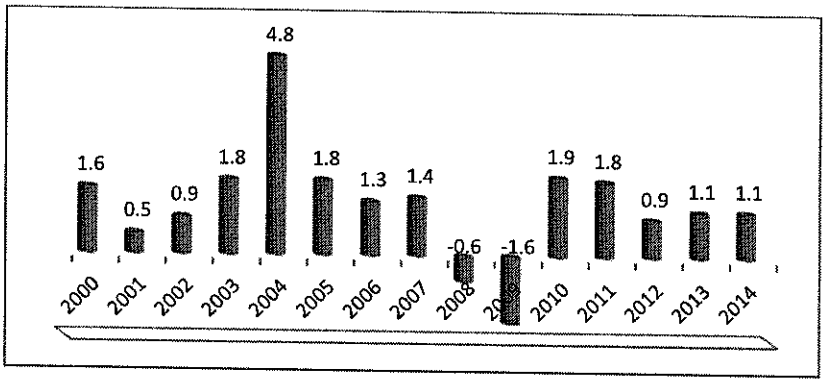

المصدر : من إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-I).

نخلص- مما تقدم- أن انخفاض الطلب على النفط الخام وتراجع أسعاره يُشكل تحدياً حقيقياً لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة المقبلة، وتكمن هذهِ الخطورة فيما لو استمرت أسعاره بالهبوط مع تراجع في الطلب العالمي، الأمر الذي ينعكس بدوره على عجز الموازنات الاستثمارية لدول المجلس، بعبارة أخرى: الضغط على الميزانيات الحكومية وتراجع الإنفاق واختلال موازين المدفوعات وتراجع النمو الاقتصادي.

كما يؤدي هبوط أسعار النفط إلى لجوء الدول الخليجية الأعضاء في منظمة أوبك إلى خفض الإمدادات النفطية ضمن سياسة المنظمة: كمحاولة لإعادة التوازن إلى الأسواق الدولية، وتصحيح الأسعار في الوقت تستمر فيه إمدادات الدول خارج أوبك في الإنتاج عند نفس المستويات، مما يترتب عليه انخفاض في نسبة مساهمة دول منظمة الأوبك إجمالاً في الإمدادات العالمية من النفط، وينتج عن ذلك حتماً تراجع تنفيذ مشاريع الخطط الاستثمارية عموماً، والمشاريع التوسعية في القطاع النفطي على وجه الخصوص [1].

1- بشير هادي عودة ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات دول الخليج العربي (دراسة تحليلية) ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق 2010، ص 28.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة "2000-2014"

تخضع أسعار النفط إلى تذبذبات وتقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم بشكل أو بأخر في تغير أسعارها، ومن ضمن هذه العوامل العرض والطلب، والعوامل السياسية، والمناخية.... وغيرها[1]، وبالنظر إلى اقتصادات الدول النامية وخاصة الدول العربية المنتجة للنفط فهي قائمة على تصدير سلعة منفردة، هي: النفط؛ نجد أن تقلبات الأسعار تنعكس عليها بالسلب أو الإيجاب على المدى البعيد والمتوسط لهذه الدول؛ نظراً لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الأساسي؛ لدعم الموازنة العامة، وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية داخل هذه الدول، حيث شهدت أسعار النفط تقلبات وعدم استقرار خلال الفترة (2000– 2014). وهو كما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث تباعاً على النحو الأتي.

أولاً: تطور اتجاهات أسعار النفط الخام.

إن الركود العالمي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط؛ وتقليص الطلب عليه، والبحث عن بدائل أو مصادر أخرى، أو ترشيد استخدامه، أو رفع كفاءة استخدامه، حيث أدي انخفاض الطلب إلي تقليص النشاط الاستكشافي،وانخفاض الاستثمار الموجه؛ لتوسيع الإمكانيات الإنتاجية، وخاصة الإمكانيات الاحتياطية التي يحتفظ بها لمواجهة الأزمات الطارئة، مما يؤدي أيضاً إلى تراجع الاستثمار، وأنشطة الاستكشافات وبناء القدرة الإنتاجية، كما يحدث عند انخفاض سعر النفط [2].

ولقد شهدت أسعار سله الأوبك انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2001، حيث بلغ 27.6 دولاراً للبرميل عام 2000، ولقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر دور فاعل في تدني أسعار النفط الخام، بالرغم أن تلك الأحداث عادة ما تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، إلا أن أسعار النفط الخام بقيت عند مستويات معقولة؛ مما يدل على قدرة منظمة أوبك الحفاظ على استقرار السوق النفطية، وفي نطاق سعي المنظمة نحو العمل على استقرار السوق النفطية

1- Basher, S.A., and P. Sadorsky, 2006, "Oil Price Risk and Emerging Stock Markets," *Global Finance Journal*, 17, 224-251 .

2 – مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة ، 2014 .

والوصول إلى مستويات أسعار تنال رضا الدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء، حيث أن أسعار النفط الخام أخذت في الهبوط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وقامت منظمة أوبك، مع نهاية عام 2001، بالتأكيد على العمل، وذلك اعتباراً من 2002/1/1، بقرارها المتعلق بخفض الإنتاج بإجمالي (1.5) مليون برميل يومياً.

وبدأت دول أوبك تجني ثمار ذلك القرار مع انطلاقة عام 2002، حيث أخذت أسعار سلة خامات أوبك في الارتفاع والاستقرار، وظلت واقعة ضمن النطاق السعري المحدد من قبل المنظمة (22-28 دولار) منذ شهر مايو 2002 إلى نهاية عام 2002، حيث تراوح المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال العام بين(22.6-28.4 دولار) للبرميل، ولقد وصل المعدل السنوي لسعر النفط الخام (24.3 دولار) للبرميل في عام 2002، علاوة على الإجراءات المتخذة من قبل منظمة أوبك بشأن مستويات الإنتاج للحفاظ على استقرار الأسعار، شهدت السوق النفطية على مدار العام 2002 العديد من العوامل التي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار، ومن هذه العوامل الاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط، وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر خلال العام، وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلاً حتى نهاية العام 2002، الأمر الذي أدى بدوره إلى انقطاع صادراتها النفطية التي يوجه جزء كبير منها إلى السوق الأمريكية، وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة أوبك بنحو 3.8 دولاراً للبرميل، أي: بنسبة 15.8%، مقارنة بعام 2002؛ ليصل معدلها إلى (28.2) دولاراً للبرميل في عام 2003.

ويعود ارتفاع الأسعار إلى مجموعة من العوامل، أهمها [1]:

1- الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا التي حجبت جزءاً كبيراً من إمداداتها عن السوق النفطية، وقد ساهمت برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسة في زيادة الطلب على المنتجات النفطية، مما دعم الارتفاع الحاصل في الأسعار.

2- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلاً نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد عام 2002[2].

---

1 – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، التطورات في مجال النفط والطاقة ، القاهرة ، 2003 ، ص 5-7 .

2 – William ,Carl reduce the credit rating of Venezuela to defeat the oil, "Reuters, February 9, 2015.

3-المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر المتزايد في منطقة الشرق الأوسط .

ونتيجة لهذه العوامل وأسباب أخري متنوعة ذات طبيعة جيوسياسية ومناخية هبطت الأسعار إلى ما دون خمسين دولاراً للبرميل في بدايات شتاء عام 2004، كما شهدت أسعار النفط ارتفاعاً قياسياً في نهاية صيف 2005، ووصل في النصف الثاني من شهر أكتوبر إلى ما يزيد عن 54.6 دولار للبرميل، وكانت أسعار النفط قد شهدت صعوداً مضطرداً أكثر من 30 دولاراً للبرميل في بداية عام 2004، إلى أعلى مستوى حيث وصل السعر إلى 80 دولاراً للبرميل في أواسط عام 2007.

وقد عادت أسعار النفط للانخفاض تدريجياً عبر مسار لا يخلو من التقلبات والتذبذب؛ لتعود للارتفاع في بداية صيف 2008، ومن ثم للانخفاض لأقل من سبعين دولاراً للبرميل في أواسط شهر أغسطس/آب 2009، لتنطلق بعدها إلى مستويات قياسية في نهايات أكتوبر، حيث ارتفع سعر النفط في عام 2010، إلى 77.4 دولار للبرميل، وواصل ارتفاعه عام 2012؛ ليصل إلى 109.5 دولار تقريباً، ومع تزايد سعر النفط تأثر المستوى المعيشي للمواطنين سلباً في الدول غير المنتجة للنفط، خاصة في الدول النامية أو الفقيرة.

وازدادت تكلفة المواصلات والإنتاج الصناعي في الدول الصناعية، مما قلل من هامش الربح للشركات غير النفطية.

وقد أدى هذا لزيادة القلق على استقرار الاقتصاد العالمي وقدرته على الاستمرار في النمو، إذ خرجت الزيادة في أسعار النفط عن السيطرة، وفقد الاقتصاد العالمي قدرته على إنتاج الوظائف والدخل؛ فيما تتصاعد أرباح الشركات النفطية في الغرب بشكل كبير .

وانخفض سعر البرميل عام 2013 إلى حوالي 105.9 دولار للبرميل، ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى التوتر في منطقة الشرق الأوسط الذي ما زال مستمر حتى الوقت الراهن [1].

واستمرت الأسعار بالانخفاض في عام 2014، حيث وصل سعر البرميل إلى 96.2 دولار للبرميل، ويعود ذلك لبقاء المنطقة في توتر مستمر، كما هو مبين في الجدول التالي.

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، أبو ظبي، الإمارات، 2015، ص 127 .

جدول (3-1)

تطور حركة الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2000-2014)

(دولار / برميل)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
يناير	24.6	24.1	18.3	30.3	30.3	40.2	58.5	50.8
فبراير	26.8	25.4	19.0	31.5	29.6	41.7	56.6	54.6
مارس	26.7	23.7	22.6	29.8	32.1	49.1	57.9	58.6
ابريل	22.9	24.5	24.8	25.3	32.4	49.6	64.4	63.5
مايو	26.9	26.3	24.8	25.6	36.3	46.9	65.1	64.5
يونيو	29.1	26.1	23.8	26.8	34.6	52.0	64.6	66.9
يوليو	27.9	23.7	25.2	27.4	36.3	53.1	68.9	71.9
اغسطس	92.1	24.5	25.9	28.6	40.3	57.8	68.8	68.7
سبتمبر	31.5	24.4	27.4	26.4	40.4	57.9	59.3	74.2
أكتوبر	30.4	19.6	27.3	28.1	45.4	54.6	55.0	79.4
نوفمبر	31.2	17.7	24.3	28.5	38.9	51.3	55.4	89.0
ديسمبر	24.1	17.6	28.4	29.6	35.7	52.6	57.9	87.2
الربع الأول	26.0	24.4	20.0	30.5	30.7	43.7	57.7	54.7
الربع الثاني	26.3	25.6	24.5	25.9	34.5	49.5	64.7	65.0
الربع الثالث	29.5	24.2	26.2	27.5	39.0	56.3	56.7	71.6
الربع الرابع	82.6	18.3	26.7	27.8	40.0	52.8	56.1	85.2
المتوسط السنوي	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.1	69.1

تابع جدول (3-1)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
يناير	88.4	41.5	76.0	92.80	111.8	109.3	104.7
فبراير	90.6	41.4	73.0	100.30	117.5	112.8	105.4
مارس	99.0	54.8	77.2	109.80	123.0	106.4	104.2
ابريل	105.2	50.2	82.3	118.10	118.2	101.1	104.3
مايو	119.4	57.0	74.5	109.90	108.1	100.7	105.4
يونيو	128.3	68.4	73.0	109.0	94.0	101.0	107.9
يوليو	131.2	64.6	72.5	111.60	99.60	104.40	105.6
اغسطس	112.4	71.4	74.2	106.30	109.50	107.50	100.8
سبتمبر	96.9	67.2	74.6	107.60	110.7	108.7	96.0
أكتوبر	69.2	72.7	79.9	106.30	108.4	106.7	58.1
نوفمبر	49.8	76.3	82.8	110.10	106.9	105.0	75.6
ديسمبر	38.6	74.0	88.6	107.30	106.9	107.70	59.5
الربع الأول	92.7	42.9	75.4	100.97	117.43	109.5	104.77
الربع الثاني	117.6	58.5	76.6	112.33	106.77	100.93	105.87
الربع الثالث	113.4	67.7	73.8	108.50	106.60	106.87	100.8
الربع الرابع	52.5	74.3	83.8	107.40	107.4	106.47	73.4
المتوسط السنوي	94.1	61.0	77.4	107.40	109.5	105.9	96.2

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) ،التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، أعداد، 2002 – 2014

نخلص إلى أن أسعار النفط، أبان الأزمة المالية العالمية، بلغت ذروتها في عام 2008، ولكنها أخذت بالانخفاض عام 2009؛ بسبب تلك الأزمة، واضطراب بين العرض والطلب على البترول، ثم عاودت الارتفاع عام 2011 ، ثم انخفضت في الأعوام (2012، 2013، 2014).

ولقد بذلت الدول النفطية، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في الأوبك، وهي: السعودية، الإمارات، الكويت، وقطر، جهوداً حقيقية منذ عام 2000؛ للحفاظ على استقرار أسعار النفط ومعدلات النمو في الاقتصاد العالمي، عن طريق الزيادة في الإمدادات، كما أن عام 2008 كان غير عادي للسوق والصناعات البترولية بسبب الأزمة المالية العالمية، فأن عام 2009 هو الآخر عام غير عادي، فخلال هذا العام تحدد مسار العرض والطلب العالمي على النفط ومسار الاستثمارات النفطية والسياسات التي اتخذتها العديد من الدول المستهلكة والمنتجة للنفط [1]، وذلك كما موضح في الشكل أدناه.

شكل (2-1)

تطور حركة الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك (المتوسط السنوي) (2000-2014)

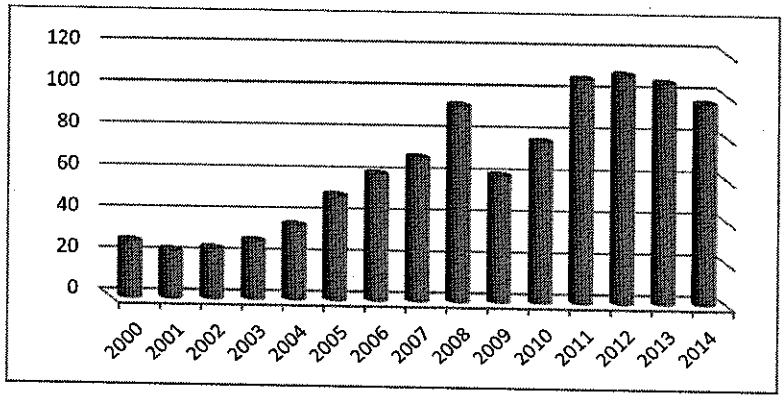

المصدر: من إعداد الباحث ، بالاعتماد على بيانات الجدول (3-1)

ثانياً: تقلبات أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية [2].

من الأفضل هنا للتطرق إلى الأسعار الاسمية والحقيقية والاقتصادية؛ لمعرفة التقلبات في أسعار النفط الخام الجارية، وهي:

أ – الأسعار الاسمية: هي الأسعار الحالية التي يجرى التعامل بها عملياً في السوق في تاريخ معين، بموجبها يتحدد سعر برميل النفط الواحد، والمتر المكعب من الغاز، وقد تنسب الأسعار

---

1 – إبراهيم عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية، ورقة عمل مقدمة للملتقي العشرين لأساسيات النفط والغاز، (أوبك)، الكويت ، 2009 ، ص 1-5 .

2 – Vikas Agarwal , What drives crude oil prices? , May, 2008 .

إلى أسواق مختلفة، مثل: سعر برنت، أو سعر النفط العربي وغيرها، وقد تشمل أنواع معينة من النفط الثقيل أو الخفيف أو حسب نسبة محتوياتها من الكبريت وغيرها [1].

وسيتم توضيح حركة الأسعار الاسمية في الجدول التالي :

جدول (4-1)

تطور حركة الأسعار الاسمية خلال الفترة (2000-2014)

(دولار/ برميل)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر النفط الخام	27.6	23.1	24.3	28.2	36.0	50.6	61.0	69.1
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
سعر النفط الخام	94.1	61.0	77.0	107.46	109.5	105.9	96.2	-

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول (اوابك)، الإدارة الاقتصادية، من التقرير الشهري لمنظمة الأوبك، الكويت، إعداد 2002-2014 .

ويلاحظ من الجدول: أن أسعار النفط في ارتفاع مستمر منذ عام 2000، حيث بلغت ذروتها في الارتفاع عام 2008، حتى وصلت الأسعار إلى94.1 مسجلة أعلى الأسعار، وقد شهد عام 2010 استقراراً نسبياً؛ رغم التقلبات خلال نفس العام، وذلك بالمقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها حركة الأسعار خلال العاميين السابقين، حيث تحركت الأسعار من 61.0 عام 2009، إلى 77.0 عام 2010، ووصل سعر النفط الخام في عام 2012 تقريباً إلى 109.5 دولار للبرميل الواحد. وعاد إلى الانخفاض في العام 2013، وهذا يعود إلى الأسباب سالفة الذكر، وحسب التقديرات للعام 2014 ارتفعت الأسعار الاسمية إلى 96.2 مقارنة بعام 2013، ويعود ذلك إلى تحديد الإنتاج من منظمة الأوبك حسب القرارات، والشكل أدناه يوضح حركة تطور الأسعار في تلك الفترة.

1- عماد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة ، فلسطين، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد 15 ، العدد 1، ص 319- 346 .

شكل رقم (3-1)

تطور حركة الأسعار للفترة (2000-2014)

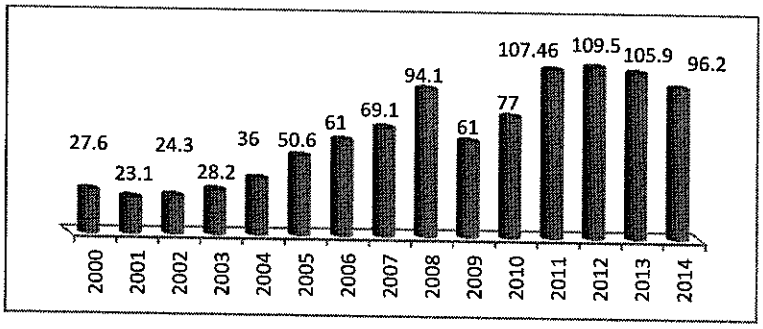

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول جدول(4-1)

يتضح من الشكل السابق أن حركة الأسعار الاسمية للنفط مرت خلال الفترة (2000-2014) بالعديد من التقلبات على مدار تلك السنوات سواء بالارتفاع أو بالانخفاض في الأسعار الاسمية، والتي كانت منها العرض والطلب والأزمة المالية في عام 2008، وتحديد سقف الإنتاج من قبل المنجيين الرئيسيين للبترول والعديد من العوامل الأخرى.

ب- السعر الحقيقي :

هو السعر الاسمي الحالي منسوباً إلى سنة الأساس، ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس [1].

ج- السعر الاقتصادي :

هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية، وقد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي، وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، التي يتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية، مثل: (القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعية، وتكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات، وتحتوي نفس المواصفات)، لذلك فإن السعر الاقتصادي للنفط والغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي (أو الموضوعي) يمكن أن يتحدد في ضوء ثلاث معايير أو مبادئ سبق إقرارها في اتفاقية نفطية دولية، وعلى الرغم من أن تلك

1- زياد أبو منديل ، تقلبات أسعار النفط وأثرها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي 2000- 2008، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم الدراسات الإقتصادية ، القاهرة ، 2010 ، ص 61.

الاتفاقيات لم تعد سارية، فأن مبدأ الزيادة السنوية؛ لمواجهة التضخم عند الطلب على النفط ما زال يصلح أساساً لتدريج السعر حفاظاً على قيمته الحقيقية. وبناءاً عليه أقرت اتفاقية طهران المبرمة مع شركات النفط العالمية عام 1971م، معيارين، أحدهما: تصعيد سعر النفط بمعدل 2.5% سنوياً؛ لمواجهة التضخم، والمعيار الثاني: زيادة السعر بمعدل 2.5% كعلاوة خاصة، باعتبار النفط ثروة ناضبة بنضوبها؛ لزيادة خدمة مستهلكها [1] .

كما أقرت اتفاقية جنيف الأولى (1971) والثانية (1973) المعيار الثالث، وهو مبدأ تصحيح سعر النفط تبعاً لما يطرأ على قيمة الدولار من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسة، وبمقتضاها زادت الأسعار بنحو 8.5% عقب تعويم وتخفيض قيمة الدولار في ديسمبر 1971، كما أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في يونيو 1973، عقب تخفيض الدولار للمرة الثانية حيث زادت بمقتضاها الأسعار بنحو 11.9%، مع تصحيحها شهرياً تبعاً لتقلب العملات .

هذه هي الثلاث مبادئ الذي يجب إتباعها؛ لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمي للنفط حفاظاً على قيمته الحقيقية، بافتراض أن تغير قيمة الدولار بالزيادة أو بالانخفاض في مواجهة المدى الطويل، فإن معدل الزيادة السنوية وفقاً لمبدأ طهران لا يقل عن 5% سنوياً في المتوسط على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وهذا هو أدنى معدل للتدرج السنوي للسعر الاسمي [2]

إن الدول العربية المصدرة للنفط، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي، ينبغي عليها أن تعيد النظر في سياستها الإنتاجية والتسويقية، كما يجب أن تعمل على تكثيف التعاون مع غيرها من مصدري النفط، أعضاء في أوبك أو غير أعضاء فيها، وذلك بهدف تصحيح نصيبها من الريع النفطي وتفادي الخسائر عبر المستقبل المنظور، والذي سيساند بالضرورة موقفها نتيجة لاتجاه النفط نحو النضوب الطبيعي، وبذلك يتحقق تعظيم العائدات النفطية، بحيث يمكن توظيفها لتحقيق تنمية عربية متكاملة .

---

1 –حسين عبد الله ، دراسة أولية لنموذج الدول النفطية ، تجارب الدول الخليجية وليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية واهم التحولات المعاصرة وأثرها على هذا التواجه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 1–11.

2– حسين عبد الله ، السعر العادل الذي تبحث عنة الأوبك ، 2015 . http://www.aljazeera.net

ثالثاً : تطور الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وبعض أنواع النفط الأخرى .

توحدت شركات النفط العالمية الكبرى (الشقيقات السبع*)، وذلك خلال العشرينات من القرن الماضي حينما اكتشف النفط في مناطق عديدة من العالم، في تنظيم واحد متكامل يسيطر على جميع مجالات الصناعة النفطية، حيث قامت بتحديد الأسعار المعلنة للنفط من موانئ التصدير المنتشرة في البلدان النفطية العالمية؛ خاصة موانئ الخليج العربي والمكسيك.

وفي الولايات المتحدة فإن المعيار هو خام وسط تكساس المتوسط، وإن خامات النفط تسعر عادة بالمقارنة مع خام وسط تكساس المتوسط، لكن أسعار الخام في بورصة نيويورك عادة ما يشار إليها بخام (الخفيف أو الحلو) ، ولقد كانت أسعار النفط العربي الخام خلال نصف قرن من الزمن غير متجانسة مع قيمة النفط الحقيقية[1].

ويعتبر النفط أكثر سلع العالم تداولاً، وتوجد أكبر أسواق النفط في العالم في لندن ونيويورك وسنغافورة، وللنفط الخام أنواع وخواص مختلفة يتوقف على وزنه النوعي، ومحتواه من الكبريت ويختلفان حسب استخراج النفط ويوجد أصناف وأنواع مختلفة للنفط الخام، حيث يقبل خام برنت بوجه عام على أنه المعيار العالمي، برغم أن المباع منه أقل بكثير من بعض خامات المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، ووفقاً لبورصة البترول الدولية فإن خام برنت يستخدم لتسعير التعاملات في ثلثي إمدادات الخام في العالم [2] . وهو ما ينبغي التطرق له تباعاً على النحو التالي.

أ- خام برنت:

يستخدم خام برنت كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي؛ خاصة في الأسواق الأوربية والأفريقية، لذلك فان إشراف حقوله على النضوب سيشكل مشكلة كبيرة للمتعاملين الذين بدأوا يبحثون عن بديل للتسعير، ويتكون خام برنت من مزيج نفطي من 15 حقلاً مختلفاً في منطقتي برنت ونينيان في بحر الشمال، اللتين تنتجان نحو 500 ألف برميل يومياً. ويعتبر خام

---

*- الشقيقات السبع هي شركات دولية تعمل في النفط وهي : ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي (إكسون) ، وتكساكو، كاليفورنيا (سوكال أو شيفرون)، وموبيل أويل، وغولف أويل، ورويال دتش/ شل، وشركة النفط الإنكليزية – الفارسية .

1- محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية ، منشورات معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة، 1956، ص 39 -40 .

2- عدنان جابر، العرب وعصر ما بعد النفط، دار علاء الدين، دمشق، سوريا، 2004 ، ص 25.

برنت من النفط الخفيف بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة، وانخفاض نسبة الكبريت التي تصل إلى 37%، وبناء على الفروق بينة وبين الخامات الأخرى فأنه بشكل عام يباع بسعر أعلى من سلة نفوط أوبك بنحو دولار للبرميل، وبسعر أقل من خام غرب تكساس بنحو دولار أيضاً.

وعلى الرغم من أن الدول الأوربية تستهلك أغلب إنتاج خام برنت، فأنه يُصدر أحياناً إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأفريقية، وذلك إذا كان الفرق بين سعره وسعر النفوط المماثلة في هذه الأسواق أكبر من تكاليف الشحن[1].

ب- خام غرب تكساس:

وهو أحد خامات القياس العالمية التي تستخدم في تسعير الخامات الأخرى، ويستخدم مقياس غرب تكساس في أمريكيا الشمالية أكبر سوق للنفط في العالم، وخام غرب تكساس من النفط الخفيف، ووزنه النوعي 39 درجة ويحتوي على 24 % من الكبريت. لذلك فأنة يباع في المتوسط بسعر أعلى من سلة نفوط أوبك بنحو دولارين، وأعلى من برنت بنحو دولار واحد، ونظرا لجودته فانه المصدر الأساسي للبنزين في الولايات المتحدة الامريكيه، وكما يدل اسمه فانه اغلبه ينتج في تكساس، ومشكله نفط خام غرب تكساس مماثلة لمشكله خام برنت بسبب الانخفاض الدائم في احتياطياته وإنتاجه، الأمر الذي يجبر المتعاملين في أسواق النفط العالمية على تجاهله يوما ما وإيجاد بديل له [2] .

ج- سلة خامات أوبك:

عملت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك عام 2005 على تعديل تشكيلة سلة خامات أوبك؛ لتصبح مكونه من (11) نوعاً من النفط بدلاً من السلة القديمة المكونة من (7) أنواع من النفط، وتتمثل خامات الدول الأعضاء في الأوبك (العربي الخفيف السعودي، مزيج الصحراء، الخام الكويتي، والبصرة الخفيف العراقي، والسدرة الليبي، وموريان الإماراتي، وقطر البحري، والخام الكويتي، والإيراني الثقيل، وبي سي أف الفنزويلي، وبوني الخفيف النيجيري، وميناس الاندونيسي)، ونظراً لأن السلة هي مزيج من النفوط الخفيفة والثقيلة، فإن سعرها يكون عادة أقل من سعر برنت وغرب تكساس، وتعتمد أوبك على المتوسط الحسابي لسعر هذه السلة في سياساتها الإنتاجية. وعلى الرغم من أن "أوبك" تبنت السلة منذ عام 1987، إلا أن أهميتها ظهرت عام 2000 عندما تبنت "أوبك" النطاق السعري الذي يقضي بتغيير سياسة الإنتاج

1- Jack, Simon "UK brent, crude oil, brent crude,". One Financial Markets/CB Financial Services Ltd. 2012.

2 – عدنان جابر، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

للمحافظة على سعر هذه السلة [1]. وتصل كثافة السلة حوالي 32.7 درجة واحتوائها على مستوى كبريتي كبير مقابل 34.6 للسلة القديمة[2].

رابعاً: العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط العالمية.

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية؛ بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف في سوق النفط، ويرجع تقلب أسعار النفط إلى عدة عوامل من بينها أسباب جيولوجية: حيث أن الدول النفطية الكبرى وصلت إلي ذروة إنتاجها ولا تتوفر فيها احتياطات نفطية جديدة يمكن استغلالها، كذلك، أسباب اقتصادية: منها المستخدم في الصين والهند، وهنالك عدة أسباب مؤثرة على ارتفاع أسعار النفط ضمن معسكر المنتجين والمستهلكين، وكذلك، الاختلاف في الرؤيا والمصالح بينهما، ولكن يبقي الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي: سلعة أخرى [3].

فبالنسبة لعام 2008، فإن التقلبات (ارتفاع وانخفاض الأسعار) التي شهدتها أسعار النفط على مدار العام؛ تعود بشكل أساسي إلى الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على السوق النفطية العالمية، أي: دور إحداث الأزمة المالية حيث أن لم يكن هناك أي: شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعد عاملاً أساسياً وراء أي ارتفاع قد يطرأ على الأسعار، كما أن مستويات المخزون ظلت مرتفعة عن معدلاتها المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية [4] .

وفيما يلي سنتناول على التوالي العوامل المؤثرة في أسعار النفط، منها: العوامل الاقتصادية، الجيوسياسية، المناخية، النفسية، الفنية، النقدية، والعوامل البيئية.

العامل الأول: العوامل الاقتصادية.

يعتمد الاستقرار في السوق النفط العالمي على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي، فهنالك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط، ومن أهمها:

1- انظر ملحق رقم (2).

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون ، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة ، 2005 ، ص 4.

3- عباس علي نقي ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد السادس والثلاثون ، العدد 28 ، الكويت ، 2010، ص 132.

4- Wang, Y., Wu, C. and Yang, L. (2013). Oil price shocks and stock market activities: evidence from oil-importing and oil-exporting countries. Forthcoming in Journal of Comparative Economi.

أ- الطلب العالمي على النفط :

ينقسم الطلب على النفط إلي نوعين، **الأول: الطلب بغرض الاستهلاك**، يمر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية، والطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، حيث أن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط [1].

والنوع الثاني: الطلب بغرض المضاربة "الأسواق المستقبلية": هذا النوع عرفته الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية؛ بهدف تحقيق الأرباح، وتأثر هذا الطلب بصورة رئيسة بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة له.

ب- العرض العالمي على النفط:

تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط؛ لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، ومن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك، الطلب على النفط وسعره يلعب دوراً حيوياً في عرض النفط، وأيضاً، المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال الفترة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها، وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار [2].

ولقد مرت الصناعات البترولية منذ نشأتها بثلاث شركات ثم سبع شركات عالمية للنفط سيطرت على الإنتاج العالمي، واحتكرت الإنتاج وتمكنت من السيطرة على آليات الطلب والعرض. وقد اتجهت الدول المصدرة والمنتجة للنفط إلى إنشاء كيان مؤسسي أو كارتل ينظم العلاقة بين أطراف السوق، وهنا سنتطرق إلى آليات العرض والسوق النفطي والمتمثلة بالآتي :

1- محمد عدنان مراد، قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية، مجلة الفكر السياسي، العدد 17، 2002، ص 50 .

2- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،سوق النفط العالمية وتداعياتها على الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 397.

الطرف الأول: الشركات العالمية للبترول:

نستعرض هنا أنواع الشركات العالمية للنفط وأثرها على أسعار النفط ومن هذه الشركات العالمية:

أ- الشركات العالمية الكبرى:

لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمسه عقود زمنية، حيث كانت تمتلك عدة مميزات، منها: ارتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، وكذلك، تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها؛ لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة: كالإنتاج، التسويق، النقل، والتوزيع، كما أن هناك عاملاً ثالثاً لا يقل أهمية عن السابقين، مكن هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، وهو وجود هذه الشركات في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشد من أزرها ويقوى بنيانها، فضلاً عن تنويع أنشطتها في الصناعات المختلفة غير النفطية [1].

ب – الشركات العالمية الكبرى الأخرى :

مثل: الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط "أكتيتين" في أوروبا، وكذلك، شركة فيلبس بترو ليوم، وشركة أوكسيدنتال، وهذه الشركات مؤثرة في سوق النفط، مثل: الشركات الكبرى السبع.

ج – الشركات الأمريكية المستقلة: وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة، وتمتاز هذه الشركات لإنتاجها للنفط فقط.

د – شركات بترولية وطنية: وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف سيطرتها على البترول العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي.

الطرف الثاني: الدول المصدرة للنفط.

وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين، إحداها: تضم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، وتعتبر هذه المنظمة ذات أثر كبير في تقلبات أسعار النفط لأنها تعمل في ظل كارتل منظم، والمجموعة الثانية: تشتمل على الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك، وتهدف هذه المنظمة إلى حماية الدول المصدرة للنفط من أي إجراءات تجاه

1- سعيد فتحي الخوالي، اقتصادات النفط، دار حافظ للنشر والتوزيع، السعودية، 1992، ص 113.

أسعار النفط، وذلك من خلال تثبيت أسعار النفط، وتأمين أعلى الأسعار من أراضي أعضائها[1].

ولقد سيطرت منظمة الأوبك على سوق النفط، وتمكنت من زيادة أسعار النفط، وهذا يشير إلى نجاح منظمة الأوبك في قدرتها على زيادة أسعار النفط، ولقد لعب عدد من العوامل الاقتصادية دوراً مهما ومؤثراً في دفع الأسعار في اتجاه الارتفاع، ومن هذه العوامل:

أ- الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط للدول المستهلكة للنفط، مثل: الصين، حيث أصبحت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، حيث تستهلك حوالي سبع ملايين برميل يومياً من النفط، تستورد نصفها تقريباً، وكذلك، زيادة الطلب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية الكبرى بعد أن شهدت هذه الدول انتعاشاً ملحوظاً في نشاطها الاقتصادي.

ب- النقص في الإمدادات النفطية المكررة (المشتقات)، وذلك بسبب انخفاض إنتاج المصافي الأمريكية بصورة رئيسة، وعدم قدرتها على تلبية الطلب من منتجاتها.

ت- أدى ارتفاع تكاليف تكرير، وإغلاق العديد من المصافي في البلدان المنتجة أدى إلى نقص في منتجات النفط ومشتقاتها وارتفاع الأسعار.

ث- أسهم تدفق الاستثمارات من صناديق المعاشات، وصناديق التحوط على السلع الأولية في إصدار مضاربة في أسواق النفط، وذلك بهدف تحقيق أعلى العائدات في سوق الأسهم والمستندات.

ج- المخزون النفطي الأمريكي، وذلك بحكم ثقل أمريكياً، حيث يتم أسبوعياً إصدار تقريرين من جهتين رئيسيتين في الولايات المتحدة الأمريكية للبترول ووزارة الطاقة الأمريكية؛ لتحديد مخزون النفط والمشتقات النفطية، وبالتالي فإن أسعار النفط تتبدل تبعاً للأرقام التي ترد في التقريرين، وهكذا يتوالى الصعود والهبوط أسبوعياً في أسعار النفط، وليس بشكل سنوي كما كان سابقاً [2] .

1- حمدي عبد العزيز، أوبك من مؤتمر إلى مؤتمر، مجلة البترول، عدد يناير- فبراير، 1982 ، القاهرة ، مصر ، ص 51-54.

2 - عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، دار فارس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008 ، ص 59 .

ح- استمرار انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى منذ عام 2002، وذلك بسبب تراجع أسعار الفائدة الأمريكية وتباطؤ النمو الاقتصادي [1] .

خ- الإضرابات العمالية في عدد من الدول المنتجة للنفط الخام؛ بهدف رفع الأجور، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية .

د- تراجع إمدادات النفط الخام من نيجيريا بمقدار 600 ألف برميل يومياً منذ بداية فبراير عام 2006، وذلك بسبب هجمات مسلحين على صناعات النفط في البلاد، وكذلك، إضراب شركة النفط النيجيرية عن العمل احتجاجاً على نظام الرعاية الاجتماعية وخصخصة أكبر مصفاة نفط في البلاد.

ذ- استمرار حالة الغموض في صادرات النفط العراقي، وذلك بسبب توقف في خطوط الأنابيب.

ر- لجوء بعض الدول، مثل: كوريا الجنوبية، الصين، وجنوب أفريقيا، إلى زيادة حجم مخزوناتها النفطية الإستراتيجية.

ز- ارتفاع أسعار النفط أدى إلى حدوث اختلال في موازين مدفوعات الدول المستوردة، سواء للديون الخارجية أو الميزانية العامة، وخصوصاً في الدول النامية، بسب زيادة تكاليف استيراد النفط ومشتقاته، وعجز أوبك التي تنتج بأقصى طاقتها عن زيادة إنتاج النفط بمعدل أكبر؛ بهدف تغطية الطلب العالمي المتزايد على النفط لتهدئة الأسعار المشتعلة على النفط الخام، وذلك بعد زياداتها المتكررة بما يتجاوز حصصها الإنتاجية بمقدار يقارب 2 مليون برميل، ولكن بدون فائدة ملموسة[2].

س- المستويات المنخفضة للمخزون التجاري في الدول الصناعية والذي يشكل جزءَ كبيراً من المخزون التجاري العالمي، وقد انخفض المخزون التجاري في نهاية الربع الرابع من عام 2007، بمقدار 59 مليون برميل، أي: حوالي 2.2% مقارنة بمستويات المخزون للفترة المماثلة لعام 2006؛ ليبلغ الإجمالي 2.617 مليون برميل.

ش- المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط، حيث حقق أصحاب الصناديق الاستثمارية أرباحاً كبيرة على المدى القصير، وذلك من خلال عمليات البيع والشراء للبراميل الورقية في تلك الأسواق.

1- عدنان الجوراني، هبوط الدولار الأمريكي... أسباب ونتائج ، مجلة الحوار المتمدن، العراق، العدد3922، 2012 .

2- مفتاح صالح، المالية الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006، ص 200 .

ص- اختلاف في طاقات التكرير العالمية وبالأخص التحويلية منها والتحديات التي تعاني منها صناعة التكرير؛ بهدف زيادة إنتاج وقود النقل: كالغازلين والديزل بالكميات والمواصفات المطلوبة للتقيد بالإجراءات البيئية.

ض- الانخفاض المستمر في إنتاج بعض المناطق ومن أهمها بحر الشمال بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لحقوله.

العامل الثاني : العوامل الجيوسياسية (الجيوبوليتكية):

وهي تُعني بالعلاقة بين السياسة والجغرافية والديمغرافيا والاقتصاد؛ خاصة فيما يتعلق بالسياسة والعلاقات الخارجية للأمة بالنسبة لمختلف الأبعاد المحلية والإقليمية والقارية والدولية.

وتلعب العوامل الجيوسياسية دوراً هاماً ومؤثراً في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره، والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلي المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلي الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً آنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات خلال الفترة (2000-2014) في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، ومن أمثلة ذلك [1]:

أ- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت، واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها.

ب-التوتر بين الغرب وإيران؛ بسبب برنامج طهران النووي وفرض مجلس الأمن والدول الأوربية مزيد من العقوبات على إيران، ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية.

ت- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ودورها في تدني أسعار النفط الخام.

ث- شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة؛ بسبب الحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب، سواء في الخليج العربي أو شمال أفريقيا، ولاسيما نيجيريا أكبر مصدر للنفط في أفريقيا.

ج- عدم الاستقرار السياسي، ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط، والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة.

1- زياد عربية، ارتفاع أسعار النفط (الأسباب والتداعيات)، مجلة شؤون عربية، الملف الاقتصادي، العدد 134، جامعة الدول العربية، القاهرة ، صيف 2008 ، ص 117-118 .

ح- إعلان الولايات المتحدة سحب الاحتياطي الاستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما احتاجت إليه عام 2001، لذلك انخفضت الأسعار النفط في ذلك العام وعام 2002 مقارنة بعام 2000 [1].

خ- المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط والاستمرار في انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الاضطراب العام والاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا وقرار منظمة الأوبك عبر سياسة رفع الحصص الإنتاجية وعدم إغفال العمليات الإرهابية في السعودية والانقطاع المفاجئ في شبكة الكهرباء الذي طال أجزاء كبيرة من شمال الولايات المتحدة ، فهذه العوامل مجتمعة تؤثر على السعر من حيث الارتفاع والانخفاض عام 2003 [2].

د- السياسات الأمريكية، عام 2004، في منطقة الشرق الأوسط، وما ارتبط بها من تصعيد للمقاومة في العراق، وعدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية، زادت من المخاوف بشأن أمن إمدادات البترول القادمة من تلك المنطقة؛ وذلك في ظل الهجمات التي وقعت في السعودية، وانخفاض المخزونان الأمريكية من النفط بشكل عام، والبنزين بشكل خاص[3].

ذ- ارتفاع تكاليف الحرب الأمريكية في العراق عامي 2005-2006؛ أثر تصاعد سياسة ضد الأمريكان من قبل شعوب المنطقة، ونشاط الاستكشاف والبحث عن احتياطات جديدة أدى إلى تحقيق زيادات طفيفة للاحتياطات العالمية من النفط الخام والغاز الطبيعي [4].

ر- تراجع مخزونات النفط الأمريكية، وزيادة إنتاج أوبك بأقل من المتوقع مع انخفاض أسعار الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرض عدد ستة من خطوط الأنابيب للهجوم من قبل مجموعة يسارية في المكسيك، وحدة التوتر في شرق تركيا، والقيام

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2001 .

2 - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، النفط والحرب لأنجلو أمريكية على العراق ، التقرير الاستراتيجي العربي، العراق،2003، ص 127-129 .

3- هشام الصادق، ارتفاع أسعار النفط العالمية: الأسباب والنتائج ، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، 2004، ص 12.

4- جاسم المناعي، ثاثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات العربية : الايجابيات والإشكاليات والإصلاحات المطلوبة ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، الإمارات ، 2006 ، ص 10 .

بالتجارب الصاروخية الإيرانية، وذلك في عامي 2007- 2008، عوضاً عن دخول الأزمة المالية العالمية التي تهاوت فيها الأسعار.

ز- حدوث اضطرابات مالية في جميع أنحاء العالم عامي 2009-2010، ما يشير إلى عمق المخاوف من الانزلاق نحو الركود، وتم تحديد الأسعار مع فرض بعض القيود على الإنتاج لدول الأوبك والدول المصدرة خارج الأوبك.

س- انتعاش واستقرار أسعار النفط العالمية عامي 2011-2012، رغم وجود عوامل جيوسياسية كثيرة كانت تتفاقم بين الحين والآخر في جميع مناطق العالم، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط؛ التي تحتوي على أكثر من ثلثي احتياطيات العالم، ومع بروز دور المملكة العربية السعودية المؤثر والايجابي في هذا الاستقرار فقد نفت تعمدها بدفع أسعار النفط إلى الارتفاع عبر خفض الإنتاج [1].

ش- في عامي 2013-2014، كان يجب على السعودية لعب دور المنتج المتأرجح الذي يخفض كمية الإنتاج كلما هبطت الأسعار ، ولكن لم تفعل ذلك، لان انخفاض الأسعار يضر بمنافستها الجيوسياسية إيران والقوى العظمى الحليفة لبشار الأسد روسيا، ومن هنا فان المسؤولية الأساسية لانهيار أسعار النفط في العام 2014 على أجندة سياسة الرياض الخارجية، ومع زيادة الاضطرابات في الدول العربية المستمرة حتى اللحظة [2].

وفي الواقع: إن الأعمال الإرهابية تؤثر سلباً على أسعار النفط، وإن كانت لم تستهدف منشآت نفطية، إلا أن هذه الآثار تزداد حينما تنتقل هذه الأعمال الإرهابية إلى المنشآت النفطية ذاتها، وما يؤدي بدوره إلي جعل الأسواق النفطية في حالة من التوتر وعدم الاستقرار المستمر، ويساعد هذا على ارتفاع أسعار النفط .

العامل الثالث: العوامل المناخية.

هي أسباب مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي، وموسم الأعاصير، ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يلي:

- مخاوف زيادة قوة الإعصار(دين) وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية، وإغلاق وحدات مصافي النفطية الأمريكية [3].
- توقف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار (إيفان) الذي حرم الولايات المتحدة من أكثر 10 ملايين برميل من الإنتاج وذلك منتصف شهر أيلول 2004 م، وهذا بالإضافة لتوقف الإنتاج

---

1 – صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط، 2015 .

2 – مركز بروكنجز الدوحة ، هبوط أسعار النفط : الأسباب والتبعيات الجيوسياسية ، قطر ، 2015 ، ص 2 .

3- الجزيرة نت ، 2007/8/25 . http://www.aljazeera.net/

في بعض حقول المكسيك نتيجة الأضرار الذي خلفها هذا الإعصار بإنقاصهم الإمدادات النفطية في السوق، والذي استمر توقفه عن الإنتاج لمدة تزيد عن 3 إلي 4 شهور تقريباً، بالإضافة إلى توقف مؤقت في المفاعلات النووية المولدة للكهرباء في اليابان [1].

- إعصار (كثرينا) وإعصار (أمبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.
- برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربعين الأول والرابع من العام 2007 م، الأمر الذي يؤدى إلى زيادة الطلب على وقود التدفئة.
- تسبب الإعصار المداري (جونو) وقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان وإغلاق مؤقت للميناء العماني [2].

العامل الرابع: العوامل النفسية.

تلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً في سوق النفط لا تختلف كثيراً في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي؛ ليشكلا في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط [3]، كذلك، توقع حدوث الاضطرابات وتحولها إلى نزاعات أو أزمة، وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات، أو شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، ومن هذه العوامل:

أ- التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط (إيران، العراق، فلسطين، السودان، اليمن، ومصر، وغيرها من الدول العربية)؛ الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق النفطية (المضاربين) للمراهنة على ارتفاع أسعار النفط.

ب- انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، دفع المستثمرين إلى استخدام النفط ملاذاً آمناً في مواجهة ضعف الدولار.

ت-التهديدات المستمرة من قبل المتمردين في نيجيريا، حيث طالبوا شركات البترول بوقف إنتاجها مما أدي إلى ارتفاع أسعار البترول، ونيجيريا تعتبر خامس دولة مصدرة للنفط في أوبك.

1- يوسف عبد الله ، مي حاج وآخرون، تقلبات أسعار البترول في السنوات الأخيرة ، و رقه بحثية مقدمة لمادة مشكلات اقتصادية معاصرة، قسم الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2006، ص 5.

2- عدنان عظيمة ، العوامل المناخية والتجاذبات السياسية تحددان أسعار النفط ، مجلة الاتحاد،الإمارات، العدد 2000،2006.

3- هند مصطفي على، أزمة انهيار أسعار النفط واقتصادات مجلس التعاون الخليجي، دراسات إستراتيجية خليجية، العدد 10 ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، 1998 ، ص 19.

ث- تهديد دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية؛ مما رسخ في أذهان محللي السوق والمضاربين اعتقاداً بأن إيران سوف تخفض إنتاجها من 3 مليون برميل يومياً إلي النصف.

العامل الخامس: العوامل الفنية.

تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية؛ نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة، وقد شهد عام 2008 حدوث حرائق وفيضانات وأعطال أدت إلي توقف الإنتاج في مناطق، وارتفاعه في مناطق أخرى، ومن أمثلة ذلك:

أ- قامت شركة أرامكوا بإغلاق رصيف رقم 10 في مرفأ رأس التنورة؛ بسبب اندلاع الحرائق، حيث يمثل مرفأ رأس التنورة السعودي طاقة لشحن 5.5 إلي 6 مليون طن يومياً من النفط.

ب- الفيضانات في تكساس أدت لخفض إنتاج مصفاة النفط بمقدار 180 ألف برميل يومياً [1].

ت- التعطيل في بعض مصافي التكرير النفطية الأمريكية، مثل: شركة ميرفيأويل في ولاية لويزيانا. فضلاً عن إغلاق خطوط أنابيب بنزين شمال شرق الولايات المتحدة، وعطل في مصفاة بيل تشيس[2].

ث- وقوع حريق في مصفاة تابعة لمجموعة اكسون وبيل الواقعة في فاولي ببريطانيا، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي 326 ألف برميل في اليوم.

ج-وقوع حريق في وحدة تكرير الخام النفط في مصفاة باسكاجولا، التي تتولي إدارتها شركة شيفرون في الميسيسيبي [3].

العامل السادس: العوامل النقدية.

لا مراء بأن هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة "أوبك" ومجلس التعاون الخليجي؛ مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار، ولقد برزت آثار انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوربية.

لذا فإن التحول الكبير عن السوق الأوربية لصالح السوق الأمريكية سيتطلب وقتاً كبيراً يستمر الدولار خلاله ضعيفاً أمام اليورو والإسترليني. كما بلغ سعر اليورو 1.4 دولار في عام

1- الجزيرة نت،مرجع سبق ذكره ، 2007/7/3.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، العدد7، الكويت، يوليو2007، ص 6.

3- إبراهيم عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 1-5 .

2007، وقد واصل الدولار انخفاضة أمام اليورو والإسترليني منذ ذلك الحين. وتواجه الدول المصدرة من خارج أوبك المشكلة نفسها [1].

العامل السابع: عامل الندرة.

كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخراً تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الإستراتيجية غير محدد على وجه الدقة. وإنما يخضع لحسابات الاحتياطي والإنتاج، فهناك بعض الشركات النفطية والوكالات، المعنية بشئون النفط، تحددها بما يتراوح بين خمسين عاماً واقل من مائة عام على أبعد تقدير، وحددته شركة بريتش بتروليوم البريطانية في إحصاءات حديثة بنحو 40 عام إذا استمر العالم بنفس معدلات الاستهلاك على أساس الاحتياطيات النفطية المؤكدة التي تبلغ حاليا 1.2 تريليون برميل، وحسب ما ورد في دراسة بريتش بتروليوم فإن النفط في السعودية سينفد خلال 66 عام، ونفط الكويت والعراق خلال 100 عام، وإيران خلال 86 عام، وليبيا خلال 62 عام، والولايات المتحدة والصين خلال 11 عام. وتشير الدراسة إلى تراجع إنتاج عدد كبير من الدول المنتجة، وتحول دول منتجة إلى دول مستوردة [2].

العامل الثامن: العوامل البيئية.

تحددها تشريعات وقوانين غالبية دول العالم ، وتتضمن قواعد صارمة فيما يخص التلوث البيئي، من قبيل منع إقامة صناعة معينة، أو استيراد مادة معينة، للحد من التلوث البيئي، وتعتبر الولايات المتحدة من أكثر الدول تشدداً وصرامة في هذا الجانب، كذلك، الدول الأوربية واليابان، ولكن بدرجة أقل من الولايات المتحدة، وخلال العقدين الماضيين تم نقل مسببة للتلوث البيئي، وضارة بالصحة إلى دول لا تولي هذا الجانب كبير اهتمامها، ومنها: الصناعات البتروكيمياوية والاسمنت.

وقد ساهمت السياسة البيئية المتشددة في الولايات المتحدة الأمريكية في رفع أسعار المشتقات النفطية في أسواقها، وذلك من خلال **ما يلي** [3]:

1- القوانين الصارمة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على نوعية البنزين المستخدم.

2- عدم السماح للشركات الأمريكية لاستيراد الجازولين من الخارج، بسبب التشدد المفرط في القوانين البيئية، مما أدى إلى ارتفاع أسعاره في السوق الأمريكية.

1- مدحت أيوب وآخرون ، العالم يودع 2007 لأسعار نفط غير مسبوقة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ، 2008، ص 13 .

2- عماد المزيني ، مرجع سبق ذكره ، ص 340 .

3- محمد زيدان، الآثار البيئة لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها اتجاه البيئة، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص9 .

3- عدم السماح ببناء مصافي جديدة أو تطوير القائم منها في الولايات المتحدة لأسباب بيئية منذ 25عام (منذ عهد الرئيس ريجان)، مما أدى إلى حدوث نقص في المشتقات النفطية وخاصة البنزين ووقود التدفئة والجازولين.

4- إيقاف حكومة كازاخستان الأعمال في حقل كاشاجان الضخم لمدة ثلاثة أشهر جراء انتهاكات بيئية.

خامساً: التداعيات المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية.

لقد ترتب على ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، خاصة اقتصادات الدول النامية الذي يعاني اقتصادها اختلالاً على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، إلا إن معظم دول العالم كانت قادرة على التكيف مع أسعار النفط المتصاعدة، وذلك بفضل الانتعاش الاقتصادي العالمي، وبفضل تبني غالبية الدول النامية برامج إصلاحية ومالية مكنتها من امتصاص الزيادة في أسعار النفط، إلا أن تقلبات الأسعار خلال الفترة من 2000- 2014، جعلت الدول تذهب إلى تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير، أهمها: تقليص الدعم الحكومي الموجه للمشتقات النفطية، ورفع أسعار المشتقات النفطية على المستهلك النهائي، الأمر الذي انعكس سلباً على شريحة واسعة من المستهلكين من أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة؛ خاصة في الدول النامية [1].

وسنتناول في هذا المحور التداعيات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي، وعلى اقتصادات الدول النامية، وهذه التداعيات تتمثل فيما يلي:

أولاً: التداعيات الاقتصادية.

تتمثل بشكل رئيسي في دول الشرق الأوسط وفنزويلا وأمريكا، ورغم انخفاض الدولار بشكل متكرر، ولكن ذلك لم يخفف كثير من حجم الإيرادات النفطية كما كان يتوقع، وكان النصيب الأوفر من العوائد المالية هي لدول الشرق الأوسط باعتبارها الدول التي زادت إنتاجها بنسب كبيرة؛ لتخفف من ضغط الطلب العالمي عليها وبهدف خفض الأسعار[2].

وخلافاً لفترات الازدهار النفطية السابقة، فإن مضاعفة حجم الإيرادات النفطية ومعها الفوائض المالية المتوقعة في موازنات دول مجلس التعاون الخليجي لا تتبع من الارتفاع في

1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ، جامعة الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 127 .

2- يوسف عبد الله، مي حاج وآخرون، تقلبات أسعار البترول في السنوات الأخيرة ،مرجع سبق ذكره، ص 50 .

أسعار النفط فحسب، بل من المساعي الرامية للحد من ارتفاع الأسعار، التي تمثل أبرزها في ضخ كميات إضافية من النفط الخام، الأمر الذي انعكس في ارتفاع مزدوج في حجم الإيرادات.

وبالنسبة للمملكة العربية السعودية أكبر منتج بالعالم، والذي وصل إنتاجها عام 2004، لحوالي9.5 مليون برميل يومياً، ورغم تخفيضها لحصتها الإنتاجية حسب العرض والطلب، ظلت السعودية مستعدة دائماً لرفع طاقتها الإنتاجية على ما يزيد عن 11 مليون برميل يومياً؛ لتغطية الطلب العالمي على النفط، وبذلك فقد حققت فائضاً في موازنتها يفوق 35 مليار دولار، بينما بلغت حصتها من العوائد النفطية بمقدار 115 مليار دولار أمريكي تقريباً من أصل ما بلغته الإيرادات المالية النفطية للدول العربية الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بمقدار247 مليار دولار خلال عام 2004 [1].

ولقد عرفت الدول العربية كيفية الاستفادة من ارتفاع العائدات النفطية، فسجلت موازناتها فوائض وزادت نسب الإنفاق على المشاريع العمرانية، التطويرية، البنية التحتية، والشؤون الاجتماعية وغيرها؛ مما جعل التأثيرات الإيجابية لهذه الإيرادات ظاهرة بوضوح، وإن أهم ما يميز هذه الفترة عن سابقتها هو توجه الإيرادات المزدهرة نحو خدمة الاقتصادات المحلية، حيث أن هناك مؤشرات إلي بقاء الثروة المالية في الداخل، وسعيها لاستغلال الفرص المحلية المتاحة، ولعل أبرز انعكاسات هذه الظاهرة ظهرت من خلال الازدهار الذي تشهده أسواق الأسهم الخليجية، مثلاً: السعودية أعلنت خططاً لإعادة الاقتطاعات من مشاريع العمل الاجتماعي، وذلك برصد 11 مليار ريال سعودي لهذه المشاريع على مدى خمس سنوات، علاوة على اتجاه شركات نفط حكومية في الكويت، السعودية، وإيران إلى إقامة مصاف نفطية في الهند من خلال مشروعات مشتركة، وعليه؛ لم تقع الدول النفطية إلى زيادة الإنفاق والإحجام عن توظيفه بتنمية مشاريعها الاقتصادية.

ولقد تعالت الأصوات في قمة دول أوبك، على رأسها دول مجلس التعاون الخليجي، لتسعير النفط مقابل سلة من العملات، وليس بالدولار الأمريكي، حيث ترى دول المجلس أن ارتفاع أسعار النفط لا يمكنه تعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة عوائده في ظل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي [2].

1- حسين عبد الله، النفط والانعكاسات على الخليج، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، الإمارات،2004، ص32.

2- مدحت أيوب وآخرون ، العالم يودع 2007 لأسعار نفط غير مسبوقة ، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

كذلك، تؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى رفع أسعار المحاصيل الزراعية، بزيادة تكلفة المدخلات، ودعم الطلب على المحاصيل المستخدمة لإنتاج الوقود الحيوي، إضافة إلى أجور الشحن، وأيضاً تؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تراخي جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي نظراً للأعباء التي أضافتها ارتفاع أسعار النفط [1].

ثانيا: التداعيات الاجتماعية:

تعاني شعوب الدول النامية من تدني مستويات المعيشة والأجور والبطالة، فمن الطبيعي أن تحدث تداعيات اقتصادية من ارتفاع أسعار النفط، كذلك، السلع المرتبطة بمشتقات النفط، الأمر الذي يؤدي إلى تداعيات اجتماعية، ومن هذه التداعيات ما يلي:

أ- ارتفاع أسعار المواد والسلع والخدمات المختلفة وضعف الطلب عليها؛ الأمر الذي يؤدي إلى إغلاق بعض المعامل وتسريح عدد من العمال.

ب- ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة معاناة أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة، وهم: شريحة واسعة في الدول النامية.

ج- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والمواد والسلع المختلفة يؤدي إلى امتصاص جزء كبير من دخول ذوي الدخل المتوسط والمنخفض.

د- ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إجبار الحكومات على سحب الدعم الحكومي للمشتقات النفطية ورفع أسعار البنزين والسولار ووقود التدفئة وغيرها.

ثالثاً: التداعيات السياسية.

إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى إحداث تداعيات سياسية، تتمثل فيما يلي:

أ - حدوث جملة من الاحتجاجات والاضطرابات نتيجة لارتفاع أسعار النفط مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية.

ب- دفع الحكومات إلى عمل حزمة من الإجراءات كتقليص الدعم الحكومي الموجه للمشتقات النفطية.

ج- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية يواجه انتقادات شديدة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب الحاكمة [2].

1- مجموعة البنك الدولي، تحسين الجودة النوعية لخدمات الوساطة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، 2015.

2- جاسم المناعي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات العربية: الايجابيات والإشكاليات والإصلاحات المطلوبة، مرجع سبق ذكره، ص 8 .

خاتمة الفصل الأول

تعرضت دول مجلس التعاون الخليجي إلى كثير من الصدمات النفطية، التى كان لها الأثر على تقلبات أسعار النفط، والتي بدورها تؤثر على الإيرادات النفطية، مما ينعكس بدوره على الاقتصادات الخليجية، فاختلاف الأسعار في الأسواق النفطية هو نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب، وهناك عوامل مجتمعة تؤثر على أسعار النفط، مثل: العرض، الطلب والعوامل المناخية والسياسية وغيرها.

وتبين لنا أن الإمدادات النفطية العالمية خلال الفترة 2000-2014، شهدت العديد من التذبذبات حيث سجلت ارتفاعاً منذ عام 2003، ثم تباطأ أواخر عام 2008، واستمر هذا التباطؤ إلى أواخر عام 2010، ومن ثم أخذ بالزيادة حتى العام 2014، وكذلك، بالنسبة للامدادت النفطية، فقد إرتفعت عام 2003 حتى عام 2007، ومن ثم تقلصت حتى بداية عام 2010، وعاد للزيادة في الأعوام ما بعد 2010.

وكذلك، تطور الطلب العالمي على النفط نتيجة ارتفاع النمو الاقتصادي، وكان متسارع الوتيرة عام 2003-2004، وأعقاب الأزمة المالية، أواخر عام 2008، انخفض الطلب بمعدل 0.5%، واستمر بالانخفاض عام 2009 مروراً بعام 2010، ومن ثم أخذ بالارتفاع عام 2014.

واتضح ايضاً أن تطور اتجاهات أسعار النفط الخام خلال فترة الدراسة؛ تعرض إلى جملة من التذبذبات في الأسعار نتيجة عدة عوامل: اقتصادية، جيوسياسية، مناخية، نفسية، فنية، نقدية، بيئيه، وعامل الندرة، لذلك شهدت أسعار سله الأوبك انخفاضاً في مستوياتها، وارتفاعاً قياسياً عام 2005، وانخفضت عام 2008، وتراجعت أسعار سلة أوبك؛ لتصل لأرقام قياسية، واستمر الارتفاع إلى النصف الثاني من 2014. كما صاحب تقلب أسعار سلة الأوبك، تقلبات للأسعار الاسمية الحقيقية، وبعض النفوط الأخرى، مثل: خام برنت، وخام غرب تكساس.

الفصل الثاني

واقع صناعة النفط في دول الخليج العربي

تمهيد وتقسيم:

يعتمد اقتصاد دول الخليج العربي على النفط"الذهب الأسود"، الذي أصبح أهم معالم شخصيتها بين دول العالم، حيث تمتلك بلدان الخليج العربي إمكانات ومقومات كبيرة، ومركزاً نشطا للتجارة البينية والاتصال والربط ما بين شبه الجزيرة العربية، إيران، والهند، وقد كانت الدول الكبرى تتخذها قاعدة مركزية لإدارة مستعمراتها ومصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وبعد زوال الاستعمار ونيل أقطار الخليج لاستقلالها تدفقت الثروة النفطية الهائلة، وأصبحت هذه المنطقة من أهم مناطق العالم قاطبة، لاستحواذها على الإنتاج الأكثر عالمياً.

كما تُعد منطقة الخليج العربي من إحدى أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية في العالم استناداً إلى عدة اعتبارات كموقعها الاستراتيجي، وأهميتها الاقتصادية المتمثلة في معدلات التبادل التجاري مع دول العالم، فضلاً عن كون المنطقة أهم مستودع للنفط في العالم، إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، بما يحمله ذلك من تأثير على النمو الاقتصادي العالمي، وهذا ما جعل المنطقة تتميز بصناعة نفط ذات تكلفة متدنية.

لذا؛ سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ملامح صناعة النفط في دول الخليج العربي.

المبحث الثاني: تطور أسعار النفط والإيرادات النفطية في دول الخليج العربي.

المبحث الأول

ملامح صناعة النفط في دول الخليج العربي

تعتمد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسية على صناعة النفط، وهي مجموعة من النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما، وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال أو الاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان [1].

حيث تمتلك دول الخليج العربي أكبر احتياطي نفطي في العالم، يُقدر بنحو 486.8 مليار برميل أي: ما يعادل 40% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام وما نسبته 70% من إجمالي الإحتياطى العالمي لأوبك. ومن حيث الترتيب تُعد هذه المنطقة من أكبر المُنتجين والمُصدرين للبترول، كما أنها تلعب دوراً قيادياً في العالم بصفة عامة ، وفي منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) على وجه الخصوص. وقد تمتعت دول مجلس التعاون الخليجي الستة بطفرة نفطية هائلة، ولكن لم تنجح وفرة التدفقات النفطية على مدار عقود ماضية في بناء اقتصاد قوي لدول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من الدعوات والخطط المتتالية القطرية والإقليمية والدولية، لإعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية وتخفيض نسبة الاعتماد على النفط والبحث عن إيرادات متنوعة للخزينة العامة، وتنويع القاعدة الاقتصادية والارتقاء بإمكانات العمالة الوطنية، وتعزيز دور القطاع الخاص عن طريق خصخصة بعض المشاريع بشكل كلي أو جزئي بالمشاركة مع القطاع العام. وفي كل مرة كانت تنخفض فيها أسعار النفط، تبدأ دوامة من المشكلات التي تحيط باقتصادات دول الخليج، من عجز بالموازنات العامة وتراجع في الإنفاق، يتبعه إما تأجيل لمشروعات عامة كانت معدة للتنفيذ، أو تأخير في تنفيذ مشروعات قائمة[2] .

1- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص6 .

2- موقع أسواق الأسهم الخليجية، نبذة اقتصادية عن دول مجلس التعاون الخليجي، 2015. .www.gulfbase.com

لا شك في أن اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي قد أثبت قدرته على تجاوز الأزمات الإقليمية والعالمية، وذلك باعتمادها الكبير على إيرادات النفط، واحتفاظها بموقع متقدم على المستوى العالمي ، ضمن قائمة أكبر12 اقتصاداً عالمياً وبلغ حجمه نحو1.7 تريليون دولار مع نهاية العام 2014، ولكن اعتمادها على النفط قد عرقل دور القطاع الخاص ومساهمته في تعزيز نشاطات القطاعات غير النفطية ورفع مساهمة العمالة الوطنية في سوق العمل، حتى إن استمرار تدفق الإيرادات النفطية وبمعدلات مرتفعة، لم يحفز على انجاز إصلاحات اقتصادية وماليه واجتماعيه طوال أكثر من ثلاثة عقود ماضية.

الأمر الذي ساهم بدوره في عجز الحكومات الخليجية عن التخلص من نمط "الاقتصاد الريعي"، وهو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز[1].

ودراسة ملامح صناعة النفط في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2000-2014 تقتضي، أولاً: التعرف على الاحتياطي من النفط وكمية الإنتاج، مروراً بكميات الاستهلاك النفطي ومشتقاته، وانتهاءً بصادرات دول الخليج العربي من النفط ، وهو ما نوضحه على النحو الأتي:

أولاً: احتياطي النفط لأقطار مجلس التعاون الخليجي.

يُعرف الاحتياطي النفطي" بأنه كمية الثروة النفطية الموجودة تحت الأرض والمكتشفة، على ضوء المعلومات المتوافرة من عملية البحث في المنطقة، وإمكان استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتوافرة والمتاحة "[2].

ويُعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية تنسجم مع مستوى أسعار النفط الخام، كذلك، تؤدي التوسعات إلى إضافة احتياطيات جديدة من خلال التوسع في

1- توفيق الربيعه، الاقتصاد الخليجي اثبت قدرته على تجاوز الأزمات الإقتصادية، الجزيرة ،2015 .

2- هيام ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000- 2008)، مجلة العلوم الإقتصادية ، العدد 31، المجلد 8، العراق ،البصرة، 2012، ص 12.

الحفر وتطوير حقول مكتشفة سابقاً، ولم يتم استغلالها بالكامل، من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية.

أضف إلى ذلك التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة، أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج التي تؤدي أيضاً إلى زيادة حجم العوائد النفطية [1].

ويمكن تقسيم الاحتياطي من زيت البترول إلى ثلاثة أنواع رئيسة، هي[2]:

1- **الاحتياطي المؤكد:** عبارة عن كمية البترول التي يمكن استخراجها بصورة دقيقة من حقول البترول التي تم اكتشافها.

2- **الاحتياطي المحتمل:** يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها من البترول بعد استخراج كميات الاحتياطي المؤكد.

3- **الاحتياطي غير المكتشف:** عبارة عن كميات البترول المتصور الحصول عليها من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر آبار فيها.

وتعتمد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسة على النفط ، حيث أنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم ويقدر بنحو(496.97) مليار برميل بنهاية عام 2014، أي: ما يعادل 33% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام، وتمثل احتياطياتها نسبة 38.76% من احتياطي الأوبك[3] .

والجداول التالي يوضح تطور احتياطي النفط بدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2014).

1- سمير صارم "، أنه النفط !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، " دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003، ص 31.

2- مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير، الجزائر، 2005 .

3- Oil & Gas Journal, "Worldwide look at reserves and production,(January 1, 2014)

جدول رقم (5-2)

تطور احتياطي النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي

(مليون برميل / يوم)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	إجمالي المجلس	الأوبك	العالم
2000	97.8	.150	262.82	96.50	13.16	5.85	476.28	364.29	1055.13
2001	97.8	.130	262.73	96.50	15.21	5.85	479.93	370.48	1065.13
2002	97.8	.130	262.79	96.50	15.21	5.85	479.95	370.4	1065.13
2003	97.8	.130	262.70	99.50	15.21	5.80	479.81	396.9	1100.17
2004	97.8	.130	264.31	101.5	24.49	4.80	483.75	401.79	1104.75
2005	97.8	.130	264.21	101.5	25.29	5.00	493.93	434.63	1178.17
2006	97.8	.120	264.25	101.5	26.19	5.70	495.56	444.99	1165.59
2007	97.8	.130	264.21	101.5	25.09	5.700	495.24	457.19	1177.14
2008	97.8	.120	264.06	101.5	25.41	5.70	494.4	460.04	1177.82
2009	97.8	.120	264.06	101.5	26.68	5.50	494.4	460.04	1178.82
2010	97.8	.120	264.59	101.5	25.46	5.50	495.01	499.99	1231.00
2011	97.8	.120	264.40	101.5	25.26	5.50	494.62	505.38	1241.6
2012	97.8	.120	265.90	101.5	24.90	5.50	495.72	511.48	1266.5
2013	97.8	.120	265.90	101.5	24.90	5.50	495.72	511.48	1277.7
2014	97.80	.120	265.90	101.5	26.150	5.50	496.97	703.50	1292.9

المصدر: إعداد الباحث، بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك) ،التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة، 2005-2015

يلاحظ من الجداول: ارتفاع الاحتياطي النفطي لدول العالم وأعضاء منظمة الأوبك ، وأقطار مجلس التعاون الخليجي ارتفعت لها من 476.28 مليار برميل في عام 2000 إلى 495.72 مليار برميل في عام 2013، والتقديرات لنهاية العام 2014 بلغت496.97 مليار برميل .

والشكل التالي يوضح نسبة احتياطيات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي احتياطيات النفط العالمية للعام 2014 .

شكل رقم (4-2)

احتياطي دول مجلس التعاون من النفط الخام كنسبة من احتياطيات النفط العالمية لعام 2013

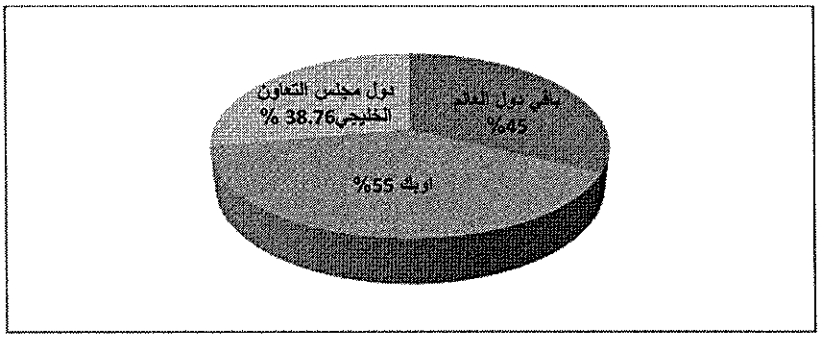

المصدر : إعداد الباحث ، بالاعتماد على الجدول رقم (5-2).

يلاحظ من الشكل السابق: أن احتياطي النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي مثلث ما نسبته 38.76% من احتياطي النفط الخام للأوبك، ونسبة الأوبك بلغت 55% من احتياطيات النفط الخام في نفس العام، ونسبة باقي دول العالم بلغت 45% من احتياطي النفط الخام بالعالم لعام 2014 .

وإن دول المجلس مجتمعة تمتلك ثلث الاحتياطي العالمي من النفط، وبذلك احتلت المرتبة الأولى عالمياً في احتياطي النفط الخام، وعلاوة على استمرار المنطقة في تنفيذ برامجها للإصلاح الاقتصادي [1].

ومن هنا سيتم الحديث باختصار عن بيانات الاحتياطي النفطي الخام لدول مجلس التعاون الخليجي كلا على حدة [2] .

1- حسن الشريف ، برامج الطاقة النووية في البلدان العربية، الإمارات، مجلة البيئة والتنمية، 2011.

2- تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز الإحصائي، الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عمان، 2014.

1- المملكة العربية السعودية:

يعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية بصفة رئيسة على النفط، ومن الثابت أنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم ، إذ يقدر بنحو 265.9 مليار برميل في نهاية العام 2014، وأن الناتج المحلي للملكة في العام 2014 بلغ 746,248 مليون دولار، بنسبة نمو قدرها 0.3%، ومن المتوقع بقاؤه ثابت لعام 2014. ويمثل احتياطي السعودية ما نسبته 38.19% من احتياطيات دول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 26.39% من إجمالي احتياطيات أوبك ونسبة 13.72% من إجمالي الدول العربية، ونسبة 20.80 من الاحتياطي العالمي للنفط الخام للعام 2013 [1].

2- دولة الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر الإمارات من الدول الغنية ذات الاقتصاد المفتوح، فهي تمتلك 97,80 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام الثابتة رسمياً في نهاية العام 2013، والناتج الإجمالي لدولة الإمارات للعام 2014 بلغ 399.451 مليون دولار، بمعدل نمو 3.2%، ويمثل احتياطي الإمارات نسبة 7.65% من احتياطي النفط الخام في العالم، ونسبة 14.05% من احتياطي النفط الخام؛ لدول مجلس التعاون ونسبة 9.71% من إجمالي احتياطيات النفط الخام في الأوبك للعام 2013[2].

3- دولة الكويت:

تعتبر دولة الكويت من الدول الغنية التي يعتمد اقتصادها على النفط ،حيث بلغ احتياطيها الثابت رسمياً حوالي 101.5% مليار برميل، والناتج الإجمالي لدولة الكويت للعام 2014 بلغ 163,676 مليون دولار بمعدل نمو 6.0%، ويمثل احتياطي النفط الخام للكويت نسبة 7.94% من احتياطيات النفط الخام في العالم، وحوالي 14.58% من احتياطيات النفط بدول مجلس التعاون الخليجي ونسبة 14.24% من إجمالي الاحتياطيات النفطية الخام للدول العربية في عام 2013، ونسبة 10.08% من إجمالي الاحتياطي النفطي للأوبك للعام 2013، حيث يعتبر الاحتياطي النفطي الكويتي الثاني بعد المملكة العربية السعودية [3] .

1- أحمد أل درويش، وآخرون، دور المملكة العربية السعودية في سوق النفط العالمية، صندوق النقد الدولي، 2015، ص 21.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، 2014، ص97.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص97.

4- دولة قطر:

من الثابت أن دولة قطر تمتلك في الوقت الحاضر احتياطياً نفطياً يبلغ 25.1 مليار برميل من النفط الخام، والناتج المحلي لدولة قطر في عام 2014 بلغ 210.109 مليون دولار بمعدل نمو بلغ 4.1%، ويشكل الاحتياطي النفطي الخام القطري نسبة 3.60% من إجمالي الاحتياطي النفطي بدول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 3.52% من إجمالي الاحتياطي النفطي لباقي الدول العربية، ونسبة 1.96% من إجمالي احتياطي النفط الخام في العالم، ونسبة 2.49% من إجمالي احتياطيات أوبك من النفط الخام للعام 2013[1].

5- مملكة البحرين:

تمتلك البحرين 120 مليون برميل من احتياطي النفط الثابت رسمياً، أي: يُقدر بحوالي 0.02% من احتياطي النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 0.02% من إجمالي الاحتياطي النفطي الخام لباقي الدول العربية، ونسبة 0.1% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام للعام 2013، وتعتبر أقل احتياطي في دول مجلس التعاون الخليجي[2].

6- سلطنة عمان:

يُعد الاقتصاد العماني من اقتصادات الدخل المتوسط في الشرق الأوسط، ويتميز بوجود مصادر النفط والغاز والفوائض التجارية الكبيرة، ويعتبر قطاع المنتجات النفطية من أهم القطاعات للاقتصاد العماني، حيث يمثل النفط الخام حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 81,797 مليون دولار في عام 2014 بمعدل نمو بلغ 4.6%، وتمتلك سلطنة عمان 5.2 مليار برميل من احتياطي النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي، والتي تمثل نسبة 1.1% من احتياطيات النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 0.72% من احتياطي الدول العربية، وحوالي نسبة 0.40% من احتياطيات النفط في العالم، وحوالي نسبة 0.5% من احتياطيات النفط الخام لأوبك للعام 2013 حيث ارتفع الاحتياطي عام 2014 إلى 5.3 مليار برميل[3].

1-Jean-Pierre Vavnik, investment prospects of foreign oil companies: Risks and agreements in the oil and gas in the Gulf Ensuring Economic Security, Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research 0.2007.

2- تقرير مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، النفط بالخليج، السعودية، 2014.

3- سعيد الصقري، مصدر النمو في الاقتصاد الخليجي وعوامل الإنتاج الكلي (النموذج العماني)، الجمعية الإقتصادية العمانية، عمان، 2010، ص 100.

يتضح مما تقدم: أن دول المجلس اعتمدت جميعها على الاقتصاد الريعي، حيث اعتمدت في الأساس على سلعة النفط كمورد رئيس في تشكيل قطاعاتها الاقتصادية، وتستطيع من خلال الاحتياطي المملوك أن تلعب دوراً أساسيا في تحديد الطلب والعرض على النفط، وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق إلى الإنتاج من النفط الخام لدول المجلس مجتمعة ولكل دولة منفردة.

ثانياً: إنتاج النفط الخام لأقطار مجلس التعاون الخليجي.

تعتمد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي اعتمادا كبيرًا على النفط، ويشكّل هذا القطاع وفقا لمعظم التقديرات حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، و80% على الأقل من عائدات التصدير والإيرادات الحكومية في كل من دول المجلس الخليجي، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك يعود لسبب تراجع الهيدروكربونات إلى نحو 60% من الصادرات، كما انخفضت مساهمتها في الإيرادات انخفاضا طفيفاً، ومما لا شك فيه أن هذا التحول نحو المزيد من الاعتماد على الهيدروكربونات يأتي انعكاساً لارتفاع أسعار النفط على مدار العقد الماضي[1] .

كذلك، تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دوراً بالغ الأهمية في إنتاج النفط الخام على المستوى العالمي، حيث تعد دول مجلس التعاون أكبر منتج للنفط الخام في العالم بأسرة. حيث شكلت حصص الإنتاج النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة 58.6% أو ما يعادل 15.7 مليون برميل يومياً من إجمالي إنتاج دول الأوبك الإثنى عشرة دولة.

وفي تحليل لحجم إنتاج النفط الخام في عام 2014، من قبل أوبك يتبين أنة انخفض بنسبة 0.9%، أو ما يعادل 270 ألف برميل يومياً؛ ليصل معدل الإنتاج إلى 30.32 مليون برميل يومياً مقارنة مع معدل إنتاج بلغ 30.59 مليون برميل يومياً في العام 2013 [2].

ويبين الجدول التالي رقم (6-2) حجم معدل الإنتاج اليومي لدول الخليج العربي من النفط الخام، والذي يظهر أن المعدل في ارتفاع باستمرار باستثناء تأثيرات الأزمة المالية في أواخر عام 2008 .

---

1 – M . S .Rahman , Variance Analysis of GDP for GCC Countries , International Review of Business Research Papers Volume , 2010 .

2- موقع وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2014.

– www.kuna.net.kw

جدول (6-2)

إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2014) .

(مليون برميل/ يوم)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	الإجمالي
2000	2.280	.181	8.090	1.984	.648	.888	14.071
2001	2.231	.182	7.890	1.947	.632	.880	13.762
2002	2.280	.187	7.093	1.746	.695	.823	12.824
2003	2.601	.189	8.410	2.108	.721	.757	14.786
2004	2.344	.209	8.897	2.288	.745	.726	15.209
2005	2.378	.187	9.353	2.573	.766	.708	15.965
2006	2.568	.183	9.210	2.645	.803	.677	16.086
2007	2.529	.184	8.820	2.575	.846	.651	15.605
2008	2.572	.182	9.200	2.676	.843	.669	16.142
2009	2.242	.182	8.180	2.262	.733	.713	14.312
2010	2.324	.182	8.170	2.312	.733	.759	14.480
2011	2.564	.190	9.310	2.659	.734	.779	16.236
2012	2.653	.173	9.760	2.977	.736	.814	17.113
2013	2.797	.197	9.640	2.922	.724	.837	17.117
2014	2.794	.202	9.701	2.866	.703	.856	17.122

المصدر: إعداد الباحث، بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك) ،التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة 2002-2015 .

يلاحظ من الجدول السابق: أن هناك ارتفاعاً في النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي من 14.071 مليون برميل يومياً في عام 2000، إلى أكثر من 15.965 مليون برميل للعام 2005، وبلغ حوالي 16.086 مليون برميل عام 2006، ثم انخفض الإنتاج تدرجيا في عام 2007، حيث بلغ حوالي 15.605 مليون برميل ، ويعزو ذلك لقرارات التخفيض لحصص الإنتاج من قبل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك)، بهدف الوصول لأعلى الأسعار النفطية .

وأدى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط، والزيادة في الطلب عليه، واستخدام التقنيات الحديثة، إلى ارتفاع معدل الإنتاج العالمي إلى 17.116 مليون برميل عام 2014. وذلك على خلفية قرار منظمة الأوبك بشأن خفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يومياً، منذ بداية فبراير عام 2007، وذلك لإعادة التوازن في السوق النفطية، كما شهد إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي في نفس العام تراجع طفيف عن معدلات العام السابق 2006، حيث تراجع إنتاج النفط من 16.086 مليون برميل عام 2006 إلى حوالي 15.605 مليون برميل يومياً للعام 2007، وارتفع في عام 2008؛ ليصل إلى حوالي 16.142 مليون برميل يومياً مقارنة بالعام السابق[1]، ثم عاد وانخفض في عام 2009 إلى حوالي 14.311 مليون برميل.

وذلك يعود للازمة المالية العالمية أواخر العام 2008[2]، ولم يرتفع كثيراً في عام 2010 عن العام السابق له، حيث بلغ حوالي 14.480 مليون برميل يومياً، ثم عاود الارتفاع في عام 2011، حيث بلغ حوالي 16.236 مليون برميل يومياً، وفي عام 2012 بلغ حولي 17.113 مليون برميل يومياً، أما في عام 2013 فقد ارتفع عن العام السابق حوالي17.117 مليون برميل يومياً إلى أن وصل إلى 17.122 مليون برميل يومياً في عام 2014.

ولوحظ مما سبق: أن دول مجلس التعاون الخليجي انتهجت سياسة نفطية معتدلة لفائدة الجميع، فقامت بضخ النفط المطلوب؛ لمقابلة الطلب وذلك من خلال الموازنة السريعة لسوق النفط من خلال بعض القرارات الخاصة بكميات إنتاج النفط من قبل منظمة الأوبك، لأنة سيعول على دول مجلس التعاون تلبية احتياجات السوق العالمية وموازنة السوق النفطية طوال فترة الإمداد النفطي .

وفيما يلي: سيتم الحديث عن بيانات الإنتاج النفطي الخام لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة (2000-2014) كلا على حدة:

1- المملكة العربية السعودية:

تميزت المملكة العربية السعودية بأنها أكبر منتج للنفط في المنطقة بل وربما في العالم في إنتاج النفط الخام، فقد كان إنتاج السعودية من النفط الخام عام 2000 ما يقارب 8.090 مليون برميل يومياً، تم ارتفع الإنتاج حتى وصل في عام 2005 ما يقارب بحوالي 9.353، مليون

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2008، ص 91.

2- سلمان الديراوي، الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصادات دول الخليج العربية ، مرجع سبق ذكره، ص 249 .

برميل، ووصل الإنتاج إلى 9.200، مليون برميل بداية عام 2008، ولكن كان للازمة العالمية في نهايته آثار على الكميات المنتجة من النفط للسنوات اللاحقة لعام تلك الأزمة، أما في عام 2010، بلغ الإنتاج حوالي 8.170 مليون برميل يومياً، وارتفعت الكميات المنتجة إلى حوالي 9.3مليون برميل يومياً، وذلك نتيجة الاضطرابات السياسية خلال فترة الربيع العربي عام 2011، والذي أثرت على إنتاجية عدة دول ومنها السعودية. وفي عام 2014 بلغ إنتاج النفط الخام حوالي 9.701 مليون برميل يومياً من النفط الخام السعودي[1].

2- دولة الإمارات العربية المتحدة:

لقد أنتجت الإمارات ما يقارب بحوالي 2.280 مليون برميل يومياً عام 2000، وارتفع الإنتاج في عام 2005، حتى وصل إلى 2.378 مليون برميل يومياً، ومن ثم إلى 2.572 مليون برميل يومياً في عام 2008، وانخفض الإنتاج النفطي الإماراتي، في عام 2010، إلى ما يقارب 2.324، مليون برميل يومياً، كما كان للازمة المالية العالمية في نهاية العام 2008 تأثير شبة مباشر على هذا الانخفاض، ثم عاد وارتفع في السنوات اللاحقة إلى أن وصل في عام 2014، إلي حوالي 2.794 مليون برميل يومياً [2].

3- دولة الكويت:

مرت دولة الكويت بمراحل مختلفة من إنتاج النفط الخام خلال فترة الدراسة للفترة (2000 -2014)، حيث كان إنتاجها خلال عام 2000 ما يقدر بحوالي 1.984 مليون برميل يومياً، إلى أن وصل في عام 2005 إلى ما يقدر بحوالي 2.573 مليون برميل يومياً، وفي عام 2008 بلغ 2.676 مليون برميل، وانخفض في عام 2010 إلى 2.312 مليون برميل، وبلغ حوالي 2.866 مليون برميل يومياً في عام 2014 [3].

4- دولة قطر:

بلغ إنتاج قطر من النفط الخام في عام 2000 تقريبا 0.648 مليون برميل يومياً، وفي عام 2005 بلغ 0.766 مليون برميل، أما في عام 2008، وصل إنتاج النفط الخام القطري

1- محمد الغالبي وآخرون ، قراءة حول عودة النفط إيران ، الاستثمار كابيتال ، السعودية ، 2015/7/16 .

2- محمد مجيد، الدور المرتقب لقطاع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق، جامعة كربلاء، العراق، 2012، ص 70.

3- على العبادي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، الإمارات، ديسمبر 2014، ص85 .

0.843 مليون برميل يومياً، وفي عام 2010 كان إنتاج قطر من النفط الخام 0.733 مليون برميل يومياً، وبلغ حوالي 703. مليون برميل يومياً في عام 2014 [1].

5- سلطنة عمان:

الإنتاج العماني من النفط الخام بلغ عام 2000 حوالي 0.888 مليون برميل يومياً، وحوالي 0.708 مليون برميل يومياً في عام 2005، أما في عام 2008 فكان 699. 0 مليون برميل، أما في عام 2010 فبلغ حوالي 0.759 مليون برميل، ثم واصل الإنتاج العماني من النفط الخام في الارتفاع حتى بلغ حوالي 856. 0 مليون برميل يومياً في عام 2014 [2] .

6-مملكة البحرين:

تُعد البحرين أقل دولة في أقطار مجلس التعاون الخليجي إنتاجا للنفط الخام، كذلك، وجب التنويه إلى أن اغلب الإنتاج النفطي البحريني يجري تصفيته داخلياً، حيث أنتجت مملكة البحرين عام 2000 ما يقدر بحوالي 0.181 مليون برميل يومياً، وفي عام 2005 بلغ 0.187 مليون برميل، وكان تقريباً 182. مليون برميل يومياً في عام 2008، وفي عام 2010 بلغ إنتاج مملكة البحرين من النفط الخام 0.182 مليون برميل يومياً، وارتفع إلى أن وصل إلى 0.202 مليون برميل يومياً في العام 2014 [3].

مما سبق يلاحظ: أن دول المجلس الخليجي منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي اتبعت سياسة مرنة في إنتاج النفط، تقوم على أساس تلبية كافة الاحتياجات العالمية (الطلب) دون اعتبار للعوامل المحلية (حجم الاحتياطي، الحاجة من الإيرادات النفطية، الجوانب الفنية للآبار المنتجة على المدى الطويل)[4].

والشكل التالي رقم (5-2) يوضح إنتاج النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي في منظمة أوبك للفترة (2000-2014) .

1- ناصر التميمي، الإبحار في أجواء عدم اليقين: رد دولة قطر على طفرة الغاز العالمية، مركز بروكنجز الدوحة، 2015 .

2- ناصر التميمي، مرجع سبق ذكره .

3- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2013، ص 322 .

4 - انظر ملحق رقم (3) .

شكل رقم (5- 2)

إنتاج النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي في منظمة أوبك للفترة (2000-2014)

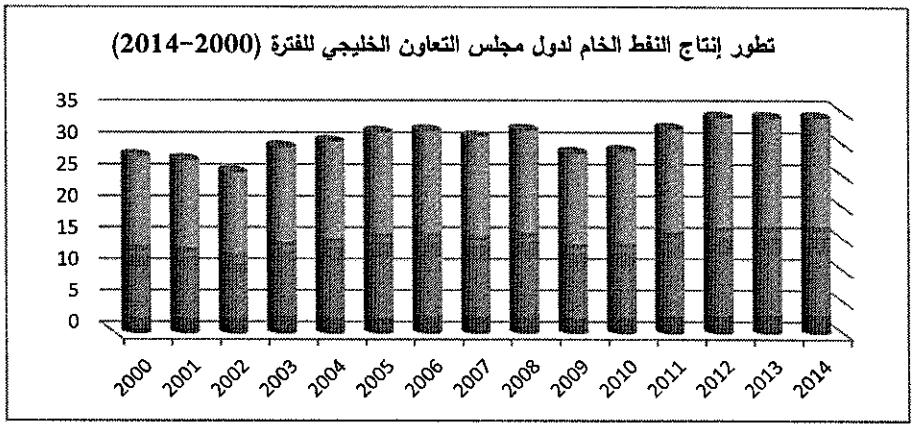

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6-2) .

يلاحظ من الشكل: تطور إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2014)، حيث تبين أن إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي بلغ 14.071 مليون برميل يومياً في عام 2000، و 16.142 مليون برميل يومياً في عام 2008، أي: ارتفع بحوالي 2.071 مليون برميل يومياً. إلى أن وصل في العام 2014 إلى 17.122 مليون برميل يومياً.

وأيضاً: هناك انخفاض في الطلب العالمي على النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، بما يهدد بانخفاض الأسعار إلى أقل من 30 دولارا للبرميل، لذلك اضطرت منظمة الأوبك إلى الاتفاق على تخفيضات قياسية في الإنتاج بمقدار 2.4 ملايين برميل يومياً من مستواه في سبتمبر 2008 الذي بلغ 1.29 مليون برميل يومياً للدول الإحدى عشرة الأعضاء التي تخضع لنظام الحصص، وأصبحت هذه التخفيضات نافذة في يناير2007، في محاولة منها لإعادة التوازن إلى السوق، وإعطاء بعض الدعم للأسعار [1].

ووجه ذلك ضربة مزدوجة إلى اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك التي كان عليها إن تتعامل مع الهبوط الحاد في أسعار النفط، وتراجع الإنتاج بنسبة 14% في المتوسط

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2009، ص 82.

خلال عام 2009. ومن المرجح إن ينخفض إنتاج النفط بما يقارب 16% في أكبر دولة منتجة، وهي: السعودية، والتي أشارت إلى أنها ستخفض الإنتاج إلى أقل من 8 ملايين برميل يومياً [1].

بذلك فإن التأثير المزدوج على انخفاض الأسعار والإنتاج سيفضي إلى تراجع الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون؛ بما يزيد على النصف في عام 2009، مما سيترتب عليه تداعيات مناوئة لأرصدة الحسابين المالي والجاري، فضلاً عن تراجع النمو بسبب الانخفاض في إنتاج النفط،، وتقليص الإنفاق العام بقدر الانخفاض في إيرادات النفط، لأن هنالك علاقة عكسية تربطهما بعضهما البعض.

ثالثاً: استهلاك النفط الخام لأقطار مجلس التعاون الخليجي.

لقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات السابقة معدلات نمو مرتفعة في استهلاك الطاقة، حيث بلغ المعدل 4.9% في عام 2013، وسجل استهلاك الطاقة في الدول العربية ارتفاعاً بلغ 30% سنوياً خلال الفترة 2010-2013، حيث ازداد في عام 2010، ووصل من 12.8 مليون برميل مكافئ نفط يومياً إلى 14.1 مليون في عام 2013، وتؤثر التغيرات في استهلاك الطاقة في الدول العربية بشكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص بثلاثة متغيرات رئيسية، هي: الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، وأسعار الطاقة، إلا أن العامل الأساسي وإن لم يكن العامل الوحيد الذي كان وراء زيادة استهلاك الطاقة خلال سنوات الدراسة هو التصاعد الملموس في الناتج المحلي الإجمالي.

وتأتي الزيادة في عدد السكان في المرتبة الثانية من ناحية تأثيرها على استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، أما من ناحية أسعار الطاقة في الأسواق المحلية فلم تعتمد معظم دول مجلس التعاون الخليجي اللجوء إلى زيادة الأسعار[2]. وفيما يلي سنلقي الضوء على تطورات هذه العوامل الثلاثة:

1- الناتج المحلي الإجمالي: تصاعد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية بصورة ملموسة خلال الفترة 2000-2014، حيث إزداد 17.1% عام 2010، ولكنه عاد إلى الهبوط ليبلغ 9.4% عام 2012، كما حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معدل نمو بلغ (1.0%) خلال العام 2014، مقارنة

1- تقارير مجموعة سامبا المالية، المؤشرات الإقتصادية الكلية الرئيسة والتوقعات لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، مارس، 2009، ص2.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

بالعام 2013، إذ ارتفع من 1619 مليار دولار عام 2013 إلى 1635 مليار دولار في العام 2014، بزيادة قدرها 16 مليار دولار[1].

وما زال القطاع النفطي المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي والمحرك الرئيس في قيادة النشاط الاقتصادي .إذ بلغ نسبة مساهمته 41.7% في العام 2014. وترتبط هذه التباينات في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وحجمه ارتباطاً مباشراً بالتطورات في معدلات النمو في العائدات البترولية وأحجامها.

أما بالنسبة لأقطار مجلس التعاون: تشير التوقعات إلى بلوغ متوسط النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي 4.5 % في 2015؛ نتيجة ارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 6%، ونمو إجمالي الناتج المحلي النفطي بنسبة 0.5%، وتعكس زيادة إجمالي الناتج المحلي النفطي في الجزء الأكبر منها مواجهة الاضطرابات في عرض النفط في البلدان الأخرى، في ظل الارتفاع الطفيف في الطلب العالمي على النفط وتنامي العرض في أمريكا الشمالية[2]. وبناءً على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2014، كانت كما يوضح الجدول التالي.

جدول (7-2)

الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2014

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)	معدل النمو (%)
الإمارات	399.451	48.336	4.4
البحرين	33.850	25.750	4.7
السعودية	746,248	24.252	4.1
الكويت	163.676	45.616	2.6
قطر	210,109	94.807	5.9
عمان	81,797	20.486	3.4
الإجمالي	1653.131	259.247	4.2

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي، 2014.

- بيانات معدل النمو حسبت من قبل الباحث .

1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 23 .

2- صندوق النقد الدولي، النشرة المالية الدولية، آفاق الاقتصاد العالمي، تركات وغيوم وعدم يقين، واشنطن، أكتوبر 2014، ص61.

2- عدد السكان: تزايد المتوسط العام لارتفاع عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغ إجمالي عدد السكان في دول الخليج العربي إلى 50.144 مليون نسمة عام 2014، والجدول التالي يبين تعداد السكان لدول مجلس التعاون كلا على حدا لعام 2014[1]

جدول رقم (8-2)

تعداد السكان لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2014

(مليون نسمة)

الدولة	عدد السكان
الإمارات	8.264
البحرين	1.314
السعودية	30.770
الكويت	3.588
قطر	2.216
عمان	3.992
الإجمالي	50.144

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي ، 2014 .

3- الأسعار: تشير البيانات المتاحة عن أسعار المنتجات البترولية، في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي عام 2013، أن هذه الأسعار ضلت عند مستواها التي كانت عليه عام 2012. ويعتبر موضوع استهلاك النفط من الموضوعات ذات الأهمية لكافة الدول المصدرة والمستوردة، حيث يؤثر استهلاك النفط المحلي في قدرة الدولة المنتجة على التصدير، ومن ثم على أسعار النفط وعوائدها المالية، ويمثل تأثيره في الدول المستوردة في محدودية قدرتها على توفيره، وتوفير المبالغ المطلوبة لاستيراده؛ مما يؤثر في النهاية على أنماط التنمية فيها [2].

1- مجلس التعاون الخليجي، قسم الإحصاء،2013 . www.gccstat.org

2- جميل طاهر، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر1997، ص 8.

حيث زاد استهلاك دول مجلس التعاون من النفط خلال الفترة (2000-2014)، وبلغ نحو 3.2920 مليون برميل مكافئ نفط يومياً بدل 2.0480 مليون برميل عام 2013، ثم زاد عام 2014؛ ليصل إلى 4.8629 مليون برميل مكافئ نفط يومياً.

يلاحظ: أن النفط ما زال يمثل مركزاً مهماً بين مصادر الطاقة المستهلكة في أقطار دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ازداد استهلاك النفط في أقطار مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة من 2000-2014.

والجدول التالي يوضح تطور استهلاك دول مجلس التعاون الخليجي من النفط خلال الفترة (2000-2014) .

جدول (9-2)

تطور استهلاك النفط لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2000-2014)

(مليون ب، م، ن/ يوم)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	الإجمالي
2000	0.3260	0.0300	1.3890	0.1970	0.0340	0.0720	2.0480
2001	0.2350	0.0230	1.1510	0.2480	0.0280	0.0590	1.7440
2002	0.2520	0.0250	1.1940	0.2790	0.0400	0.0590	1.8490
2003	0.2750	0.0280	1.2120	0.3000	0.0400	0.0610	1.9160
2004	0.2810	0.0300	1.3130	0.3280	0.0370	0.0660	2.0550
2005	0.2790	0.0340	1.3720	0.3690	0.0460	0.0740	2.1740
2006	0.2970	0.0370	1.4490	0.3740	0.0570	0.0800	2.2940
2007	0.3200	0.0370	1.5840	0.3960	0.0660	0.0930	2.4960
2008	0.3310	0.0420	1.7140	0.4110	0.0840	0.0125	2.5945
2009	0.3090	0.0260	1.8970	0.3160	0.0903	0.1132	2.7515
2010	0.3250	0.0280	2.0200	0.3380	0.0920	0.1170	2.9200
2011	0.3240	0.0260	2.1170	0.2820	0.1030	0.1270	2.9790
2012	0.3410	0.0280	2.2270	0.2790	0.1130	0.1500	3.1380
2013	0.4260	0.0290	2.2720	0.3000	0.1060	0.1449	3.2920
2014	0.407	0.0293	2.3753	0.2910	0.1165	0.1936	3.4127

المصدر: من إعداد الباحث : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)،التقرير الإحصائي السنوي لعام، 2005، 2015.

تحليل بيانات الجدول السابق يلاحظ: أن المملكة العربية السعودية تُعد أكبر دولة مستهلكة للنفط حيث استهلكت ما قيمته (2.3753) مليون برميل مكافئ نفط يومياً عام 2014، وهذا يشكل ما نسبته (69.15%) مما يتجاوز ثلثي إجمالي استهلاك النفط في أقطار المجلس،

وتلي السعودية دولة الإمارات والتي استهلكت (0.407) مليون برميل مكافئ نفط يومياً في نفس العام، أي: ما نسبته (12.94%) من إجمالي استهلاك النفط في دول مجلس التعاون، حيث شهدت زيادة في استهلاك النفط بعد عمليات إعادة البناء والتعمير التي تلت حرب الخليج.

واحتلت الكويت المرتبة الثالثة بعد الإمارات، حيث استهلكت حوالي (0.2910) مليون برميل مكافئ نفط يومياً في نفس العام وهو 2014، أي: بنسبة (0.9%).

وجاءت في المرتبة الرابعة سلطنه عمان التي استهلكت 0.1936 مليون برميل مكافئ نفط يومياً. وفي المرتبة الخامسة دولة قطر، حيث استهلكت 0.1165 مليون برميل مكافئ نفط يومياً. وأخيراً: جاءت مملكة البحرين التي استهلكت عام 2014 حوالي 0.0293 مليون برميل مكافئ نفط يومياً. والشكل الأتي يوضح استهلاك النفط في دول مجلس التعاون.

شكل (6-2)

تطور استهلاك النفط في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2014)

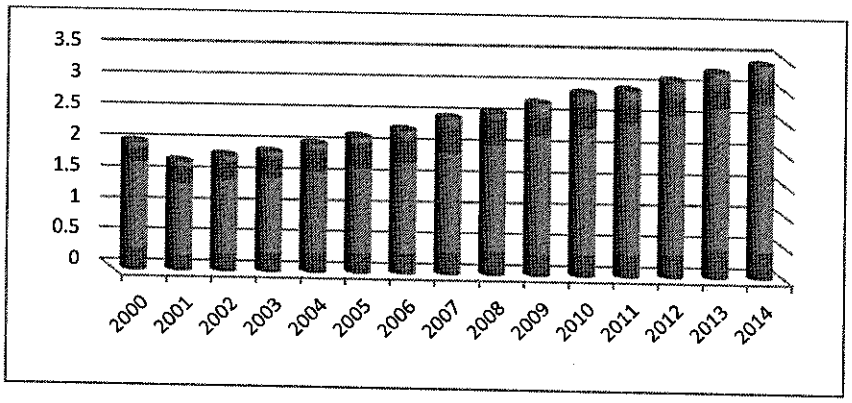

المصدر: البيانات حسبت من قبل الباحث ، بالاعتماد على بيانات جدول رقم (9-2) .

يلاحظ من الشكل رقم (6-2) أن دول مجلس التعاون تستهلك من النفط الخام كميات كبيرة وعلى رأسها السعودية والإمارات والكويت، وذلك لأن الأقطار الخليجية تمتاز باحتياطيات نفطية كبيرة، ولا تضع في أولويات سياسات الطاقة لديها هدف الحد من معدلات النمو في استهلاكها، أو سياسة ترشيد الطاقة كما هو الحال في الدول المستهلكة؛ بل أن هذه الأقطار تشعر بان لها حقاً في أن تستغل مواردها الطبيعية بالطريقة التي تكفل رفع مستوى معيشة مواطنيها، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة فيها، دون النظر إلى مستقبل الأجيال القادمة [1].

1- نوزاد عبد الرحمن إلهيتي، التنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي: انجازات الماضي وتحديات المستقبل، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 139 .

رابعاً: الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر النفط الركيزة الأساسية لاقتصادات دول مجلس التعاون، حيث يشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تشكل الصادرات النفطية النسبة الكبرى في إجمالي صادرات دول المجلس، وتمثل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة.

ومن المعلوم أن التخصص في إنتاج وتصدير سلعة أولية واحدة، يجعل اقتصاد الدولة أكثر حساسية للتأثر بالتقلبات في مستويات الأسعار العالمية للمادة الأولية، وبالتالي تتأثر برامج التنمية الاقتصادية فيها في حالة انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية لهذه المواد الأولية.

وبالرغم من ذلك فإن القطاع التعديني (النفطي) مازال يمثل أهم القطاعات الاقتصادية في دول المجلس، حيث تبلغ متوسط نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي نحو 37.4%. ويحتل النفط وبعض المشتقات النفطية حوالي 80 % من إجمالي صادرات دول المجلس [1].

حيث بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 47.9 مليون برميل يومياً في عام 2000، ووصل إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومشتقاته نحو 54.6 مليون برميل يومياً لعام 2008، بذلك شكل انخفاضاً بحوالي 0.198 ألف برميل يومياً، أي: بنسبة 4.% مقارنةً بالعام 2007.

ويعزى ذلك الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض إنتاج النفط في الدول المنتجة والمصدرة للنفط للازمة المالية عام 2008، ثم بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومشتقاته نحو 64 مليون برميل يومياً في عام 2014 [2].

أما بالنسبة لإجمالي صادرات دول مجلس الخليج من النفط الخام خلال فترة الدراسة يوضحها الجداول التالي:

1- Hvidt, Martin. 2013. "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends Research Paper 27, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States , London School of Economics and Political Science, Londo.

2- تقرير منظمة اوابك ، الوضع الحالي لصناعة البترول ، 2014 .

جدول (10-2)

تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام ومشتقاته للفترة (2000-2014)

(ألف برميل / يوم)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	الإجمالي
2000	2243	1260	7481	1906	693	920	14503.0
2001	2185	2274	7119	1856	684	920	15038.0
2002	2100	965	6279	1709	635	928	12616.0
2003	2562	769	7652	1866	603	831	14283.0
2004	2676	1877	8147	2019	608	792	16119.0
2005	2704	2164	8594	2265	754	777	17258.0
2006	2873	0264	8306	2472	701	769	15385.0
2007	2343	253.0	6962	1613	615	608	12394.0
2008	2334	237.0	7322	1739	703	594	12929.0
2009	1953	276.0	6268	1402	601	668	11168.0
2010	2102.7	124.0	6644.1	1429.9	491.7	744.7	11537.1
2011	2457.0	149.0	7218.1	1814.9	587.8	737.8	12964.6
2012	2533.0	133.0	7556.8	2071.2	588.3	766.6	13648.9
2013	2579.0	142.0	7571.0	2095.5	599.0	838.0	13824.5
2014	2557.0	155.0	7153.0	1994.8	595.0	805.0	13259.8

المصدر: من إعداد الباحث: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2005- 2015.

يتضح من الجدول: أن صادرات النفط الخام ومشتقاته لأقطار مجلس التعاون الخليجي بلغت 14503 ألف برميل يومياً في عام 2000، ووصل إجمالي الصادرات النفطية ومشتقاته؛ لدول مجلس التعاون، حوالي 17258 ألف برميل يومياً عام 2005، وفي عام 2008 بلغت حوالي 12929 ألف برميل يومياً، وبسبب الأزمة المالية العالمية، في نهاية العام 2008، وانخفاض الطلب العالمي على الطاقة انخفضت صادرات النفط الخام لدول المجلس، وتواصل انخفاضها لنهاية عام 2010، حيث بلغت11537.1 ألف برميل يومياً، وبلغت حجم صادرات النفط الخام ومشتقاته لأقطار المجلس حوالي 13259.8 ألف برميل يومياً لعام 2014 .

كما يلاحظ: أن ثلاث دول من دول المجلس، وهي: (المملكة السعودية، الإمارات، الكويت) قد بلغت صادراتها من النفط الخام ومشتقاته 11704.8 ألف برميل يومياً، أي: بنسبة 87% من إجمالي الصادرات النفطية ومشتقاته لدول مجلس التعاون الخليجي.

مما تقدم يتضح أيضاً: أن دول مجلس التعاون تعتمد في صادراتها على النفط بصفة أساسية، ولا تسعى إلى تنويع صادراتها، حيث أن الاعتماد على نوع واحد من الصادرات يكون له أثراً سلبياً على اقتصاد الدول؛ مما يجعله أكثر عرضة للتقلبات السوقية. وسنتحدث فيما يلي بإيجاز عن دول مجلس التعاون الخليجي بشكل منفرد.

1- المملكة العربية السعودية :

بلغت صادرات النفط الخام ومشتقاته للمملكة السعودية، التي تعتبر أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، حوالي 7481 ألف برميل يومياً لعام 2000، أما في عام 2005 فقد بلغت صادرات السعودية من النفط الخام ومشتقاته 8594 ألف برميل يومياً، وفي عام 2008 وصلت حجم صادرات النفط الخام ومشتقاته للسعودية 7322 ألف برميل يومياً، وانخفضت في عام 2009 و2010 على التوالي، حيث عاودت الارتفاع في عام 2011 حيث بلغت 7218.1 ألف برميل يومياً[1].

أما في عام 2014: فقد هبطت صادرات الخام السعودية في مايو/أيار/2014 لأدنى مستوياتها عن ديسمبر/كانون الأول/2014، حيث أظهرت بيانات رسمية أن الصادرات بلغت 6935 ملايين برميل يومياً، مقارنة مع 7153 ملايين برميل يومياً في أبريل/نيسان/2014. وجاء انخفاض الصادرات على الرغم من ارتفاع الإنتاج إلى مستوى قياسي يزيد عن 10 ملايين برميل يومياً[2].

2- الإمارات العربية المتحدة :

ذكرنا آنفاً أن دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول المنتجة للنفط على مستوى العالم، وتأتي في الترتيب الثاني في الاحتياطيات النفطية في العالم بعد المملكة العربية السعودية، كما هو مبين في الجدول رقم (10-2)، وحجم صادرات الإمارات من النفط الخام ومشتقاته بلغت 2243 ألف برميل يومياً في عام 2000، ووصلت 2704 في عام 2005، وبلغت 2334 ألف برميل يومياً في عام 2008، وكانت ذروتها عام 2014، حيث وصلت إلى 2557 ألف برميل يومياً[3].

1- ناصر التميمي، السعودية وأسواق النفط، مركز الجزيرة للدراسات، 2015 .

2- أحمد آل درويش وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الإقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، 2014 .

3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك)، مرجع سبق ذكره، ص 158.

3- دولة الكويت:

يُعد الاقتصاد الكويتي أحد أهم الاقتصادات في المنطقة الإقليمية بالشرق الأوسط، والكويت من أكبر الدول المصدرة للنفط بالعالم. ويتمتع اقتصادها بالعديد من المقومات والعوامل البارزة التي أسهمت في تشكيل وصناعة اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب إقليمياً وعالمياً. حيث تعتبر الكويت ثالث دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الصادرات النفطية ومشتقاتها، فقد بلغت 1906 ألف برميل يومياً لعام 2000، ووصلت 2265 في عام 2005، وبلغ 1739 ألف برميل يومياً في عام 2008، ووصل 1994.8 ألف برميل يومياً لعام 2014 [1].

4- دوله قطر:

يعتمد الاقتصاد القطري على النفط والغاز؛ اللذان يُشكلان حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 85% من عوائد الصادرات، وكذلك، 70% من الإيرادات الحكومية. وبفضل النفط والغاز أصبحت دولة قطر في السنوات الأخيرة من أسرع الدول نمواً في العالم ومن الدول ذات الدخل المرتفع. حيث أن أسعار النفط المرتفعة وزيادة صادرات الغاز الطبيعي، حتى أواخر عام 2008، ساعدت في بناء الموازنة القطرية والفوائض التجارية والاحتياطيات الأجنبية، فبلغ حجم صادرات قطر من النفط الخام ومشتقاته 693 ألف برميل يومياً لعام 2000، ووصلت حوالي 754 ألف برميل يومياً في عام 2005، ووصلت إلى 307 ألف برميل يومياً عام 2008، وأما في عام 2011 فقد بلغت حوالي 587.8 ألف برميل يومياً، وبلغت تقريباً 595 ألف برميل يومياً خلال عام 2014 [2].

5- سلطنة عُمان :

تحتل سلطنة عمان خامس دول مجلس التعاون الخليجي بحجم صادرات النفط الخام ومشتقاته، حيث تستحوذ الأسواق الآسيوية على النسبة الأكبر من صادرات النفط الخام العماني، حيث بلغ حجم الصادرات للسلطنة من النفط الخام ومشتقاته لعام 2000 حوالي 920 ألف برميل يومياً، وانخفضت 777 ألف برميل يومياً في عام 2005، ووصلت إلى 594 ألف برميل يومياً عام 2008، وأما في عام 2014 فقد ارتفعت وبلغت 805 ألف برميل يومياً تقريباً، إلا أنها لم تصل إلى مستويات العام 2000 [3].

1- على ألعبادي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، الإمارات، ديسمبر 2014، ص17.

2- شركة قطر للبتر وكيماويات، 2014. www.qapco.com.qa

3- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، 2014/9/14

6- مملكة البحرين :

بالرغم من أن مملكة البحرين لا ينظر إليها كمنتج رئيسي للنفط؛ بخلاف نظرائها الآخرين في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن قطاع النفط لازال يستأثر بأكثر من 70% من العائدات الحكومية .وبعكس دول المجلس، تنفرد مملكة البحرين بكونها مصدراً صافياً للمنتجات البترولية بدلاً من النفط الخام. حيث أن الإنتاج المحلي للنفط هو أدنى بكثير من طاقة المصافي، وتستورد البحرين بحدود 210 ألف برميل يومياً من النفط العربي الخفيف من السعودية، وذلك عبر خط بحري يربط البلدين.

ومن خلال الجدول السابق رقم (10-2) نلاحظ: أن حجم الصادرات النفطية للنفط الخام ومشتقاته للبحرين بلغ 1260 ألف برميل يومياً لعام 2000، ووصل حوالي 2164 ألف برميل يومياً في عام 2005، وانخفض إلى 237 ألف برميل يومياً عام 2008[1]، وتدنت صادرات النفط الخام للمملكة عام 2014، فقد بلغت حوالي 155 ألف برميل يومياً[2]. والشكل التالي رقم يوضح صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام للعام 2014.

شكل رقم (7-2)

تطور صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام للعام 2014

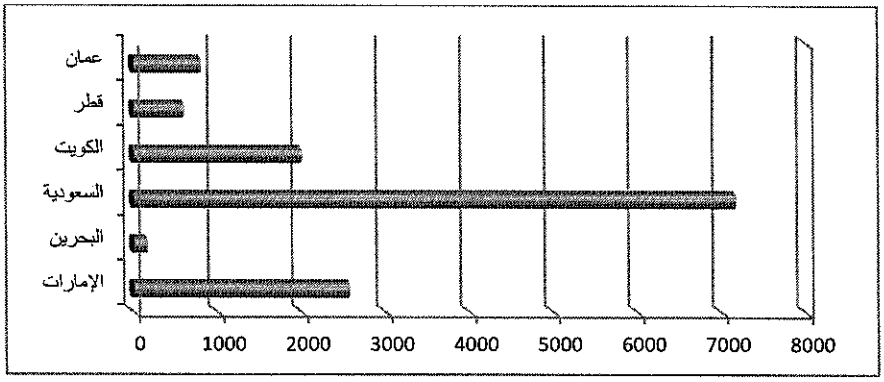

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6-2).

1- انظر ملحق رقم (4) .

2- عبد الوهاب لهب، المستجدات في أسواق الطاقة وتداعياتها الجيوسياسية المحتملة، جريدة الصباح الجديد، العراق، أغسطس 2015.

المبحث الثاني

تطور أسعار النفط والإيرادات النفطية في دول الخليج العربي

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تطور أسعار النفط بشكل كبير، وكذلك، تحديد مستقبله، والدول النفطية اليوم تعيش حالة من الصراع، فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها للإبقاء على مستويات الإنتاج والأسعار؛ من خلال إعادة التوازن وتحجيم صناعة النفط الصخري[1] من جهة.

ومن جهة ثانية: تعاني من تبعات انخفاض أسعار النفط، الذي ينعكس بدوره سلباً على موازنات تلك الدول؛ خاصة مع لجوء بعض هذه الدول للسحب من صناديقها السيادية، ولجوء بعضها الآخر إلى رفع أسعار المشتقات النفطية.

ومن جهة ثالثة: العوائد النفطية ومجالات الاستثمار في صناعة النفط، وحجم المنافسة بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى المصدرة للنفط، فإن تلك العوامل تلعب دوراً مهماً في تطور أسعار النفط وإيراداتها، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

أولاً: العوائد النفطية لأقطار مجلس التعاون الخليجي: هي الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد [2]. وهنالك بعض العوامل التي تؤثر بشكل أو بآخر على العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنها :

1- أسعار النفط الاسمية: تؤثر أسعار النفط الخام بشكل سلبي على حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس ايجابياً أو سلبياً على حجم العوائد النفطية [3].

ولغرض متابعة تأثير أسعار النفط على حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن ملاحظة الجدول رقم(11-2)، الذي تتبين من خلاله أهم الارتفاعات

1- هو نوع من أنواع النفط، يعتبر خفيف، وينتج من ترسبات مادة الكيروجين من الصخور التي تتحول بفعل الحرارة إلى سائل هيدروكربوني، ويعتبر النفط الصخري بديلاً للنفط الخام، وهو يختلف أيضا عن النفط الرملي والغاز الصخري، إلا أن عملية إستخراجة تكون ذات كلفة مالية ماليه عالية بالنسبة للنفط الخام، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من أكثر الدول مخزوناً له،

2- سمير صارم، "انه النفط !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق "، مرجع سبق ذكره، ص 31 .

3- إبراهيم عبد الحميد إسماعيل،" النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 53.

والانخفاضات في أسعار النفط الخام، ومن الجدول يتضح لنا حصول ارتفاعين مهمين في الأسعار، **أحدهما:** عام 2007، إذ شهدت الأسعار ارتفاعاً بلغ (69.1) دولاراً / برميل عام.

والارتفاع الثاني: كان عام 2012، إذ وصل السعر الاسمي لبرميل النفط الخام إلى (109.5) دولاراً / برميل، ولقد كان لهذين الارتفاعين تأثير بالغ في حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث وصل حجم العوائد النفطية إلى (442.04-317.492) مليون دولار على التوالي.

2- أسعار النفط الخام الحقيقية: تستخدم دول مجلس التعاون الخليجي الدولار كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها التجارية، التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط. ولأن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة، فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية، **بعبارة أخرى:** إن القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المكاسب نتيجة لانخفاض الدولار[1]. فعلى سبيل المثال: قُدرت القيمة الحقيقية للسعر (77.3) دولار/ برميل بحدود (96.2) دولار/ برميل في عام 2014.

جدول (11-2) تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية للفترة (2000-2014)

(دولار/ برميل)

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي 2000 = 100	السعر الحقيقي بأسعار 2000
2000	27.6	100.0	27.6
2001	23.1	101.9	22.7
2002	24.3	103.5	23.5
2003	28.2	105.2	26.8
2004	36.0	107.3	33.6
2005	50.6	109.5	46.2
2006	61.0	111.8	54.6
2007	69.1	114.2	60.5
2008	94.4	116.4	81.0
2009	61.0	117.2	52.0
2010	77.4	118.4	65.3
2011	107.5	120.0	89.4
2012	109.5	121.4	89.8
2013	105.9	122.8	86.3
2014	96.2	124.5	77.3

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون، الكويت، 2014، ص87 .

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي ، صندوق النقد العربي، 2014، ص 394.

3- القرار السياسي: إن للقرار السياسي تأثير على حجم العوائد النفطية، لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، فمثلاً: نجد أن قرارات الأوبك الثلاث المتصلة بخفض الإنتاج عام 2001، أثرت على الأسعار، حيث وصل من 27.6 دولار/ برميل عام 2000 إلى حوالي 23.1 دولار/برميل عام 2001 [1].

وهذا ما كان له الأثر في انخفاض حجم العوائد النفطية من 131.337 مليار دولا في عام 2000 إلى 111.1 مليار دولار لعام 2001، علاوة على التدهور المستمر في الوضع الأمني في العراق، والتخوف من انقطاع الإمدادات النفطية؛ خاصة بعد التوقفات المستمرة في خطوط الأنابيب البترولية بسبب التفجيرات.

ومثل هذه الأسباب دفعت بالأسعار نحو الارتفاع؛ إذ وصلت في عام 2008 إلى 94.4 دولار/ برميل ، وهذا ما كان له الأثر شبه المباشر في زيادة حجم العوائد النفطية الخليجية إلى 448.404 مليار دولار، كما أن للازمة المالية العالمية في نهاية عام 2008 وبعض التطورات في الاضطرابات السياسية والاقتصادية في الوطن العربي على وجه العموم، وبعض بلدان دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، كان لها تأثير مباشر على حجم العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت هذه العوائد في عام 2010 حوالي 323.467 مليار دولار[2]، إلى أن وصلت 529.733 مليار دولار في عام 2013، ووصلت إلى 586.761 مليار دولار في عام 2014[3].

وعليه؛ فان للقرار السياسي دوراً بالغ الأهمية في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط، وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

4- الاحتياطات النفطية: يُعد حجم الاحتياطي النفطي أحد أهم العوامل الرئيسة المؤثرة في حجم العوائد النفطية، فأن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية تنسجم مع مستوى أسعار النفط الخام.

وكذلك، التوسعات التي تؤدى إلى إضافات احتياطيات جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير حقول مكتشفه سابقا ولم يتم استغلالها بالكامل، من شانها أن تؤدى إلى ارتفاع حجم العوائد النفطية. فضلاً عن تطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2002، ص53 .

2- هيام ناشور، العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص 5 .

3- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، أبو ظبي، 2015، ص 136.

من خلال الوصول إلى طبقات جديدة، أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج، تؤدى أيضاً إلى زيادة حجم العوائد النفطية [1].

5- الطاقة الإنتاجية: فهي لا تقل أهمية عن باقي العوامل سالفة الذكر في التأثير في حجم العوائد النفطية، حيث أن الطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حالياً والتي ستكون متوافرة في المستقبل، وكما هو معلوم فأن الإنتاج (العرض) في الصناعة النفطية يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة، وطرح ما تحتويه من نفط إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك فأن ما يصيب السوق من شح أو وفرة في مدة معينة إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية [2].

ولدراسة التطورات والتغيرات التي طرأت على حجم العوائد النفطية الخليجية خلال فترة الدراسة (2000-2014) نستعين بالجدول رقم (12-2)، إذ يتضح من خلاله أن العوائد النفطية الخليجية شهدت تزايداً كبيراً في حجمها، وازدادت تلك العوائد من (131.337) مليون دولار عام 2000 إلى(586.761) مليون دولار عام 2014، أي: أنها تضاعفت بمقدار4 مرات تقريباً خلال المدة المذكورة.

والسبب في هذه الزيادة يعود إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام من (27.6) دولار/برميل عام 2000 إلى (96.2) دولار/ برميل عام 2014. والعوائد النفطية قد شهدت انخفاضا في عام 2001، 2002. وذلك ضمن موقف موازي لانخفاض الأسعار نتيجة لفترة الركود الاقتصادي التي سادت خلال عام 2001 والتي تفاقمت حدتها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر/2001، حيث انخفضت معدلات الطلب في الاقتصاد العالمي خلال عام 2001، وأثرت في الحد من نمو الطلب العالمي على النفط.

والنمو في الاقتصاد الأمريكي يُعد محوراً في تحديد المسار للنمو الاقتصادي العالمي نظراً لتشابكه وتأثيره في اقتصادات بقية دول العالم؛ مما انعكس الأداء المتواضع للاقتصاد الأمريكي عام 2001 على النمو الاقتصادي العالمي والطلب الإجمالي على النفط. فقامت منظمة أوبك بتخفيض الإنتاج للحد من انهيار الأسعار كما حصل ذلك في عام 1998 ومطلع عام 1999 إذ وصل سعر البرميل إلى (23.1) دولارا / برميل مقارنة بعام 2000

1- مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره ، ص5 .

2- يحيى حمود حسن،" منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة الإمكانات والتحديات، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2002، ص 26.

البالغ 27.6 دولار/برميل، فانخفضت على أثر ذلك العوائد النفطية إلى حوالي (131.337) مليون دولار عام 2001.

أما في عام 2002: اتجهت العوائد النفطية، في دول مجلس التعاون الخليجي، نحو الانخفاض، رغم الارتفاع النسبي الذي طرأ على مستوى الأسعار خلال عام 2002 الذي بلغت نسبته 5.20% مقارنة بعام 2001 (من 23.1 دولار/برميل عام 2001 إلى 24.3 دولار/برميل عام 2002)، والسبب يعود إلى انخفاض معدلات الإنتاج في الدول العربية بما يقارب 5%.والى الارتفاع النسبي في معدلات الاستهلاك بنحو 2.9 في المائة (7.2) ملايين برميل مكافئ نفط يومياً [1].

جدول (12-2)

تطور قيمة العوائد النفطية لأقطار مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2014)

(مليار دولار)

الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	الكويت	قطر	عمان	الإجمالي
2000	26.148	2.589	70.866	18.183	7.834	5.717	131.337
2001	22.414	2.054	59.788	14.976	6.964	4.904	111.1
2002	17.300	1.806	93.814	14.057	6.885	4.429	138.291
2003	22.054	2.677	74.835	19.002	7.500	6.250	132.318
2004	29.624	3.450	92.856	26.670	11.694	8.265	172.559
2005	43.502	5.066	137.050	42.440	13.774	9.367	251.199
2006	53.222	5.923	162.000	53.109	17.685	14.378	306.317
2007	56.025	7.106	171.837	59.026	18.741	9.566	322.301
2008	73.335	6.067	262.231	71.545	21.980	13.246	448.404
2009	33.323	3.770	115.845	66.657	22.717	11.678	253.99
2010	46.230	4.664	178.737	53.029	26.581	14.226	323.467
2011	85.900	6.305	289.518	79.646	27.328	25.136	513.833
2012	93.613	7.269	307.119	99.735	21.014	25.568	554.318
2013	94.495	7.216	284.906	97.025	18.162	27.929	529.733
2014	107.853	12.79	285.139	97.537	56.912	26.530	586.761

المصدر: إعداد الباحث من بيانات: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الإحصائية، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، أعداد مختلفة، 2004- 2015 .

وبالعودة إلى البيانات الواردة في الجدول السابق نلاحظ: أن حجم العوائد النفطية، في دول مجلس التعاون الخليجي، أخذ يتجه نحو الارتفاع بصورة تدريجية حتى وصلت إلى أقصى

1- سمير صارم ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

حد لها عام 2008. وذلك نتيجة الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام الذي وصل إلى أقصى حد له في ذات العام، وكذلك، صاحب ارتفاع أسعار النفط الخام ارتفاع أيضاً في الكمية المنتجة والمصدرة من النفط من الدول العربية، أضف إلى ذلك استمرار ارتفاع الطلب العالمي على النفط، والاستفادة من هذه العوائد بالاستثمار، وكان للأزمة المالية العالمية في نهاية العام 2008 تأثيراً كبيراً على الأسعار، حيث عاودت الانخفاض في عام 2009 إلى حوالي 61 دولار/ برميل،

واستمر تأثير الأزمة حتى عام 2010، حيث بلغت الأسعار323.467 مليون دولار، وخلال السنوات الثلاثة اللاحقة للعام 2010، عاود السوق إلى حالته الطبيعية وارتفعت الأسعار بشكل كبير، حيث قدرت الأسعار بحوالي (107.5، 109.5، 105.9) دولار/ برميل على التوالي، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى في العام 2014، إذ بلغت الأسعار 96.2 دولار/ برميل، والسبب الأساسي في هذا الانخفاض هو ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسة تدريجياً منذ بداية عام 2014 [1].

ولغرض إعطاء صورة واضحة عن أهم التطورات في حجم العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (2000-2014) يمكن توضيحها بالشكل رقم (8-2) الذي يعبر عن سلسلة التطورات التي تم ذكرها سابقاً.

شكل رقم (8-2)

تطور العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000-2014)

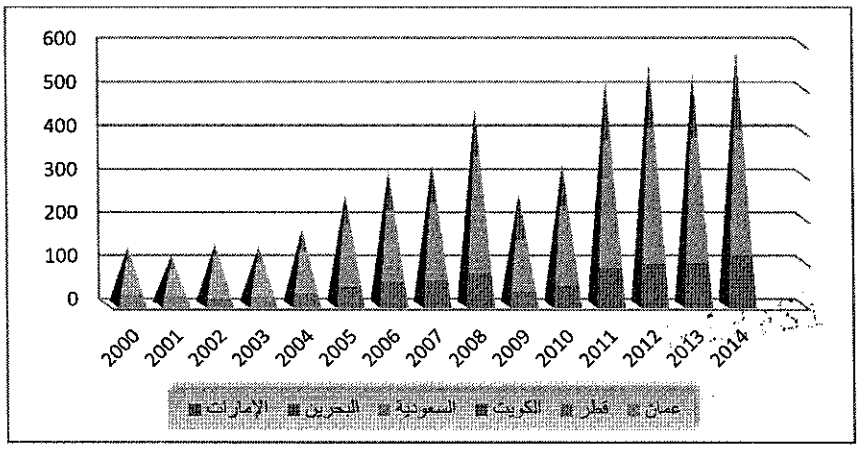

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12-2) .

1- أنور أبو العلا، أسباب انخفاض أسعار البترول، صحيفة الرياض، العدد980337 ، 28 سبتمبر 2014 .

ثانياً: استثمار العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي.

اتسمت البيئة الاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي بخصائص هيكلية، سواء في مجموعة التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار المحلي والأجنبي، أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والاستقرار النقدي وتقنية المعلومات الاستثمارية، فضلاً عن البنية التحتية، حيث تعتبر من البيئات المتطورة في العالم، وبسبب هذه الخصائص تشكلت بيئة استثمارية خصبة عززت ثقة المستثمرين العرب والأجانب من قبل الخليجيين [1].

ومن أجل ذلك كان لابد التطرق إلى التطورات الاقتصادية ومقومات الاستثمار وحجم تدفق وآفاق وفرص الاستثمار، وآليات توظيفها واستثمار عوائد النفط في دول مجلس التعاون:

1- التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي:

جاءت اقتصادات دول مجلس التعاون؛ لتسجل نمواً اقتصادياً قياسياً خلال فترة الدراسة؛ ولاسيما خلال السنوات الأخيرة، حيث تميزت بأدائها الاقتصادي خلال العام 2004 وعام 2005، واستمر حتى عام 2008، ويعزو هذا الارتفاع القياسي في الأسعار؛ بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط، فيما سجل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول الست نمواً بلغ نسبته 2.5% سنوياً خلال الفترة 1998-2002، ومن ثم ارتفع إلى 6.8% خلال الفترة 2003-2005؛ ليصل إلى 6.4% للعام 2007، حتى وصل إلى نحو4.4% من العام 2014، وهذا وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي[2].

ويعود السبب الرئيسي في النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، تطور الأداء الاقتصادي في القطاعات الأخرى، ومن أهمها: قطاع الصناعات التحويلية، قطاع العقارات، وقطاع الخدمات المالية؛ بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الذي حفز الاستثمار الخاص في هذه القطاعات، وتؤكد هذه المؤشرات على أن النمو الاقتصادي في دول المجلس فاق النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط[3].

1249149

1- سليمان العبادي، تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية، مجلة الايكونوميست، وحدة المعلومات، لندن، بريطانيا، 2014 ، ص9.

2- التقرير الاقتصادي الخليجي، الشارقة، دار الخليج للصحافة والنشر، 2005-2006 .

3- التقرير صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الإقليمي، أبو ظبي، أكتوبر 2015، ص 6 .

مكتبة الجامعة الاسرية - الرسائل والبحوث الجامعية

وبالنسبة لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية فقد ارتفع في عام 2000 إلى 341 مليار دولار ثم قفز في عام 2006 إلى 816 مليار دولار، ومن ثم 931 مليار دولار عام 2007، مما يعكس التطور الكبير في حجم النشاط الاقتصادي والارتفاع في أسعار النفط عالميا، وقد واصل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعه إلى 1184 مليار دولار في عام 2008 وانخفض في عام 2009 إلى 959 مليار دولار متأثراً بالأزمة المالية العالمية، وبنسبة نمو سالبة قدرها 19% عن مستواه في عام 2008؛ خاصة الناتج المتولد عن البترول الخام الذي انخفض من 579.3 مليار دولار في عام 2008 إلى 351.6 مليار دولار في عام 2009؛ بمعدل نمو سالب بلغ حوالي 39%، مما يعني: أن ذلك الانخفاض في الناتج المتولد عن النفط أدى إلى نمو سالب قدره (19-)% في الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعادل 226 مليار دولار لنفس الفترة[1].

ومع بدء تعافي الاقتصاد العالمي واقتصاد دول مجلس التعاون من الأزمة العالمية اتجه الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس إلى الصعود؛ ليبلغ 1144 مليار دولار في العام 2010 بمعدل نمو سنوي 19% عن مستواه في عام 2009 وليواصل الارتفاع في عام 2011 إلى حوالي 1449 مليار دولار، بمعدل نمو قدره 27 %عن مستواه في عام 2010.

وساهمت المملكة العربية السعودية بنسبة 46% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس مقابل 24% للإمارات العربية المتحدة، وحوالي 12 % لدولة قطر ثم دولة الكويت بحوالي 11% وسلطنة عمان 5% ومملكة البحرين بما نسبته 2% لعام 2011. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي الست نحو 2760 مليار دولار خلال العام 2013، وساهمت السعودية بمفردها بقرابة نصف هذا الناتج (46%) بقيمة 745.3 مليار دولار[2]، إلى أن بلغ 2870 مليار دولار في عام 2014.

ويعود النمو الكبير في الناتج المحلى الإجمالي إلى ارتفاع أسعار النفط الخام، حيث ارتفع سعر البرميل من 27.6 دولار في عام 2000 إلى 50.6 دولار عام 2005، ثم إلى 94.4 عام 2008، وأخيراً: وصل سعر البرميل في العام 2014 إلى 96.2 دولار للبرميل.

وقد ترتب على هذا زيادة العوائد النفطية لدول المجلس في عام 2014؛ بنحو 586.761 مليار دولار، كما مبين في الجدول السابق رقم (12-2)، وحيث يتم توظيف جزئ

1- إتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة، إدارة الدراسات والبحوث، تطورات الاقتصاد العربي، 2014 .

2- جمال زروق، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2011.

من العوائد النفطية في إحداث إصلاحات في ميزانياتها الحكومية، وإصلاحات في هياكلها الاقتصادية؛ مما يسهم في رفع معدلات النمو، وخفض مستوى البطالة والفقر، وكما هو مشار إليه في الجدول رقم (7-2) والذي يبين قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.

2- مقومات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي:

في ظل التزايد المستمر لأهمية الاستثمارات الوطنية منها والأجنبية، وفي ضوء التنافس الشديد بين مناطق ودول العالم؛ لاقتناص نصيب من الاستثمارات الأجنبية، فكان لابد من تحديد مقومات الاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي. التي تشكل عوامل جذب للاستثمارات، وذلك في ظل المنافسة العالمية على رؤوس الأموال الأجنبية، من أجل جذب الاستثمارات لمنطقة دول مجلس التعاون، وتوظيفها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن أهم مقومات الاستثمار التي يستوجب علينا تحديدها وبيان طبيعتها ما يلي[1]:

أ- **الاستقرار السياسي والأمني:** الذي تسعى إليه كافة الدول بشكل عام، والدول النفطية بشكل خاص وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال توفير بيئة تتميز بالاستقرار السياسي والأمني، عن طريق التعامل أو التكييف مع معطيات الداخل، لتوفير دعائم الاستقرار السياسي وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وتعزيز علاقاتها الأمنية والسياسية في إطار مجلس التعاون وحرص كل دولة على تحقيق استقرار المنطقة، وامتصاص التأثيرات والانعكاسات السلبية، فعلى سبيل المثال: أزمتي الخليج الناجمتين عن الحرب العراقية الإيرانية، ومن ثم غزو العراق للكويت، وكذلك ما تشهده المنطقة العربية منذ عام 2011 من أحداث سياسية، فقد سعت كافة الدول وعلى رأسها دول المجلس إلى إنفاق مليارات الدولارات على الأجهزة الأمنية، وإدخال التقنية الحديثة من أجل توفير الاستقرار والأمن وتوفير البيئة الاجتماعية والمعيشية والشعور بالأمن والأمان، وذلك لجذب المستثمر الأجنبي والخليجي لاتخاذ قراره بالاستثمار في هذه المنطقة، وجعلها منطقة تنافس باقي دول العالم في جذب الاستثمارات[2].

ب- **البنية التحتية المتطورة:** تشكل الهياكل الأساسية لأي دولة عاملاً مهما لاستقرار الاستثمارات الوطنية فيها، وجذب الاستثمارات الأجنبية لها، وسعت دول المجلس إلى توظيف جزء كبير من عوائدها النفطية في الإنفاق على البنية التحتية، فقد قدر حجم الإنفاق الرأسمالي

1- تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مقومات وفرص الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، كتاب سلسلة المسيرة 3، 2008 .

2- محمد عيد، الإدراك والخطاب والسلوك السياسي، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 22 سبتمبر 2015 .

بآلاف المليارات من الدولارات خلال العقود الماضية، وساعد على هذا الانجاز وجود قناعة كبيرة لدى قيادات دول المجلس؛ بضرورة إعادة تأهيل البنية التحتية والدخول في سباق لمواكبة ركب التطور والازدهار والتنمية، وإنشاء شبكة طرق بمواصفات عالمية تربط مدن ومناطق دول المجلس ببعضها البعض، بما في ذلك الجسور وبناء وتحديث الموانئ، مثل: جداف دبي وجداف البحرين، ثم إنشاء مطارات حديثة وبمواصفات عالمية متطورة في نوعية الخدمات والتسهيلات التي تقدمها لشركات الطيران العالمية، وذلك من أجل جعل منطقة الخليج العربي تليق بالمستثمر الأجنبي[1].

ج- السياسات الاقتصادية المرنة: التزمت دول المجلس بسياسات اقتصادية واستثمارية مرنة، منها تحرير السياسات التجارية على الصعيد الداخلي، والانفتاح الاقتصادي على الصعيد الخارجي، انطلاقا من أهميتها في صياغة بيئة استثمارية جيدة واعتبار هذه السياسات تشكل أساسا للتنافس في الساحة العالمية، ومن أجل تحقيق الأهداف المشتركة لدول مجلس التعاون في المجال الاقتصادي، أقر المجلس في دورته الثانية في نوفمبر عام 1981 الاتفاقية الاقتصادية الموحدة؛ لترسم خطة العمل الاقتصادي المشترك، وكما أقر المجلس في ديسمبر عام 2001 الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي أحدث نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك؛ خاصة مع إقرار السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من مطلع العام 2008 [2].

وأصبحت دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بمناخات استثمارية متميزة، وبيئة اقتصادية خصبة وفرص استثمارية واعدة، شجعت وحفزت الاستثمارات ورؤوس الأموال الوطنية على البقاء والاستمرار، تم جعلتها تتبوأ مكانة جيدة في الخريطة الاستثمارية وجعلت منها طرفاً منافساً لمناطق ودول العالم في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية، ولقد استخدمت دول المجلس آليات كثيرة لتوظيف هذه الاستثمارات ومنها:

أ- الصناديق السيادية:

هي هيئات أو صناديق مملوكة للدولة يُعهد إليها إدارة واستثمار الأموال والأصول والسندات الناتجة من الفائض المالي للدولة، وفي دول الخليج العربي، تقوم صناديق الثروات السيادية بإدارة واستثمار الأموال الناتجة من الفائض المالي للإنتاج النفطي [3].

1- التقرير الاقتصادي الخليجي، مركز الخليج للدراسات، مرجع سبق ذكره، 2005- 2006 .

2- مؤتمر الصناعيين الثامن لدول مجلس التعاون، الانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وإثارة المتوقعة، الرياض، 2001.

3- تقرير معهد الدراسات المصرفية، الكويت، الطبعة السادسة، العدد الخامس، 2013 .

وتعتبر الصناديق الاستثمارية ركيزة أساسية في اقتصادات هذه الدول؛ خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، وازدادت أهمية هذه الصناديق بعد انخفاض أسعار النفط عالمياً؛ باعتبارها أداة استثمارية مهمة، ووسيلة من وسائل توسيع القاعدة الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل. وفي مرحلة ما بعد الطفرة تمكنت دول الخليج من تمويل الصناديق السيادية بفضل العوائد المالية المرتفعة، وهذه الصناديق نجحت في توسيع حجم استثماراتها في الداخل والخارج وحققت أرباحاً طائلة، بل حققت تواجداً خارجيا ومكاسب سياسية [1].

وتعود فكرة إنشاء الصناديق السيادية إلى خمسينات القرن الماضي؛ حينما قامت الكويت بتأسيس الهيئة العامة للاستثمار كأول صندوق سيادي على مستوى العالم إبان الطفرة الاقتصادية التي حققتها عائداتها النفطية آنذاك، وذلك لغرض استثمار الفائض من تلك العائدات، وفتح آفاق جديدة نحو تنويع مصادر الدخل القومي للدولة.

وفي مطلع السبعينات، اتخذت إمارة أبو ظبي خطوة مشابهة بتأسيس صندوق أبو ظبي للتنمية[2]، حيث أسس الصندوق لأغراض التنمية المستدامة في الدول النامية، وذلك من خلال تقديم قروض ميسرة تنهض بالمشاريع التنموية في تلك الدول.

أما في الشق الاستثماري: فقد كُلف الصندوق باستثمار ما يتوفر من سيولة مالية لديه في مشاريع مختلفة تضمن استمرارية تدفق الأموال؛ لتنفيذ الخطط التنموية التي وضعتها حكومة أبو ظبي في ذلك الحين[3].

وكذلك، أسست قطر صندوق قطر للاستثمار، والبحرين أنشأت شركة ممتلكات البحرين القابضة، فيما أسست عُمان صندوق الاحتياطي العام للدولة، وشيدت الإمارات عدداً من صناديق تنموية واستثمارية على غرار ما قامت به إمارة أبو ظبي، من بينها مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية. وتم توظيف جزء كبير من أموال هذه الصناديق بالاستثمارات في الخارج.

1- محمد أبو عمشه، الاستثمار في أسواق المال الخليجية، قطر، 2014 .

2- Bagattini, G. Y. 2011. "The Political Economy of Stabilisation Funds: Measuring Their Success in Resource-Dependent Countries." Working Paper 356, Institute of Development Studies, Brighton.

3- ماجد المنيف وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 256 .

فمثلاً: تُعد الاستثمارات الخليجية في ألمانيا، إحدى أبرز الاستثمارات الواعدة لتلك الصناديق، إذ إستحوذت قطر على نحو 15 بالمائة من أسهم شركة "فولكس فاغن" لصناعة السيارات، كما قامت بشراء نحو 10 بالمائة من أسهم شركة "هوكتيف"، وهي إحدى أكبر شركات البناء الألمانية، كما تمتلك قطر حصة في شركة "سيمنس" الألمانية، ونحو 6 بالمائة في أكبر المصارف الألمانية "الدويتشة بنك" من خلال صفقة بلغت قيمتها 1.75 مليار يورو[1].

وبلغت قيم الفوائض في ميزانيات الدول الخليجية في 2013 نحو 146.7 مليار دولار، وبلغ إجمالي أصول الصناديق السيادية بالخليج نحو 2.4 تريليون دولار بنهاية سبتمبر من عام 2013، وفقا للأرقام المستقاة من معهد صناديق الثروة السيادية العالمي، مقارنة مع 1.65 تريليون دولار في 2013 بأكمله. وبلغ إجمالي أصول الصناديق السيادية بالعالم حتى نهاية سبتمبر الماضي نحو 6.7 تريليون دولار،

بمعني: أن نصيب الصناديق السيادية الخليجية يبلغ نحو 35.67 في المائة من إجمالي الصناديق السيادية حول العالم. وتشير الأرقام المنشورة على معهد صناديق الثروة السيادية، الذي يستقي بياناته من مصادر موثقة، إلى أن إجمالي استثمارات الصناديق الخليجية السيادية في الخارج بقطاع العقارات قد بلغ نحو 7.8 مليار دولار.

وحلت الإمارات العربية في صدارة الصناديق السيادية الخليجية بنهاية سبتمبر 2013، بإجمالي أصول بلغت 1.06 تريليون دولار، موزعة على سبعة صناديق، في مقدمها جهاز أبو ظبي للاستثمار بإجمالي أصول بلغت 773 مليار دولار.

وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بـ742.9 مليار دولار، تليها الكويت بنحو 410 مليار دولار، ثم قطر بإجمالي أصول بلغت 170 مليار دولار، ثم سلطنة عمان بـ19 مليار دولار، وأخيرا مملكة البحرين بـ 10.5 مليار دولار[2].

والجدول التالي يوضح الصناديق السيادية في منطقة الخليج العربي وسنه تأسيسها ومصادرها .

1- محمد أبو عمشه ، مرجع سبق ذكره، 2014.

2- Bagnall, A. E., and E. M. Truman. 2013. "Progress on Sovereign Wealth Fund Transparency and Accountability: An Updated SWF Scoreboard." Policy Brief (13-19),Peterson Institute for International Economics, Washington, DC.

جدول (13-2)

الصناديق السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي وسنة وتأسيسها ومصدرها

الدولة	اسم الصندوق	سنة التأسيس	الحجم (مليار دولار)	المصدر
الكويت	هيئه الاستثمار الكويتية	1953	202	النفط
قطر	هيئه الاستثمار القطري	2003	65	النفط
السعودية	مؤسسة النقد العربي السعودي	1952	270	النفط
السعودية	شركة قابضة عمومية	غير محدد	290	النفط
السعودية	صندوق الاستثمار العام	2008	5.3	النفط
السعودية	مجموعة سامبا المالية	غير محدد	431	النفط
الإمارات(أبو ظبي)	هيئه استثمار أبو ظبي	1976	627	النفط
الإمارات(أبو ظبي)	شركة استثمارات البترول الدولية	1984	14	النفط
الإمارات (أبو ظبي)	شركة مبادلة للتنمية الدولية	2002	14.7	النفط
الإمارات (دبي)	دبي انرناشنوال كابيتال	2004	13	النفط
الإمارات (دبي)	هيئه استثمار دبي	2006	19.6	النفط
الإمارات(رأس الخيمة)	هيئه استثمار رأس الخيمة	2005	1.2	النفط
البحرين	شركة ممتلكات المالية	2006	14	النفط
عمان	صندوق الاحتياطي العام	1980	8.2	النفط والغاز

المصدر: معهد صناديق الثروة السيادية، 2014 . www. Swfinstitute .org

يتضح من خلال الجدول: أن دول الخليج تحتفظ بأصول مالية في صناديقها السيادية بدرجة كبيرة جدا، حيث شكلت السعودية أكبرها بما يقدر 996.3 مليار دولار، وتأتي سلطنة عمان في المرتبة الأخيرة بما يقدر تقريباً 8.2 مليار دولار، وكذلك، يتضح أن المصادر المالية لهذه الصناديق بأجملها من المصادر النفطية .

ب-المضاربة على الذهب :

بالرغم من أن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء الصعود الصاعق لأسعار الذهب، التي سجلت في الفترة الأخيرة من العام 2014 مستويات قياسية وتجاوزت 670 دولاراً للأوقية، إلا أن الفوائض النفطية العربية التي توجه قسم منها لشراء الذهب؛ شكلت عاملاً مهما في هذا الصعود. ومن المعروف أن الطلب على الذهب وأشقائه من المعادن النفيسة، يتزايد في أوقات الأزمات السياسية التي تهدد السلم الإقليمي والعالمي، أو في أوقات اضطراب أسواق العملات بصورة جامحة، باعتبار أن الذهب وأشقاءه يشكلون ملجئاً آمناً لاختزان القيمة في أوقات الأزمات. لكن مثل تلك الزيادة في الطلب تكون مؤقتة ولها تأثير محدود زمنياً.

أما الارتفاع الكبير الذي تحققه أسعار الذهب منذ عام 2002 وحتى العام 2014، والسابق على الأزمة الأمريكية-الإيرانية، فإنه ناجم عن عوامل حقيقية متمثلة في زيادة الطلب على الذهب من الحكومات والشركات والأفراد في البلدان التي تحقق فوائض نفطية كبيرة [1]. وأيضاً فإن جانب من هذه الأموال يتجه إلى شراء الذهب والمعادن النفيسة، ويؤدي إلى ارتفاع أسعارها بصورة غير منطقية. وهو ما ساهم بصورة أساسية في ارتفاع أسعار الذهب لمستوياتها القياسية الراهنة. والجدول التالي يبين حجم احتياطي الذهب لدول مجلس الخليج العربي لعام 2014[2].

جدول (14-2)

حجم الاحتياطي من الذهب لدول الخليج العربي لعام 2014

المرتبة العالمية	الدولة	طن	معدل نمو الاحتياطي
17	السعودية	322.9	%2
39	الكويت	79	%9
-	قطر	12.41	%1.1
-	البحرين	4.67	%3
-	عمان	.02	-
-	الإمارات	-	-

المصدر: مجلس الذهب العالمي 2014 . http://goo.gl/umGR9v

1- أحمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية التالية، دراسة للملامح والأسباب واليات التوظيف، معهد الإمام الشيرازي للدراسات، واشنطن 2006 .

2- مجلس الذهب العالمي، 2014.

. http://goo.gl/umGR9v

يتضح من خلال الجدول: إن دول الخليج تحتفظ بمستويات عالية من الاحتياطيات الذهبية تتجاوز كثيراً ما تحتفظ به اقتصادات دول أكبر منها بعدة مرات، فالسعودية على سبيل المثال: تحتفظ بنحو 4.6 مليون أوقية، والكويت بنحو 2.5 مليون أوقية، في حين أن بلداً مثل كوريا الجنوبية تحتفظ بنحو 0.5 مليون أوقية من الذهب ضمن احتياطياتها، رغم أن قيمة ناتجها المحلي الإجمالي تزيد عن مجموع الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان العربية.

ج – البورصة:

أدى ارتفاع أسعار النفط وعوائد الصادرات العربية إلى زيادة الثروات العامة والشخصية في الدول العربية المصدرة للنفط، ورغم أن هذا الأثر إيجابي في حد ذاته إلا أن نمط توظيف هذه الثروات يمكن أن تكون له آثار سلبية كبيرة.

ولعل أحد أهم هذه الآثار هو تفاقم حالة الاقتصادات البالونية (اقتصادات الفقاعة) القابلة للانفجار[1]، حيث يتم توظيف هذه الأموال في البورصة وفي شراء الأراضي والعقارات بدلاً من استثمارها في تمويل بناء مشروعات حقيقية ومنتجة في الاقتصاد العيني. وكذلك، إن عودة بعض الأموال العربية من المهجر الغربي، وتوقف جزء من التدفقات التي كانت تخرج إلى المهجر؛ أديا بدورهما إلى زيادة الطلب على الأسهم والعقارات، وهي الاستثمارات الأسهل بالنسبة للمستثمرين الذين لا يملكون خبرات لبناء استثمارات صناعية أو زراعية أو خدمية.

وإزاء عدم توازي الاستثمارات الجديدة مع الزيادة في حجم الطلب على الأسهم، فإن انهيار الأسهم يصبح واقعا لا محالة، كما إن ركود قطاع العقارات ولو بعد حين يكون بدوره أمراً مرجحاً. وقد تضاعفت أسعار السهم في الكثير من البورصات العربية في البلدان المصدرة للنفط بالفعل ثم انهارت هذه الأسعار في العديد من بورصات تلك البلدان[2].

والبحث حول أسباب هذه الانهيارات والحلول التي قدمت لمواجهتها، كانت غالباً في الطريق الخطأ. ففي بعض البلدان بدأ الأمر وكأن الأزمة تكمن في توفير المزيد من الطلب على الأسهم، مما استدعى السماح للمقيمين من غير أبناء البلد الأصليين للاستثمار في الأسهم في بلد كبير، مثل: السعودية، وخفض الضرائب على الأرباح المحققة في البورصة من 45% إلى

1- هو وصف لحالة تحدث عندما تسبب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها، بطريقة تؤدي لتزايد المضاربة عليها.

2- مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، مقومات وفرص الاستثمار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إدارة البحوث والدراسات، الرياض، 2008.

20% لإتاحة المزيد من السيولة للمستثمرين؛ وتشجيع المزيد من المستثمرين على استثمار أموالهم في البورصة، رغم أن الأزمة عكسية تماماً، وتتمثل في وفرة الأموال التي أدت لارتفاع أسعار الأسهم بصورة مبالغ فيها؛ مما أدى لانهيار الأسعار بعد موجات من الصعود غير المنطقي، وعادت الأسعار لمستوياتها قبل عامين، ثم حدثت حالة من التذبذب العنيف لأسعار الأسهم؛ بسبب انعدام الثقة واليقين بشأن المستقبل.

كما تعامل الجميع تقريباً على أن رؤساء هيئات سوق المال هم المسئولون عن أزمة البورصات العربية، وفي بلدان أخرى تمت مساءلة وزراء المالية. والحقيقة أن الأمر يتجاوزهم جميعا، لأنه ببساطة يتعلق بالإستراتيجية الاقتصادية للدولة والمجتمع، هذا إذا كانت هناك إستراتيجية اقتصادية فعلياً تتمثل في خطة؛ لتوظيف الإيرادات النفطية والمدخرات العامة والخاصة في مشروعات صناعية وزراعية وخدمية ضرورية؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير قدرة الاقتصاد على النمو الذاتي المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط التي لا تزال حاكمة في تحديد اتجاه غالبية الاقتصادات العربية. ومثل هذه الإستراتيجية تعني في الواقع أن المدخرات سيتم توظيفها في تمويل الاستثمارات الجديدة التي ستستوعب التدفقات المالية للبورصة بدون مشاكل جوهرية [1].

ثالثاً: المنافسة النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي.

أصبح من الواضح أن السبب الرئيس للحرب السعرية منذ النصف الثاني من عام 2014، هو المنافسة على الحصص في الأسواق ما بين المنتجين التقليدين الكبار والمنتجين للنفط الصخري في أمريكا الشمالية، وتهدف هذه المنافسة إلى محاولة وضع سقف إنتاجي للنفط غير التقليدي (النفط الصخري)؛ من خلال تقليص الاستثمارات في الصناعة، بالإضافة إلى تنشيط الطلب العالمي على النفط الخام من خلال تخفيض معدلات الأسعار.

ومن الطبيعي أن الصناعة النفطية في دول مجلس التعاون تتعرض لمنافسة شديدة من باقي الدول المنتجة للنفط، حيث هنالك عوامل يمكن الاستفادة منها في التحكم في أسعار النفط عالميا، متوفرة في أيدي منظمة الأوبك[2]، والجدول التالي يوضح ما ذكرناه سالفاً.

1- هشام جبر، صناديق الاستثمار، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2005 .

2- خدوري وليد، آثار تدهور أسعار النفط في الطاقة الإنتاجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أبو ظبي، الإمارات، 2015 .

جدول (15-2)

القيمة التنافسية لأقطار مجلس التعاون الخليجي في الصناعة النفطية لعامي 2013 -2014

البيان	2013			2014		
	دول المجلس	الأوبك	العالم	دول المجلس	الأوبك	العالم
متوسط سعر البرميل لخامات أوبك	105.9			96.2		
الإمدادات النفطية (مليون ب / ي)	19	37.2	90.3	20.94	36.36	93.7
الطلب على النفط (مليون ب / ي)	6.5	29.84	90.2	6.7	29.61	91.2
الاحتياطي النفطي (مليار برميل)	495.72	1007.92	1281.85	499.97	1008.30	1292.90
الإنتاج النفطي (مليون ب / ي)	17.117	25.0	85.6	17.044	30.00	76.248
الاستهلاك النفطي (م ب.م، ن/ يوم)	3.2920	5604.4	89.74	4.5629	8.764	87.915
الصادرات النفطية (م. ب/ ي)	13.819	13.788	-	13.259	16.054	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جداول مختلفة أعدها الباحث في سياق الدراسة .

يلاحظ من الجدول السابق: على الرغم من من الزيادة المطلقة في مقدار الامدادت النفطية لدول المجلس الخليجي من 19- 20.94 مليون برميل يومياً، الا ان نسبتها من اجمالي الامدادات العالمية قلة من 25%-23% وهذا يعزو إلى أن إجمالي الإمدادات العالمية لعام 2014 قد بلغت بالنسبة لدول المجلس 20.944 مليون ب/ي، وهذا أثر على السعر حيث كان السعر 105.9 دولار للبرميل عام 2013، وانخفض السعر في عام 2014 إلى أن وصل 96.2 دولار للبرميل.

كما بلغ الطلب على النفط من دول مجلس التعاون للعام 2013 حوالي 6.5 مليون ب /ي، ومقارنةً بالعام 2014 البالغ 6.7 مليون ب/ي، يلاحظ ارتفاع الطلب على النفط، ويعود ذلك إلى الاضطرابات الجارية في الوطن العربي، وكذلك، إلى الحصار المفروض على إيران.

وكذلك، إن المنافسة في الأسعار تعتمد أيضاً على الاحتياطي من النفط، حيث بلغ الاحتياطي لدول مجلس التعاون لعام 2013 حوالي 495.72 مليون برميل/ يوم، في حين وصل إلى 499.97 مليون برميل/ يوم في عام 2014، بنسبة تغير 0.85%، وهذا أثر على السعر كما هو واضح في الجدول السابق، وبسبب سياسات دول الأوبك في خفض الإنتاج الواضح من العام 2013 البالغ 17.117 مليون برميل/ يوم، إلى حوالي 17.044 في عام 2014، وهذا الانخفاض مع أنه قليل ولكن يؤثر على السعر؛ مما أدى إلى تخفيض السعر بنسبة 0.1% مقارنةً بالعامين 2013-2014.

- بيانات غير معلومة .

ويرجع ذلك إلى قرارات الأوبك الخاصة بالمحافظة على إنتاجها من دون تغير دورها في توازن سوق النفط [1]، وهناك عوامل أخرى تؤثر في المنافسة وتحديد الأسعار، مثل: الاستهلاك النفطي والصادرات النفطية، حيث كان الاستهلاك النفطي لدول مجلس التعاون 3.2920 مليون ب/م/ن/ي للعام 2013، وارتفع إلى حوالي 4.5629 مليون ب/ م/ ن/ ي، من العام 2014، بنسبة 3.67% و5.19% من استهلاك العالم على التوالي، وهذه الزيادة في الاستهلاك تؤثر على السعر؛ مما يدل على وجود طلب على هذا النفط والذي تبينه قيمة الصادرات، حيث بلغت 13.819 مليون برميل يومياً لعام 2013 مقارنةً بالعام 2014 والذي حققت فيه الصادرات 16.339 مليون برميل يومياً، أي: تغير الطلب بنسبة بلغت حوالي 18.24%، وهذا دليل على أن الطلب كان متزايد في عام 2014؛ بسبب الثورات العربية وما سمي بالربيع العربي .

يتضح مما سبق: أن لدول الأوبك دور فعال في تحديد وتثبيت الأسعار لبرميل النفط، إذا كانت مجتمعة وبعيدة عن العصبية والمنازعات القبلية، حيث يمكن استخدام النفط كسلاح فعال كما فعلت اللملكلة السعودية من إجراءات إبان العدوان الثلاثي على مصر عام 1973، والذي لا يستفاد منها في الوقت الحاضر.

رابعاً: آلية أوبك لضبط الأسعار.

إن آلية منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" لضبط الأسعار، والعلاقة الجدلية بين الإنتاج والعرض والطلب العالمي على النفط، وتأثير درجة النمو الاقتصادي العالمي على تذبذب الأسعار. فمن المعروف أن النفط يعتبر سلعة إستراتيجية ناضبة (غير متجددة) يرتبط سعر كثير من السلع بها. وقد كانت آلية العرض والطلب هي التي تحدد أسعار النفط حتى عام 1973، ففي هذه الفترة أدى تزايد وتيرة الاستهلاك لهذه السلعة إلى زيادة في أسعارها، وهو أمر طبيعي حسب قانون السوق، إلا أن هذا الارتفاع قوبل باستهجان وتذمر من طرف الدول الصناعية[2].

لكن المتابع لتاريخ أسعار النفط يدرك أن الدول الصناعية (المستهلك الرئيسي للنفط) تبذل جهودا كبيرة لإضعاف آلية السوق والحد من دور منظمة أوبك في رسم سياسات النفط، مما أدى إلى فشل آلية السوق وانخفاض أسعار النفط إلى أدنى المستويات أحياناً وارتفاعها إلى أسعار باهظة أحياناً أخرى، وبالتالي عدم استقرار الأسعار وما يؤدي إليه من أزمات للدول الصناعية والدول المنتجة النامية في آن واحد [3].

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2014، ص 97 .

2- عبد الدايم محمد، أوبك وضبط الأسعار، الجزيرة نت، 2004 .

3- محمد سالم الصفدي، استخدام نظرية الألعاب في منظمة الأوبك لإدارة مخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية ، جامعة الزيتونة الأردنية ، الأردن ، 2007 .

ولذلك أدركت أوبك أن العرض والطلب هما العاملان الأساسيان؛ لتحديد سعر النفط، إلا أن هناك اعتبارات أخرى تتعلق بسقف الإنتاج أو حصته لكل دولة وضرورة الالتزام بهذه الحصص، والأخذ بعين الاعتبار مستوى النمو الاقتصادي العالمي وتأثيره على الطلب، وكذلك، تأثير المضاربات، إضافة إلى عامل أساسي آخر هو محاولة التنسيق الوثيق بين الدول الأعضاء في أوبك والدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في المنظمة. فالتعاون مع هذه الدول أصبح ضرورة ملحة، وهناك دول كبيرة منتجة للنفط تملك حوالي 60% من الإنتاج العالمي وهي دول مؤثرة جداً في سوق النفط. فالنرويج على سبيل المثال: تعتبر الدولة المصدرة الثانية في السوق العالمي بعد السعودية، وهي ليست عضواً في أوبك. ونفس المثال ينطبق على المكسيك وأنغولا [1].

وهكذا، بموجب من هذه المعطيات أقرت منظمة أوبك آلية لضبط الأسعار تقضي بتخفيض الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يومياً إذا ظل سعر السلة أدنى من 22 دولارا لمدة عشرة أيام عمل متصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولارا للبرميل طوال 20 يوماً متصلة، وعلى العموم فإن أوبك بعد اتفاق مارس/آذار 1999 حافظت على أسعار مستقرة معتمدة هذه الآلية التي اتفقت عليها دول المنظمة بالتنسيق مع دول خارج المنظمة، إلا أن عدم تجاوب بعض الدول، مثل: روسيا، جعل المنظمة في مأزق، كما ألقت هجمات11 سبتمبر/أيلول بثقلها أيضاً على أسعار النفط [2].

وفي ظل هذه التطورات تجد منظمة أوبك نفسها أمام قرارات صعبة، فالركود الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض في الطلب العالمي، والتراجع في الأسعار من المفروض أن يقابل بتخفيض في إنتاج النفط، لكن آثار مثل هذا القرار على الاقتصاد العالمي، الذي يمر بأزمة، يتطلب من هذه الدول أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف، إضافة إلى احتمال عدم التزام جميع الدول الأعضاء بالإنتاج المحدد، فقد بلغ سعر سلة نفط أوبك نحو 17.7 دولار للبرميل في نوفمبر/تشرين الثاني 2001، مما يعني: أن سعر النفط انخفض عن الحد الأدنى المحدد من طرف المنظمة وهو 22 دولار للبرميل حسب آلية ضبط الأسعار التي وضعتها المنظمة عام 2000.

ومع ذلك فإن المنظمة لم تلتزم إلا بنصف التخفيض الذي أقر في بداية سبتمبر/أيلول 2001 والبالغ مليون برميل يومياً، بل بلغ الإنتاج الإجمالي لدول المنظمة نحو 24.3 مليون برميل يومياً وهو ما يزيد عن مجموع حصص الإنتاج المتفق عليه بنحو 1.13 مليون برميل

1 – إبراهيم عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، مرجع سبق ذكره.
2– حسين عبد الله، أسعار النفط: التصحيح عبر آليات السوق، مرجع سبق ذكره، 2005.

يومي[1]. وفي ظل هذه الظروف كان من اللازم على منظمة أوبك التحرك للقيام بإجراءات للحفاظ على مصداقيتها التي تتطلب احترام آلية ضبط الأسعار المقررة من طرفها. لأجل ذلك فقد أعلنت أوبك أن المنظمة تنوي تخفيض الإنتاج، ولهذا اتخذت الأوبك سياسات تسعيريه تهدف إلى المحافظة على السعر عالميا وهذا ما تم إيضاحه خلال الفترة (2000-2014) بالجدول التالي:

جدول (16-2)

أهم السياسيات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2014)

السنة	سعر سلة أوبك (دولار / للبرميل)	الإجراءات المتخذة من الأوبك	النتيجة
2000	27.6	زيادة في كمية الإنتاج بهدف رفع النفط الذي كان عام 1999(17.5) دولار	- حالة من الاستقرار في سوق النفط العالمي - تراجع مناخ المواجهة بين التجيين والمستهلكين
2001[2]	23.1	تخفيض في الإنتاج نتيجة أحداث 11 سبتمبر في أمريكا	الحد من تراجع أسعار النفط
2002	24.3	خفض الإنتاج إلى 1.5 م/ب/ي	-ارتفاع في سلة أوبك ضمن النطاق السعري (22-28) دولار
2003	28.2	زيادة في الإنتاج 1.5م/ب/ي نتيجة لنقص في حصة العراق من النفط بسبب الحرب عليها عام 2003	-استقرار سوق النفط العالمي
2004	36.0	زيادة في إمدادات النفط نتيجة الارتفاع في الطلب	-ارتفاع مستمر في أسعار النفط
2005	50.6	زيادة في الإمدادات بسبب ارتفاع الطلب عليه بسبب توقف إمدادات النفط خارج الأوبك	-ارتفاع مستمر في اسعار النفط
2006[3]	61.1	تخفيض المعدل الإنتاجي للدول الأعضاء حوالي 1.6 مليون ب/ي عام 2006	-ارتفاع مع تذبذب في أسعار النفط نتيجة حرب لبنان 2006
2007	69.1	خفض الإنتاج بمقدار 500 ألف ب/ ي لإعادة التوازن في السوق النفطية	-تميز عام 2007 بالارتفاع المتواصل في أسعار النفط ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة
2008	94.1	انخفاض الطلب على النفط بسبب الأزمة المالية العالمية	-تفاقم الوضع في الأسواق المالية العالمية أثر سلبا على سوق النفط
2009	61.0	خفض الحصص الإنتاجية في ثلاث مناسبات مختلفة ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق	-مزيد من التدهور والفوضى المالية ، والعالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي ، كذلك النمو السلبي للبلدان الصناعية وتباطؤ في البلدان النامية
2010	77.4	استمرار المنظمة في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير	-بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة الخفض المطبقة عام 2009
2011	107.4	توازن في سوق العرض والطلب على النفط العالمي	-ارتفاع أسعار النفط مع بقاء التوازن في السوق
2012	109.5	البقاء على سقف الإنتاج البالغ 30 مليون ب/ي	-استقرار نسبي في لأسعار النفط في الأسواق ضمن نطاق مقبول
2013	105.9	كان لقرارات الأوبك الخاصة بالمحافظة على إنتاجها من دون تغيير دوراً هاما في توازن سوق النفط واستقرارها	-تميزت بالاستقرار النسبي رغم انخفاضها لأول مرة منذ عام 2009
2014	96.2	الإبقاء على مستوى الإنتاج عند 30 مليون ب/ ي، وفقا لما تم الاتفاق عليه عام 2011	انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ أربع سنوات

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000-2013 .

1- زياد عربية، ارتفاع أسعار النفط ، مرجع سبق ذكره ، 2008.

2 - انظر ملحق رقم 5 الذي يبين حصص دول الأوبك من الإنتاج بعد التخفيضات المقررة في عام 2001.

3 - انظر ملحق رقم 6 الذي يبين حصص دول الأوبك من الإنتاج بعد التخفيضات المقررة في عام 2006.

خاتمة الفصل الثاني

تناولنا **الفصل الثاني** بعنوان: **واقع صناعة النفط في دول الخليج العربي**، وقسمناه إلي مبحثين: الأول: جاء بعنوان: **ملامح صناعة النفط في دول الخليج العربي**، وتبين لنا أن حجم الاحتياطي النفطي أحد أهم العوامل المؤثرة في حجم العوائد النفطية، وأن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك ثلث احتياطي النفط في العالم، وان دول المجلس تعتمد على الاقتصاد الريعي،

وكذلك، كمية إنتاج النفط الخام لدول المجلس لا يقل أهمية عن العامل السابق، حيث تعد دول المجلس أكبر منتج للنفط الخام في العالم، فقد تبنت سياسة نفطية معتدلة لفائدة الجميع تقوم على ضخ النفط المطلوب لموازنة سوق النفط.

وأيضاً، يعتبر استهلاك النفط الخام "الطاقة" ومن العوامل المؤثرة في حجم العوائد النفطية، حيث شهدت دول المجلس معدلات مرتفعة من النمو في استهلاك الطاقة. كما أن الصادرات النفطية لدول المجلس تعتبر ركيزة أساسية لاقتصاداتها، وأن الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلى الإجمالي لدول المجلس.

وتناولنا **المبحث الثاني** بعنوان: **تطور أسعار النفط والإيرادات النفطية في دول الخليج العربي**، حيث تبين من خلاله أن هناك عدة أسباب أدت إلي تطور أسعار النفط بشكل كبير، لعل من أهمها: العوائد النفطية لأقطار مجلس التعاون الخليجي، وكذلك، استثمارها من خلال صناديقها السيادية الضخمة. وأيضا: إلية منظمة الأقطار المصدرة للبترول "أوبك" لضبط الأسعار.

الفصل الثالث
أثر تقلبات أسعار النفط على
اقتصادات دول الخليج العربي

تمهيد وتقسيم:

ذكرنا سالفاً تقلبات أسعار النفط العالمية بشكلها ومضمونها العام؛ بما تحتويه من تقلبات، ثم تطرقنا إلى واقع صناعة النفط في دول الخليج العربي، وكان لابد من وجود علاقة تربط بين الفصلين السابقين معاً، وهذه العلاقة تكمن في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، لذا سنتحدث فيما يلي أثر تقلبات أسعار النفط العالمية وأثرها الاقتصادية على اقتصادات دول الخليج العربي. ، ومن ثم تقلبات الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي وأثارها الاقتصادية. وأخيراً: أهم المؤثرات على أسعار النفط خلال الفترة "2015-2016" .

وعليه؛ سنقسم الفصل إلي ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على اقتصادات دول الخليج العربي.
المبحث الثاني: تقلبات الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي وأثارها الاقتصادية.
المبحث الثالث: أهم المؤثرات على أسعار النفط خلال الفترة "2015-2016" .

المبحث الأول
تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها الاقتصادية

الحديث عن تقلبات أسعار النفط المقصود به؛ الارتفاعات والانخفاضات الكبيرة في الأسعار، والذي يكون ذات مردود إيجابي للدول المنتجة، وتأثير سلبي على الدول المصدرة، وفي نفس الوقت تشكل الانخفاضات المستمرة في الأسعار نفس المشكلة، وبالعكس؛ فالآثار الإيجابية تكون لدى الدول المستوردة مع شكوى الدول المصدرة للنفط من الآثار السلبية وتوقف عجلة التنمية فيها، وتوقف العوائد التي تشكل عصب الإقتصاد لديها [1].

وتتعرض أسعار البترول لعدة ضغوط تتمثل في ثلاث محاور رئيسه، هي: الشركات المستثمرة فيه والدول المنتجة له والدول المستهلكة للبترول، وذلك يؤدي إلى حقيقة لا ريب فيها، هي: أن البترول عكس معظم السلع الأخرى التي تباع في الأسواق العالمية، لأنه لم يُعد مورداً يمكن تحديد المتاح منة من خلال قوانين السوق فقط؛ بل أصبح سلعة سياسية من الدرجة الأولى يتحدد سعره والمتاح منة وكمية إنتاجه بناءاً على عدد لا يحصى من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن قوانين العرض والطلب.

كما أن نفوذ الشركات المستثمرة للبترول والدول المستهلكة له، والدول المنتجة للبترول هي التي تتحكم في هذه العوامل؛ بل تصنعها خلال المواجهات الضارية التي تنشب بينها في الأسواق البترولية .

وللحديث عن أسعار البترول، سواء كان في إحدى حالتي الارتفاع أو الانخفاض، يجب دراسة الآثار الايجابية والآثار السلبية المصاحبة للارتفاعات والانخفاضات البترولية. وعليه؛ تم تقسيم المبحث إلى عدة محاور، هي: أسواق النفط العالمية ، والعوامل التي تؤثر في تسعير النفط في الأسواق العالمية، وأثار أسعار النفط الايجابية والسلبية، وآليات انتقال الصدمة النفطية للاقتصاد الحقيقي لدول الخليج العربي .

أولاً: أسواق النفط العالمية.

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة، وهو البترول، ويتحكم في هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، كما أن هناك عوامل أخرى: كالعوامل السياسية، العسكرية، المناخية، وتضارب

1- هند مصطفى على، أزمة انهيار أسعار النفط واقتصادات مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره .

المصالح بين المستهلكين، والمنتجين والشركات البترولية[1]. وتتميز السوق البترولية بثلاث خصائص، هي[2]:

1- **سوق احتكار القلة** "منافسة القلة ": وهو احتكار السوق البترولية لعدد قليل من الشركات، أي: نوع من الاحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

2- **التكامل الرأسي:** وهو تحكم منتجي القلة في إنتاج البترول، نقله، تكريره، وتسويقه، وهذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام وانتهاءً بصوره المختلفة.

3- **الاتجاه نحو التكتل:** هو الاتفاقات المسبقة بين الشركات البترولية الكبرى في السوق على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق؛ مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل .

ونتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية؛ بعد تغير العلاقات بين الشراكات النفطية الكبرى والدول المنتج للنفط ، وتطورات طرق تسويق النفط الخام؛ مما أنتج أشكالاً مختلفة من الأسواق النفطية هي:

السوق الأول: الأسواق الفورية للنفط الخام.

عرفت تجارة النفط هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب، **وهي** ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري، وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها (15) يوما، والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة النفط، وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عملياً، وإن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع بين البائع والمشتري، الذي يؤدي إلي تسهيل إبرام عقد البيع، وهذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق "روتردام ولندا" [3].

1- مجاهد خويلدات، وذان بشير، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص7.

2- قرونفة وليد، الشركات النفطية وأثرها على السوق البترولية العالمية، مذكرة لنيل شهاده ليسانس في العلوم الاقتصادية، 2010-2011 ، ص 37.

3- Olivier Riebel , Iopec : une organization face a ses defis petrol et technique, association francaise de Tec hircine et professionals du petrol ,1999, p : 95.

وتتحدد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي، وهو البرنت، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية: فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس، أما التوازن العام للأسواق الفورية للنفط الخام يكون وفق آلية العرض والطلب، إلا أنه يمكن أن يختلف السعر بين السوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق والأخر، وفي هذه الحالة فإنه يتم الاستفادة من فروقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار، وذلك للإبقاء على أسعار دولية متقاربة للنفط الخام، أما التعاملات في هذه الأسواق فتتم في إطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفاوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناء على سعر النفط المرجعي[1].

السوق الثاني: الأسواق الآجلة.

تتيح الأسواق الآجلة الفرصة للمضاربين؛ لتحقيق الأرباح، كما تسهل الاستثمار بصورة كبيرة حيث يقل بكثير مما يدفعه المستثمرون في الأوراق المالية، ويحرص المعنيون بالأمر على مراقبة ومتابعة تحركات الأسعار في الأسواق الآجلة مؤشراً هاماً لتوقعات الأسعار.

وكذلك، يستند تجار الأسواق الفورية على تحركات أسعار العقود في الأسواق الآجلة؛ بحيث يقل عدد المشترين في الأسواق الفورية إذا ما انخفضت الأسعار في الأسواق الآجلة توقعا لانخفاض أكبر، أما إذا ارتفعت الأسعار فإن عدد البائعين في الأسواق الفورية يقل نظراً لارتفاعات أكبر في الأسعار، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق [2].

1- الأسواق النفطية المادية الآجلة [3]:

تعمل هذه الأسواق مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال أطول من (15) يوم، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع التسليم لأجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر، ولكن يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق يلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن (500.000) برميل والبائع بتحديد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا بعدد محدود من

1- الخولي سيد، اقتصاد النفط، ط 4، مؤسسه الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 284 .

2- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج: الإمكانيات والقيود، ط1، أبو ظبي، 2007، ص 101 .

3 -Aastveit KA, Bjørnland HC, Thorsrud LA (2012): What drives oil prices? Emerging versus developed economies, Working Paper 2012/11, Norges Bank.

النفط الخام والمنتجات النفطية: كالبرنت، البترين، زيت الديزل، ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب [1] .

2- الأسواق البترولية المالية الآجلة (البورصات):

ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وشهدت تطوراً كبيراً في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام، وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام، أو من المشتقات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي :

أ- سوق نيويورك للتبادل التجاري (nymex) .

ب- سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (ips).

ج- سوق سنغافورة النقدي العالمي (simex) [2].

ثانياً: العوامل المؤثرة في تسعير النفط في الأسواق العالمية.

في البداية يجب التمييز بين مرحلتين هامتين في مسار أسعار النفط الخام في العالم، **الأولى:** هي مرحلة ما قبل ظهور منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) عام 1960، وجهودها المضنية لأكثر من عقد من الزمن بعد ذلك؛ لإيقاف تخفيض الأسعار من قبل الشركات النفطية الكبرى الاحتكارية العاملة في هذه الأقطار، حيث كانت (الشقيقات السبع) هي التي تملك وسائل الإنتاج والتصدير من خلال عقود الامتيازات، وكان دور الأقطار المالكة الحقيقية للنفط يقتصر على دور جابي الضرائب.

والمرحلة الثانية: هي تعاظم دور الأقطار المنتجة (الأوبك) في السيطرة على الأسعار؛ من خلال التفاوض لزيادتها عام 1971 وعمليات التأميم والمشاركة، إضافة إلى تصاعد دور الأسواق الحرة و الوسطاء بنهاية السبعينات من القرن الماضي[3].

1- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010، ص91 .

2- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1968-2008)، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو على، 2008-2009، ص 52.

3- زياد أبو الرب ، العوامل المؤثرة على أسعار النفط 2012. www.abuelrub.com.

وكذلك، هنالك عوامل كثيرة تؤثر في تحديد مستوى الأسعار المستخدمة في تجارة النفط الخام عالمياً نوجز الأهم منها في ما يلي:

1- **العرض:** يعتمد العرض على الاحتياطيات المثبتة وتطورها في الدول المنتجة المعروفة، واكتشاف المزيد من الاحتياطيات النفطية في هذه الدول، أو في مناطق أُخرى من العالم، وكميات إستخراج النفط من هذه الاحتياطيات والطاقات الإنتاجية والتصديرية المتاحة وتطورها أيضاً. فكل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد وزيادة في الطاقات الإنتاجية والتصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط، وبالتالي على الأسعار المحددة. ويجدر القول: أن صعود أسعار النفط يوفِّر حافزاً اقتصادياً لتطوير وإستغلال الحقول النفطية المكلفة نسبيّاً خارج مناطق الأُوبك، كما حدث في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي؛ مما أجبر الأُوبك تخفيض إنتاجها لدعم الأسعار. وكما أن الذُّروة النفطية *؛ لعبت دوراً في تصاعد أسعار النفط مؤخَّراً بالرغم من الحفاظ على إنتاج الأوُبك [1].

2- **الموقع الجغرافي:** لمنافذ التصدير لأي نوع من النفوط الداخلة إلى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام أو الاستهلاك. فكلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كلما كانت أُجور الشحن أقل مما يقلل من السعر، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الموقع والأسعار. وهذا جعل منافذ التصدير في الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط متميِّزةً بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى في جنوب شرق آسيا وأوربا. ولا يخفى بأن مثل هذه المواقع قد انقلبت في أوقات الأزمات و الحروب إلى نقمة لمصالح تلك الدول[2].

3- **الطلب على النفط:** وهو مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلع النفطية، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية متكررة، وذلك عند سعر معين خلال فترة زمنية محددة؛ بهدف تلبية تلك الحاجات الإنسانية، ويرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية، حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام من أجل تكريره، وهذا لان أي زيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى

---

*- نقطة من الحد الأقصى من الإنتاج وهي التي تشير لاستنزاف فترة من هبوط الاحتياطيات والعرض.

1- مؤتمر مكة المكرمة السابع عشر: مراكز البحوث وقضايا الأمة، أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على سياسة الدول، الرياض،2016، ص 10 .

2- راشد أبانمي، أسعار البترول والعوامل المؤثرة في آلياتها، مرجع سبق ذكره، 2014.

تقليص الطلب في المدى القصير، وعلى هذا الأساس يكون التغير في الطلب على النفط أقل من التغير في السعر في المدى القصير[1].

4- **طاقات التصفية:** هي طاقات التصفية المتاحة وأنماطها وتطورها وتعقيداتها التقنية في الدول المستهلكة الكبرى، وتلك التي تحدد أسعار المنتجات النفطية، وبالتالي أسعار النفط الخام، فإذا كانت العلاقة بينهما غير متوازنة؛ بسبب أنظمة الضرائب المحلية التي تعمل بمعزل عن القيمة الحقيقية للنفط الخام، بعبارة أخري: فإن أسعار المشتقات النفطية لا تتناسب مع أسعار النفط الخام المصفّى[2].

5- **التخزين:** إن التخزين من النفط الخام ومشتقاته لدى الدول المستهلكة في أنحاء العالم، وتغير مستوياته إزاء الطلب الآني أو المستقبلي يلعب دوراً كبيراً في أسعار أنواع النفوط المخزونة.

6- **التغيرات الموسمية الاعتيادية:** لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار، إلاّ أن التقلبات المناخية غير المتوقعة تؤثر على الأسعار بشكل مباشر. والكوارث التي حدثت مؤخراً: كالتسونامي في اندونيسيا، وإعصار كاترينا في لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك [3].

7- **البدائل:** هي اقتصادات المشاريع المتوفرة أو الممكنة للطاقة النفطية، وسياسات ترشيد استهلاك الطاقة في الدول الصناعية، وتلك كفيلة بأن تثقل أو تخفف من وطأة أسعار النفط، وبالعكس فإن زيادة أسعار النفط في الأعوام السابقة كانت حافزاً مهمّاً في العمل على إيجاد البدائل للطاقة بصورة عامة وللنفط بشكل خاص. والتطورات التقنية الحاصلة في إنتاج النفط من (رمال القار والسجيل النفطي) في تلك الفترة دليلاً لذلك [4].

1- محمد أحمد الدويري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره، ص147.

2- مندى تعليم الفوركس، 2013. -WWW. Fx – Arabia

3-حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)، مرجع سبق ذكره، ص270.

4- عبد الوهاب قادر، العوامل المؤثرة في أسعار النفط، دار الوحدة للنشر،السعودية، 2014، ص3.

8- **التقنيات الحديثة:** في صناعة النفط الاستخراجية والتحويلية وتقدمها المستمر في تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة، وتخفيض التكلفة،وزيادة كفاءة استخلاص النفط من الحقول والمكامن النفطية؛ تؤدّي إلى التأثير الإيجابي على مجمل الأسعار أيضاً [1].

9- **السياسات الحكومية:** إن سياسات الحكومات المنتجة والمستهلكة للنفط واستراتيجيّاتها لها دوراً مهماً في صياغة أسعار النفط. وإن الدول الفاعلة في التأثير القوي على الأسعار هي الدول المنتجة والدول المستهلكة الكبرى، إضافة إلى سياسات الشركات النفطية الكبرى التي لا زالت تسيطر على الجزء الأكبر من تجارة النفط العالمية [2].

10- **تطور الإقتصاد العالمي والوضع المالي العالمي:** يشكلان عاملين مؤثرين على أسعار الطاقة عامة وأسعار النفط خاصة، فالانتعاش والركود الاقتصاديين اللذان يتواليان في العالم؛ بسبب الأوضاع العامة دولياً والخاصة بالدول المستهلكة الكبرى يؤديان إلى ارتفاع أو انخفاض في الأسعار[3].

11- **التأثيرات البيئية:** لصناعة النفط واستخداماته ومستوياته ومدي تأثيرهما على البشر في بيئته الجوية والبرية والبحرية؛ تؤدّي إلى تحديدات في مواقع وأنماط العمليات النفطية، مما يؤثر على التكلفة وبالتالي على الأسعار. فكم من المشاريع التي قد تضيف طاقات جديدة لإنتاج النفط أو بدائله أُعيقت بسبب تأثيراتها البيئية؛ مما أبقت أسعار النفط عالية ومتصاعدة؛ بسبب عدم وجود مرونة بهذا الشأن [4].

ثالثاً: آثار تقلبات أسعار النفط على اقتصادات دول الخليج العربي.

خطت دول الخليج خطوات كبيرة؛ في مسيرة التحول من كيانات بدائية، لا تملك أيا من مقومات الدولة الحديثة، إلى دول حديثة؛ خاصة في المجال الاقتصادي، ففي سنوات قليلة أنشأت مدن حديثة ومنظومات رفاهية اجتماعية عظيمة؛ جعلتها قبلة الباحثين عن العمل والرفاهية والرخاء، وقد تضاعفت أرقام الأداء الاقتصادي لدول الخليج خلال فترة قصيرة، وأمست بفضل

1- وليد نشأت، أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على سياسات الدول، المؤتمر العالمي لدراسات النفط، العراق،2011.

2 -Ar. Wikipeda. Org ، سياسة النفط، 2008.

3- مؤتمر مكة المكرمة السابع عشر، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

4- تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ، 2014 . Open oil . net (EIA)

ذلك، في سنوات قليلة، على رأس قائمة الدول المتقدمة حسب بعض المؤشرات الاقتصادية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية [1].

فعلاقة دول الخليج بالنفط لم تكن دائما رومانسية، حيث عانت دول الخليج من عدم استقرار سوق النفط والتقلبات الشديدة في الأسعار؛ بسبب إعتمادها المفرط على عوائد النفط، وهذا جعلها عاجزة عن وضع سياسات تنموية بعيدة الأمد، لذلك علاقة دول الخليج بالنفط تثير إشكالية كبيرة، فهي من ناحية: لا تستطيع التخلي عن مداخيل النفط، من ناحية أخرى: لا تستطيع الاعتماد على هذه المداخيل المتذبذبة في وضع خطط تنموية مستقرة وطويلة الأمد، وعلى تحقيق معدلات نمو وتشغيل مقبولة، ولعل أبرز تجليات الفشل التنموي الخليجي، هي: معدلات البطالة التي تعاني منها كل دول الخليج، والتي تعتبر عالية جداً حسب المعايير العالمية، وذلك رغم وجود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية فيها؛ خاصة في القطاع الخاص. نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال فترة الدراسة،

ولقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية، بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية واجتماعية، فقد زادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط، مما مكنها من تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في خططها، فاستطاعت دول المجلس تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم، واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية وأيضا العادية، لتنفيذ برامجها التنموية وخاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة [2].

وهذا ما جعلنا نتطرق بالدراسة إلى الآثار الايجابية والآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على اقتصادات دول الخليج العربي .

1- آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصادات دول الخليج العربي:

أ- الآثار الايجابية:

بطبيعة الحال هناك انعكاسات ايجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على المدى القصير والطويل، وهذه الآثار تتمثل فيما يلي :

1- ناصر بن غيث، دول الخليج وسوق النفط: المسارات المستقبلية والبدائل، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، 19 مايو 2015 .

2- تقرير اتحاد المصارف العربية، عجز موازنات دول الخليج، جريدة المستقبل الاقتصادي، العدد 5611، لبنان، 2016، ص 11.

- إن زيادة الإيرادات النفطية ساعدت على تحسين النمو الاقتصادي الذي يقدر بحوالي 27.9 % خلال العام 2008، مقابل نسبة تزيد على 21.2% خلال العام 2000، وأن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي زاد من توافر الفرص الاستثمارية ومشاريع التنمية، كما أدى إلى خلق فرص عمل ساعدت على تخفيف معدلات البطالة، وتحسين مستويات المعيشة، ونظراً لانخفاض الأسعار في العام 2014[1]؛ أدى إلى انخفاض معدلات النمو في دول المجلس إلى 4.5% [2].

- إن الفوائض الجديدة في الإيرادات النفطية تذهب كلها في شكل مصروفات ونفقات، مثلما حصل في الوفرة النفطية الأولى خلال السبعينات، ولكن هذه المرة يبدو أن تعامل دول المجلس مع الفوائض النفطية المالية كان أكثر حذراً، حيث زاد حجم الإيرادات النفطية من 134.420 مليار دولار عام 2000 إلى 586.761 مليار دولار عام 2014، وارتفعت العوائد النفطية ما قيمته حوالي 452.341 مليار دولار ما بين الفترة (2000-2014)[3].

ورغم زيادة النفقات على بند الرواتب والأجور وبعض النفقات الاستثمارية على مشاريع البنية الأساسية، وكذلك، زيادة مخصصات قطاعات التعليم والصحة، فإن الجزء الأكبر من الفوائض المالية النفطية وظفت بشكل أساسي في ثلاث مجالات هي :

المجال الأول: إنشاء صناديق الاستقرار المالي وصناديق الأجيال القادمة.

عززت دول الخليجي العربي مدخراتها من خلال إنشاء صناديق الاستقرار المالي وصناديق الأجيال القادمة، حيث يُقدر أن الدول النفطية قد أدخرت حوالي ثلثي الإيرادات النفطية التي تراكمت لديها منذ عام 2002، ومما يعكس المستوى المرتفع للادخار بالنسبة لدول مجلس التعاون، نجد أن فائض الحساب الجاري لديها وصل إلى ما يزيد على 31.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 [4].

1- انظر ملحق رقم (7) .

2- Mohaddes K, Pesaran MH (2013): One hundred years of oil income and the Iranian economy: Acurse or a blessing? Cambridge Working Papers in Economics ،1302, University of Cambridge,2013.

3-عبد الكريم حمودي، اقتصاد دول "التعاون العربي " أمام تحديات تذبذب لأسعار النفط، الكويت، 2015.

4- حسبت من قبل الباحث من بيانات، سلسلة تقارير مجموعة سامبا المالية، الأفاق الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ، الرياض، مارس 2009، ص 2 .

وشكل هذه الزيادة نحو 15% من إجمالي الناتج المحلي لدول الخليج في عام 2011 حيث بلغت 194 مليار دولاراً في ذلك العام. وفي ظل فرضيات انخفاض أسعار النفط الحالية، فلقد انخفض فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات في دول مجلس التعاون الخليجي من 349 مليار دولار عام 2013 (20.5 % من الناتج المحلي المجمل) إلى 243 مليار دولار عام 2014 (14.4 % من الناتج المحلي الإجمالي)، كان من المتوقع أن يسجل عجزاً قدره 3 مليارات دولار عام 2015 و36 مليار دولار عام 2016 (1.3 % و4.9 % من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي) [1].

المجال الثاني: **تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية.**

حلت الأزمة الاقتصادية العالمية في وقت كان المركز المالي لدول مجلس التعاون الخليجي قوياً، كونه استفاد من سنوات الفوائض المالية الضخمة، فارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2002-2008 أسفر عن تزايد أحجام الفوائض في الحسابين المالي والتجاري؛ مما أدى تراكم ضخم للأصول الأجنبية [2].

ثم عاودت أسعار النفط للانخفاض في العامين التاليين 2009-2010؛ بسبب الأزمة المالية العالمية أواخر العام 2008، وأدت إلى انخفاض الاحتياطات الأجنبية في دول المجلس، حيث شكلت نسبة الانخفاض في عام 2009 حوالي 3% عن العام 2008.

وبسبب ارتفاع الأسعار مرة أخرى في الأعوام (2011-2012-2013). عادت الاحتياطات الأجنبية إلى معدلاتها الطبيعية حيث وصلت في العام 2013 إلى 887.81 مليار دولار. كما وصلت في العام 2014 حوالي 923.7 مليار دولار[3]. وذلك كما موضح الجدول التالي .

1- المستقبل الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

2- جاسم المناعي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات العربية: الايجابيات والإشكاليات والإصلاحات المطلوبة، مرجع سبق ذكره، ص 6 .

3- عبد الكريم حمودي، اقتصاد دول "التعاون العربي" أمام تحديات تذبذب لأسعار النفط ، مرجع سبق ذكره، ص12 .

جدول رقم (17-3)

الاحتياطات الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2002-2014) (ماعدا الذهب)

(مليار دولار)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البحرين	1.5	1.6	1.4	1.5	1.6	1.9	1.9	4.2
الكويت	7.0	9.8	9 3	7.6	8.4	9.5	11.8	16.7
عمان	2.37	2.36	3.2	3.6	3.6	4.4	7.1	9.5
قطر	1.1	1.2	1.5	2.9	3.4	4.6	5.5	9.41
السعودية	19.5	17.5	42.0	59.8	87.9	153.2	165.5	305.4
الإمارات	13.5	14.1	13.9	15.5	18.5	12.0	27.6	77.8
مجموع الدول	44.9	46.6	71.3	90.9	123.4	185.6	219.4	423.01
الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	–
البحرين	3.9	3.8	5.0	4.5	4.8	5.11	6.3	–
الكويت	17.2	20.3	21.3	25.9	28.8	32.1	35.1	–
عمان	11.5	12.2	13.0	14.3	14.3	15.9	16.3	–
قطر	9.48	17.9	30.1	15.6	32.0	41.0	43.2	–
السعودية	442.2	409.6	444.7	543.5	656.1	725.2	744.4	–
الإمارات	31.7	36.12	42.8	47.2	57.0	68.5	78.4	–
مجموع الدول	515.98	499.92	556.9	651	793	887.81	923.7	–

المصدر: إعداد الباحث من بيانات : التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة (2002-2014) ، صندوق النقد الدولي والمصارف المركزية ، ومجموعة سامبا المالية .

يلاحظ من خلال الجدول: أن هناك ارتفاعاً كبيراً في مستوى الاحتياطات الأجنبية الرسمية لأعضاء مجلس التعاون الخليجي وصل لأكثر من ثلاثة عشر أضعاف العام 2014، حيث كانت في عام 2002 حوالي 71.3 مليار دولار؛ لتصل إلى حوالي 923.7 مليار دولار في عام 2014، وكان الأكبر منها في شكل أصول أجنبية تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي، مع العلم أن المتوسط السعري للبرميل للعام 2014 كان يمثل 96.2 دولار للبرميل، وهذا الانخفاض كان يجب أن يؤثر على الاحتياطيات الأجنبية الرسمية بالانخفاض، ولكن للموقف السعودي في نوفمبر من العام 2014 أثر كبير، حيث أصرت على عدم تقليص إنتاجها، وذلك دفع الأسعار للصعود؛ لأنها تملك الحصة الأكبر في الأوبك، فلم تتأثر الاحتياطيات بانخفاض الأسعار، غير أن نقص البيانات الرسمية عن صناديق الثروة السيادية، يعني: عدم وجود تقديرات يعتمد عليها لتحديد قيمة

الأصول الموجودة في حيازة هذه الصناديق، وفيما يلي نوضح حجم الاحتياطات الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2014 ، وذلك من خلال الشكل التالي:

شكل (9-3)

الاحتياطات الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2014

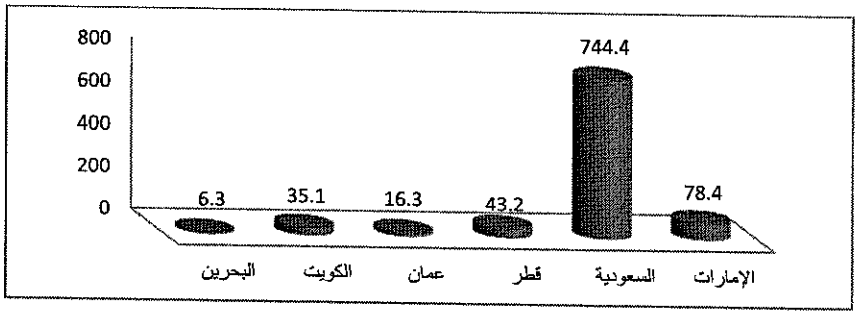

المصدر: البيانات حسبت من قبل الباحث استنادا للجدول رقم (17-3) .

وهذا ما جعلنا نبحث في حجم الحيازات من الأصول الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2014 فقط . الذي يوضحها الجدول التالي رقم (18-3).

الحيازات من الأصول الأجنبية الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2014 .

(مليار دولار)

الدولة	2014
الإمارات	• الصناديق السيادية : 1014 • البنك المركزي الإماراتي : 6.97
السعودية	• الصناديق السيادية : 743 • البنك المركزي السعودي : 6.6
الكويت	• الصناديق السيادية : 410 • البنك المركزي الكويتي : 28.36
قطر	• الصناديق السيادية : 170 • البنك المركزي القطري : 41.15
البحرين	• الصناديق السيادية : 11 • البنك المركزي البحريني : 57.64
عمان	• الصناديق السيادية : 19 • البنك المركزي العماني : 18.9
إجمالي الصناديق السيادية	2367 مليار دولار
إجمالي البنوك المركزية	159.62 مليار دولار

المصدر: معهد التمويل الدولي ، ومجموعه سامبا المالية ، معهد الصناديق السيادية 2014 .

يلاحظ من الجدول: أن حجم الأصول الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الاحتياطات الرسمية للعام 2014، مجمعة في إجمالي الحيازات من الأصول الأجنبية الرسمية التي كانت في إجمالي الصناديق السيادية لدول المجلس والتي تُقدر بنحو 2367 مليار دولار، وكانت الحيازات لدى البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي مجمعه بحوالي 159.62 مليار دولار، وهي ممثلة في الصناديق السيادية والبنوك المركزية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

فيلاحظ أن الإمارات تمتلك حوالي 1014 مليار دولار من إجمالي الصناديق السيادية، والبنك المركزي الإماراتي 6.97 مليار دولار وهي تمثل أكبر الدول في الحيازات من الأصول الأجنبية، ثم تليها المملكة السعودية حيث مثلث إجمالي صناديقها 743 مليار دولار، أكبرها ممثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي وصندوق الاستثمارات العامة، ويمتلك البنك المركزي السعودي حوالي 6.6 مليار دولار، ثم تليها الكويت بصندوقها السيادي الممثل بالهيئة العامة للاستثمار بحيازة قدرها 410 مليار دولار.

في حين أن البنك المركزي الكويتي يملك 28.36 مليار دولار، ثم قطر وصندوقها السيادي هيئه قطر للاستثمار حيث يمتلك نحو 170 مليار دولار في حين أن البنك المركزي القطري حاز على حوالي 41.15 مليار دولار، تم البحرين وصندوقها السيادي ممتلكات القابضة حيث تمتلك حوالي 11 مليار دولار، وحاز البنك المركزي البحريني على ما يقارب من 57.64 مليار دولار، ثم أخيرا تأتي سلطنة عمان بحيازات من الأصول الأجنبية بصندوقها السيادي صندوق الاستثمار العماني بحوالي 18.9 مليار دولار من الحيازات الأجنبية، بينما بلغت حيازة البنك المركزي العماني حوالي مليار دولار.

بذلك فإن الدور الذي تلعبه هذه الصناديق يتمثل في تسهيلها لعملية تحويل صدمة أسعار النفط إلى سياسة نقدية، وفي نهاية الأمر إلى سياسة تتصل بالأسعار وسعر الصرف، فعندما تتم عملية التعقيم في الجانب المالي استجابة للارتفاع في أسعار النفط، أو العكس في حالة انخفاض أسعار النفط، من خلال هذه الصناديق يكون العبء على السياسة النقدية خفيفاً عندما يكون سعر الصرف هو المرتكز الاسمي، بينما يقع عبئ السياسة على السلطات المالية فإن زيادة أو نقصان حجم الصندوق يمكن أن يكون فعالاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي [1].

1- حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، جامعة الجزيرة ، قسم الاقتصاد، السودان، 2007، ص 23- 24 .

المجال الثالث: تراجع ملموس في مديونية القطاع العام.

لم تستخدم دول مجلس التعاون الفوائض في سداد الديون؛ باستثناء السعودية التي قامت بسداد جانب كبير من ديونها التي تراكمت خلال عقد التسعينات، نتيجة عجز موازناتها، ومع ذلك فقد حدثت زيادة حادة في اقتراض القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للحكومة، ودفع ذلك أحجام الدين الخارجي الكلية بشدة خلال السنوات القليلة الماضية.

والجدير بالذكر: حيث أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي لا تتحمل أي ديون سيادية بما فيها السعودية والكويت، والدول الأربع الأخرى تتحمل عبء من هذه الديون بأحجام طفيفة[1].

والجدول التالي يوضح إجمالي الدين الخارجي لدول المجلس الخليجي .

جدول (19-3)

إجمالي الدين الخارجي لدول الخليج العربي للفترة (2005-2014)

(مليار دولار)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السعودية	32	32	58	76	60.2	44.5	37.3	22.3	16.3	11.8
الإمارات	41	82	133	150	150.4	122.7	185	130	140	141
قطر	4.0	3.8	3.4	3.3	7.7	17.9	19.3	24.1	23.9	20.4
الكويت	15	22	42	46	7.1	7.2	6.9	7.3	9.3	5.2
عمان	3.7	3.9	4.0	5.9	7.7	7.1	8.2	9.2	9.8	10.7
البحرين	7	9	27	30	35.8	64.9	84.3	104.7	100.2	100.2
إجمالي المجلس	102.7	152.7	267.4	311.2	268.9	264.3	339.8	297.6	299.5	289.3

المصدر: Institute Of International Finance (IIF)

1- تقارير مجموعة سامبا المالية، الأفاق الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، مارس 2009، ص17 .

يلاحظ من الجدول: أن إجمالي الدين الخارجي المجمع لدول الخليج العربي كان في عام 2005 ما يقدر بحوالي 102.7 مليار دولار، ووصل إلى 311.2 مليار دولار في العام 2008، ويعزو ذلك في جزء كبير منه إلى الطفرة في الاقتراض من جانب البنوك في دول مجلس التعاون، خاصة في السعودية والإمارات؛ لتمويل محافظها من القروض المحلية، وازدياد الإقراض من جانب المؤسسات المملوكة للدولة. فلقد وصلت في العام 2014 حجم المديونية لدول المجلس إلى حوالي 289.3 مليار دولار، وبالرغم من هذه الزيادة فإن نسبة مديونية دول المجلس منخفضة بمعظم المقاييس، وما زالت دول المجلس في وضع ائتماني قوي على أساس صافي. علاوة على أن تردي الأوضاع المالية في الأسواق المالية العالمية قد زادت المخاطر إزاء إمكانيات إعادة تمويل الدين. وذلك كما يوضح الشكل التالي :

شكل (10-3)

إجمالي الدين الخارجي لدول الخليج العربي للفترة للعام 2014

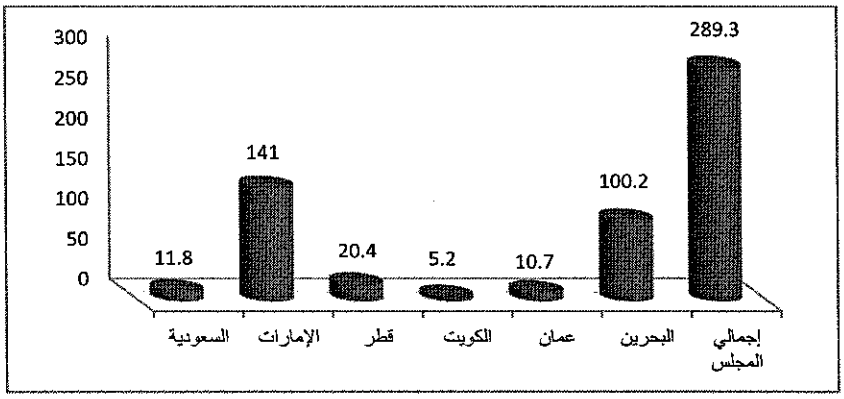

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات للجدول رقم (19-3) .

- من التأثيرات الايجابية الأخرى للفوائض المالية المترتبة على ارتفاعات أسعار النفط، زيادة تحويلات العمالة العربية[1]؛ التي تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، كما انعكست هذه التأثيرات كذلك في زيادة التجارة والسياحة والاستثمارات البينية [2].

1- انظر ملحق رقم (8) .

2- جاسم المناعي، أثر أسعار النفط على الإقتصادات العربية ايجابيات وإشكالات، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

- شملت الآثار الايجابية، جراء تحسن أسعار النفط، تحسن أداء المصارف الخليجية، ونمو إرباحها إضافة إلى انتعاش أسواق الأسهم الخليجية والبورصات إلى حد كبير، مقارنة بالفترة الماضية؛ خاصة السعودية والكويت، حيث نمت أرباح البنوك الخليجية في المتوسط (10-25%) خلال الربع الأول من العام 2008، وأيضاً شهدت أسواق الأسهم عام 2007 والربع الأول من العام 2008 تحسنا ملحوظا في نمو الأرباح والأصول في العديد من المؤسسات الكبيرة [1] .

وكذلك، بلغت أرباح البنوك الخليجية في العام 2014 حوالي 30.3 مليار دولار، بنسبة زيادة 13.8%، ويعزو السبب في ارتفاع الأرباح إلى توسعات البنوك بأنشطة التمويل بدخولها في تمويل المشاريع الحكومية، والتي أدت إلى زيادة وتيرة طرح المشاريع التنموية في دول مجلس التعاون[2].

- تحسن أوضاع الميزان التجاري لدول مجلس التعاون إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، حيث حقق الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي فائض مقداره 93 مليار دولار للعام 2000، ثم ارتفع من 221 مليار دولار عام 2007 إلى 332 مليار دولار في عام 2008، وهو ما يمثل نحو 31% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008، بالمقارن إلى نحو 27.5% عام 2007 [3].

ولقد حققت دول الخليج العربي فائض في الميزان التجاري في العام 2009 حيث بلغ 149.4 مليار دولار، وفي عام 2010 بلغ 268 مليار دولار، دول الخليج وأيضاً في العام 2011 فبلغ 470 مليار دولار، وفائضاً في العام 2012 بلغ 502 مليار دولار، وكذلك، في عام 2013 بلغ نحو 469 مليار دولار، كما بلغ فائض الميزان التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2014 حوالي 384.8 مليار دولار[4].

1- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، مؤشرات أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الاقتصادي الفصلي، مايو 2008، ص 5- 6 .

2- أحمد فتحي، القطاع المصرفي السعودي الأكثر ربحية والإماراتي الأعلى نمواً، دار الكويت للنشر، الكويت، 2015.

3- التقرير الاقتصادي الخليجي، مركز الخليج للدراسات التابع لدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، اتفاقية التجارة الحرة لدول الخليج، 2005-2006، ص 1-5 .

4- تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، لمحة إحصائية، الإمارات، 2014، ص24 .

- شهدت هذه الدول تحسناً ملحوظاً في الفارق بين الإيرادات والمصروفات إلى عام 2008، حيث ارتفع فائض الموازنات العامة من 21.8 مليار دولار إلى نحو 238 مليار دولار في العام 2008 [1]. ثم انخفض حتى بلغ 36.4 مليار دولار في عام 2010، ثم عاود الارتفاع حتى بلغ 173 مليار دولار في عام 2011، أي: ما يعادل 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي. ثم في عام 2012 بلغ 205 مليار دولار، ثم تراجع فائض موازنات دول التعاون من 182 مليار دولار في 2013[2]، إلى أن بلغ ذلك التراجع 24 مليارا فقط عام 2014 [3].

- استخدام العائدات النفطية؛ لتمويل خدمات أساسية للحكومات ومن أهمها: دعم أسعار المشتقات النفطية، وتغطية خسائر بعض المؤسسات الحكومية، والإنفاق في قطاعات التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات الأخرى [4].

- تحمل أسعار النفط في طياتها بعض المنافع على المدى البعيد: كالتشجيع على المزيد من النشاطات الاستكشافية، وزيادة الاستثمار في المصادر البديلة للطاقة، وتحسين أساليب المحافظة على الطاقة [5].

2- الآثار السلبية.

تتمثل هذه الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على اقتصادات دول الخليج العربي فيما يلي:

أ- التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة: أدى إلى تدهور المستوى المعيشي للكثير من الأفراد، لكن تأثير ارتفاع المعيشة يتعدى في الواقع تدهور المستوى المعيشي للأفراد، ولعل الأمر الأكثر سلبية هو ارتفاعات الأسعار وزيادة التضخم قد أضعف من القدرة التنافسية لكثير من دول المنطقة في سعيها لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية [6].

1- حبيب محمود، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، مجله جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 29، العدد 2، دمشق، 2007، ص 72-74 .

2 - انظر ملحق رقم (9) .

3- تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة ، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون، الرياض، العدد الثاني، 2014 ، ص 38 .

4- فراس جابر، إياد الرياحي، دراسة مقارنة الأنظمة الضريبية في ست دول عربية، دار الشروق للنشر والتوزيع ، بيروت، 2014، ص19 .

5- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، قطاع النفط والغاز، مرجع سبق ذكره، ص 254 .

6-صلاح الدين حامد، أسباب ارتفاع أسعار النفط الخام، في السوق العالمية وانعكاساتها الإقتصادية، جريدة الصباح، العدد 27926، 15/5/2008.

ب- التأثير السلبي في وضع الميزان التجاري، وازدياد مدفوعات الاستيراد؛ بسبب اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على السلع الاستهلاكية المستوردة، مما يؤدي إلى تآكل مردودات تصدير النفط، وفقدان القدرة على الإنفاق الحكومي الذي لابد منه في مجال البنى الأساسية والضمان الاجتماعي[1].

ج- المضاربات في الأسهم والعقارات، حيث أن زيادة السيولة بشكل كبير أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في التعامل بالأصول المالية والعقارية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل غير طبيعي؛ نتج عنة فيما بعد حركات تصحيحية حادة ومؤلمة، كما نشهدها اليوم في عدة بورصات عربية [2].

د- عودة هيمنه القطاع العام على النشاط الاقتصادي وتقليل دور القطاع الخاص[3].

هـ- ارتفاع أسعار النفط على المدى الطويل يؤدي إلى ركود اقتصادي، وانخفاض الطلب على النفط، والبحث عن مصادر طاقة بديلة عن النفط الخام، وتطوير كفاءة تكنولوجيا الطاقة لمواكبة العصر، الأمر الذي سيلحق بالغ الأذى باقتصادات دول الخليج العربي[4].

و- احتمالات تراخي جهود الإصلاح ، حيث أن زيادة النفقات الجارية خاصة فيما يتعلق بالأجور والرواتب والمنح والإعانات، قد تضعف سياسة الترشيد وتقلل من أهمية الانضباط المالي، وتزيد من هيمنة القطاع العام[5].

ز-عرقلة عملية التنمية الاقتصادية: هدف حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الأول سيكون تأمين الموارد لتغطية عجز ميزانها التجاري بدلا من توجيه الفوائض الاقتصادية المحققة في بعض القطاعات نحو عملية التنمية الاقتصادية، من خلال إقامة مشاريع جديدة تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي[6].

1- حبيب محمود، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره ، ص 73 .

2- محسن فارس الحسين، محاضرة بعنوان، أثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العربي، المركز الثقافي العربي، جب رمله، سوريا، 21/12/2008 .

3- صلاح الدين حامد، أسباب ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية، وانعكاساتها الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص34 .

4- صادق ملحم، هبوط أسعار النفط: أسباب ونتائج، مؤسسة شهيد فلسطين، فلسطين، 2015، ص122.

5 -جاسم المناعي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصادات العربية: الايجابيات والإشكاليات والإصلاحات المطلوبة، مرجع سبق ذكره، ص 8 .

6- فراس جابر، إياد الرياحي، دراسة مقارنة الأنظمة الضريبية في ست دول عربية، مرجع سبق ذكره ، ص27 .

ح- حدوث خلل في رصيد العملات الأجنبية: فإن ارتفاع أسعار النفط مع ازدياد الطلب عليه، وانخفاض إنتاجه محليا سيؤدي إلى ازدياد كلفة الاستيراد من النفط على نحو كبير، مما يؤدي إلى زيادة استنزاف العملات الأجنبية للخارج لتغطية الاستيراد، وبدورة يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية [1].

ط- هناك آثار سلبية للتذبذب في الأسعار العالمية للنفط يمكن أن تمتد إلى السياسة النقدية، وأسعار الصرف، وهذا بدورة يوثر في السياسات النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي بصورة مباشرة من خلال التذبذبات في الانسيابات الخارجية، وبصورة غير مباشرة من خلال الاستجابة للصدمات النفطية المحتملة، وهذه المتغيرات بدورها ستؤثر على أسعار الصرف المرتبطة بأسعار النفط؛ مما يؤدي إلى وجود علاقة مع اقتصادات دول الخليج تؤدي إلى ظهور ظاهرة التضخم الاقتصادي[2].

2- تأثير انخفاض أسعار النفط في اقتصادات دول الخليج العربي:

لا تزال دول مجلس التعاون تعتمد على النفط على نحو كبير، فعام 2014 شكّل ما نسبته 69% من مجموع صادراتها و84% من مداخيل ميزانياتها، و33% من ناتجها المحلي الإجمالي[3].

وكذلك، نسبة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون سجّلت ارتفاعًا في السنوات القليلة الماضية، إلّا أن نموّ هذا القطاع وتوسعه لا يزال مرتبطًا بطرائق مباشرة، أو غير مباشرة، بالقطاع النفطي ودورة أسعار النفط، من خلال آلية الإنفاق الحكومي، إضافة إلى نسب التركز التي لا تزال عالية في الصادرات، وفي مداخيل الدول من النفط .

ويمكن أن تتأثر دول مجلس التعاون بانخفاض أسعار النفط من خلال ثلاث قنوات رئيسة هي : قناة الدخل والإنفاق، وتفارق الدورات الاقتصادية وسعر الصرف، وفيما يلي سنتحدث عن تلك القنوات تباعاً:

1- Tishreen University Journal For Studies and Scientific Research, Economic and Legal Sciences Series Vol , (29) No , (2) , 2007 , p72-74.

2- حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3-"GCC: Strong Diversified Growth, Limited Risks, " IIF, 4/ 5/ 2014.

أ- قناة الدخل والإنفاق :

هي قناة التأثير التقليدية والمباشرة ، ولو بقي سعر البرميل الواحد من النفط 60 دولاراً فترةً زمنية طويلة، فستتأثر دول مجلس التعاون تأثّراً سلبيًّا بدرجات متفاوتة، وذلك بحسب درجة الاعتماد على النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي إيرادات المالية الحكومية، وسعر النفط التعادلي للميزانيات الحكومية، والاحتياطيات المتوافرة لهذه الدول. وسيكون ثمّة عجز في الميزانيات في حال بقاء الأسعار تحت السعر التعادلي للميزانيات عند مستويات الإنفاق الحالية، وبعض الضغوط على الحسابات الجارية، وتحولات في وجهة تدفقات رؤوس الأموال، وذلك بحسب صندوق النقد الدولي[1]، وقد يصل العجز في الميزانية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بالنسبة إلى عامي 2015 و 2016، إلى 10.1- % و 6.3- % على التوالي، والى 16.4- % و 12.4-% في سلطنة عمان على التوالي أيضًا، وقد يصل العجز في الحساب الجاري عام 2015 حسب التقديرات إلى 7.4-% في المملكة العربية السعودية، والى 11.1-% و 9.3-% في سلطنة عمان عامي 2015 و 2016 على التوالي كذلك.

ولكنّ الدول التي تمكّنت من بناء احتياطيات جيّدة من الارتفاعات سابقًا في أسعار النفط، ستتمكن من تمويل العجز من صناديق التحوط (السيادية). وذلك رغم استمرار انخفاض الأسعار في المدى البعيد سيشكل تحديًا لاستمرارية الإنفاق الحكومي في هذه الدول، وربما يضع ضغوطًا كبيرةً تضطر في إثرها بعض الدول إلى خفض برامج الإنفاق الاجتماعي التي اعتمدتها بعد ثورات الربيع العربي. ولكنّ دول مجلس التعاون العالية الكفاءة الإنتاجية يمكنها التلاؤم مع هذه الأوضاع وتحمّل انخفاض أسعار النفط [2].

ب- قناة تفارق الدورات الاقتصادية :

من تبعات استمرار انخفاض الأسعار وإنتاج الوقود الصخري في الولايات المتحدة، أنه ربما يضع دول مجلس التعاون على الجانب المنحدر من الدورة الاقتصادية، بمعني آخر: أن انخفاض أسعار النفط يؤدّي إلى تباطؤ نسبي في دول مجلس التعاون، مقابل رواج نسبي في الولايات المتحدة. وفي حال حدوث هذا الأمر، فإنه سيؤجج وضع الدورة الاقتصادية بين الطرفين (أي: توسيع الهُوَّة)، وربما يؤدّي إلى تفارق جديد في الدورات الاقتصادية بينهما، ولكنه هذه المرة

1- "World Economic Outlook (WEO)," International Monetary Fund, at:2015.

2- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، الدوحة، قطر، 2015، ص 13.

سيكون في عكس اتجاه التفارق الذي شاهدناه في الدورة النفطية سابقًا، إذ كانت دول مجلس التعاون في حالة رواج مقابل تباطؤ نسبي في الولايات المتحدة [1].

ويؤدّي تفارق الدورات الاقتصادية، في حال ربط العملة، إلى تضارب في السياسات النقدية بين دولة عملة الربط والدولة التي تربط عملتها بها، مع وجود آثار قد تزعزع استقرار الإقتصادات الوطنية، لأنّ السياسات الاقتصادية المطلوبة في حالات الرواج تختلف عن السياسات المطلوبة في حالات الركود[2]. وهذا ما جرى بالفعل في دول مجلس التعاون خلال دورة الرواج والدورة التضخمية التي صاحبتها في النصف الثاني من العقد الماضي.

فبدلًا من إتباع سياسات نقدية انكماشية، ورفع أسعار الفائدة لتهدئة التوقعات التضخمية، والإبقاء على معدلات التضخم تحت السيطرة لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي، ومن ثمّة الاستقرار الاقتصادي، اتبعت البنوك المركزية الخليجية سياسات نقدية توسعية على نحوٍ كبير في ذروة دورة الرواج، وارتفاع حالات الإحماء، ومعدلات التضخم في الإقتصادات المحلية، وقد اضطرّت إلى ذلك؛ بسبب استيراد السياسة النقدية التوسعية للاحتياطي الفدرالي الأميركي بالنظر إلى عامل الربط بالدولار الأميركي، وهو ما أدّى إلى زيادة ارتفاع حالات الإحماء في الاقتصادات، وتراكم فوائض السيولة الهيكلية في أسواق النقد، ونموّ مفرط في عرض النقد ومنح الائتمان، وارتفاع في معدلات التضخم، وفقاعات في أسواق الأصول للأسهم (الأسهم عام 2006، والأسهم والعقار عام 2008)، إضافة إلى مضاربات بشأن عملات دول مجلس التعاون، كما شهدنا ذلك في الفترة 2008– 2007، وهي الفترة التي سبقت انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008 [3].

ومع احتمال انكماش اقتصادات دول مجلس التعاون وانخفاض أسعار النفط، ربما يكون ثمّة رواج نسبي أو تعافٍ بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ومع توقعات قرب رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في السنوات اللاحقة للدراسة، والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اعتمدها الاحتياطي الفدرالي الأميركي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، فإن ذلك سيأتي في وقت غير ملائم بالنسبة إلى دول مجلس التعاون المقبلة على تباطؤ، وهي ليست في حاجة إلى رفع أسعار الفائدة حاليًّا، ولكنّ البنوك المركزية الخليجية سوف تتبع خطوات الاحتياطي

1– مؤتمر منتدى العلاقات العربية الدولية ، الدوحة ، قطر ، 2014 .

2– Khalid R. Alkhater & S. Basher "The Oil Cycle, the Federal Reserve, and the Monetary and Exchange Rate Policies of Qatar," Middle East Development Journal, 2015.

3– E. Elsamadisy & K. Alkhater & S. Basher, "Pre – Versus Post – Crisis Central Banking in Qatar," Journal of Policy Modeling, vol. 36, no. 2 (2014), pp. 330 – 352.

الفدرالي الأميركي على أي حال وفي جميع الأوضاع، كما عمدت إلى ذلك تاريخيًّا، سواء كان ذلك ملائمًا لأوضاع اقتصاداتها المحلية أو غير ملائم لها.

والواقع أنّ دول مجلس التعاون لم يسبق لها أن استخدمت السياسة النقدية المبادرة Proactive monetary policy لإدارة الدورة الاقتصادية، ولكنها اكتفت عوضًا من ذلك باستخدام سياسات ردّات فعل مالية Reactionary fiscal policy؛ لمواجهة تقلبات أسعار الطاقة والدورة النفطية، أي: خفض الإنفاق الحكومي في حال تقلّص مداخيل النفط، وزيادته في حال ارتفاعها [1].

فهذه السياسة النقدية تبقى غير منسجمة مع الدورة الاقتصادية المحلية، لأنها مرتبطة بسياسة نقدية خارجية مصمَّمة لاقتصاد مختلف، يمرُّ بأوضاع مختلفة، ودورة اقتصادية مختلفة. وهذا الأمر مؤشر يدل على تغيُّر في الأسس الاقتصادية Economic fundamentals. وتحولات هيكلية في الاقتصاد العالمي. فأهداف السياسات النقدية بين الطرفين (الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون) كانت منسجمة خلال العقود الأولى للتنمية حتى بداية العقد الماضي؛ بسبب توافق الدورات الاقتصادية بينهما، ولكنّ تفارق الدورات الاقتصادية الذي استجدّ بينهما أدّى إلى تضارب بينهما في أهداف السياسات النقدية [2].

ت- قناة سعر الصرف:

التثبيت الجامد لسعر الصرف أمام الدولار الأميركي، فإن تأثير الصدمات الخارجية، سواء كانت ناتجة من تقلبات أسعار النفط أو من تقلبات سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى، يمرّر على نحوٍ كامل إلى الاقتصادات المحلية، إذ لا يمكن استخدام سعر الصرف أداة تصحيح اقتصادي لامتصاص الصدمات أو لتخفيف حدّتها. ففي هذه الحالة إن انخفضت مداخيل النفط من الدولار الأميركي، فهذا يعني: انخفاضًا موازيا في مداخيل النفط بالعملة المحلية. ولكن في حالة مرونة سعر الصرف، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية، أو خفضها، أمام الدولار الأميركي يعني ارتفاعًا نسبيًّا في مداخيل النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الأميركي، وهذا يخفّف حدّة انخفاض مداخيل النفط بالنسبة إلى الميزانيات الحكومية، ويُتيح سقفًا أكبر للإنفاق الحكومي من شأنه أن يدعم النشاط الاقتصادي المحلّي.

1- Cevik, "Desynchronized: The comovement of non-hydrocarbon business cycles in the GCC," International Monetary Fund, 1/ 12/ 2011.

2- K. Alkhater, "The Monetary Union of the Gulf Cooperation Council and Structural Charges in the global economy: Aspirations, challenges, and long – term strategic benefits," Arab centre for Research and Policy studies, Doha – Qatar (May 2012).

ولكن ينبغي الإشارة أيضًا إلى أنّ هذا الاحتمال يمكن أن تكون له تكلفة متمثّلة بارتفاع التضخم المستورد في الحالات العادية؛ ولذلك يجب قياس المنفعة المتوقعة مقابل التكلفة، وترجيح كفّة من إحدى الكفتين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الخفض المتحكم فيه (من جهتي الدرجة والتوقيت) قد يأتي بنتائج إيجابية، والى أنّ مخاطر التضخم المستورد تعُدّ منخفضة في هذه الفترة ؛ بسبب انخفاض الأسعار الدولية وأسعار النفط، وحالة الركود التي يعانيها الاقتصاد العالمي. فسعر الصرف أداة مهمّة لإدارة الاقتصاد الكلّي، وهو من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث المكوّنة للإطار العامّ المعزّز للاستقرار في الاقتصاد الكلّي.

ويُفترض تفعيل سعر الصرف أداةً لإدارة الاقتصاد الكلّي من أجل مضاعفة الاستفادة من هذه السياسات المذكورة، وإدارة الاقتصاد بالكفاءة المطلوبة، وبأقل تكلفة ممكنة. ففي حال ارتفاع معدلات التضخم المستورد والناتج من خلال قناة سعر الصرف – Exchange rate pass through، يمكن رفع قيمة العملة المحلية؛ لمكافحة هذا النوع من التضخم. وفي حال الحاجة إلى حفْز الصادرات ودعم التنافسية، يمكن خفض قيمة العملة المحلية. ولذلك يوجد في هذا السّياق أفضلية نسبية لروسيا، مقارنة بدول مجلس التعاون. فمرونة سعر صرف الروبل تخفض حدة التأثير السلبي لانخفاض مداخيل النفط في الميزانية الروسية. وفي هذا السياق، ثمّة أفضلية لربط العملة بسعر النفط بدلًا من الدولار [1].

وإذا كان الهدف هو تحقيق الاستقرار في مداخيل الدول من النفط، أو على الأقل إدخاله ضمن الربط بسلّة عملات لشركاء دول مجلس التعاون التجاريين والماليين؛ من أجل تحقيق أكبر قدر من الاستقرار في مداخيل الحكومات من النفط، إضافة إلى استخدام سعر الصرف أداةً لإدارة الاقتصاد الكلّي، وتهدئة التوقعات التضخمية، واحتواء معدلات التضخم في فترة الرواج وارتفاع أسعار النفط، وتوسعة حيز الإنفاق الحكومي نسبيًّا، وحفْز النمو خلال دورات الانكماش عند انخفاض أسعار النفط [2]. ربما يكون من المفيد إجراء مراجعة نقدية لمبررات ربط عملات دول مجلس التعاون بالدولار الأميركي. فما هي مبررات هذا الربط ؟

1- J. Grether & N. Mathys, "Is the world's economic centre of gravity already in Asia?" Area – Wiley online Library, vol. 42, no. 1 (2009), pp. 47 – 50 .

2- D. Quah, "The Global Economy's Shifting Centre of Gravity," Global Policy, vol. 2, no. 1,2013, pp. 3 – 9 .

- إيجاد مثبت اسمي يجرى من خلاله استيراد المصداقية في السياسة النقدية من الولايات المتحدة الأميركية مع معدلات تضخم منخفضة ومستقرة، وهذا يتطلب عدة ركائز أساسية هي:

- **المصداقية:** فقد كان للاحتياطي الفدرالي الأميركي مصداقية في تحقيق أهدافه (النمو، وخفض معدلات التضخم والبطالة)، ولكنها تآكلت منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008، إذ استخدم الاحتياطي الفدرالي كلّ ما في ترسانته من أدوات لاجتناب الركود وحفْز النمو، ولكن من دون جدوى. فاتبع ما يسمى بسياسة نقدية غير تقليدية، خفض من خلالها أسعار فائدته حتى وصل بها إلى الصفر ولكن من دون جدوى أيضًا، ثمّ بدأ بعد ذلك برامج التسيير الكمي؛ لضخ كميات كبيرة من السيولة غير المسبوقة في أوصال الاقتصاد الأميركي لحفْز النمو، ولكن من دون نتائج تُذكر حتى الآن بعد انقضاء ستة أعوام.

فلا يزال الغموض يكتنف مستقبل تعافي الاقتصاد الأميركي، ولا تزال ثمّة بعض المخاطر للدخول في حالة تراجع للأسعار. إضافة إلى الصعوبات والتبعات غير المعروفة التي قد تترتب على عملية الخروج من هذه السياسة النقدية غير التقليدية. وهكذا، فإن المصداقية في هذا السِّياق، فُقدت في عُقْر دارها [1].

- **استيراد معدلات تضخم منخفضة ومستقرة:** إنّ معدلات التضخم في الولايات المتحدة كانت بالفعل بين الانخفاض والاعتدال خلال العقد الماضي. غير أنّ نقْل السياسة النقدية الأميركية إلى دول مجلس التعاون أدّى إلى معدلات تضخم مرتفعة في هذه الدول، وقد كان ذلك بسبب تضارب في أهداف السياسات النقدية بين الطرفين بالنظر إلى تفارق الدورات الاقتصادية بينهما. حيث ارتفعت معدلات التضخم في دول المجلس حتى وصلت ذروتها خلال الفترة 2007-2008، وراوحت في جلّ دول المجلس، بوجهٍ عامّ ما بين 10% و 17%. وقد اقترن ارتفاع معدلات التضخم بمضاربات في أسعار صرف عملات دول مجلس التعاون في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية (2007-2008).

أمّا سبب المضاربات يرجع إلى أنّ الأسواق كانت تنظر بعين الشكّ إلى صدقية عملية الربط بالدولار، والى قدرة البنوك المركزية الخليجية على التحكم في أسعار الصرف الثابتة (مستوى القيم المستهدفة) في المستقبل بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وكانت تتوقع أن يجبر ارتفاع معدلات التضخم البنوك المركزية الخليجية على رفع قيم عملاتها أو فكّ الربط بالدولار، حتى انفجرت الأزمة

1- Frankel, "Peg the export price index: A proposed monetary regime for small countries," Journal of Policy Modeling vol. 27, no. 4 (June 2005), pp. 495 – 508 .

المالية العالمية عام 2008 بانعكاساتها على دول المجلس، وخروج رؤوس الأموال المضاربة. وهذا أكبر دليل على ضعف المصداقية في السياسة النقدية المستوردة [1].

*** تحقيق الاستقرار في مداخيل الدول من النفط المقومة بالدولار الأمريكي:**

وهو تحقيق الاستقرار في مداخيل الدول من النفط، تحدّيًا يعرضه لفقدان صلاحيته. وخلال العقد الماضي تنامي بروز علاقة عكسية قوية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار الأميركي، فكلّما ارتفعت أسعار النفط انخفض سعر صرف الدولار الأميركي تجاه العملات الرئيسة الأخرى، وكلّما ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي انخفضت أسعار النفط (والعكس صحيح أيضًا)، فلم يعُد الربط بالدولار يحقّق الاستقرار في مداخيل النفط، حيث أنّ مداخليه تتذبذب بقدر ما يتذبذب سعر صرف الدولار الأميركي، وسعر صرف الدولار متقلب وغير مستقر مقابل العملات العالمية، وأسعار المواد الأولية، وهو ما يؤدّي إلى عدم تحقيق الهدف المذكور [2].

رابعاً: آليات انتقال الصدمة النفطية إلى الاقتصاد الحقيقي لدول الخليج العربي.

هنالك ثلاثة آليات أو قنوات يمكن من خلالها أن تنتقل آثار الطفرة أو هذه الصدمة إلى الاقتصاد الحقيقي في دول الخليج العربي، نذكرها تباعاً على النحو التالي:

أ- جانب العرض:

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة إيرادات الدولة، وهذه تنعكس في زيادة الاستثمارات العامة والإنفاق الجاري الذي يحفز القطاع الخاص على زيادة استثماراته، وهذه جميعها تؤدي إلى زيادة العرض في الاقتصاد. ونظراً لغياب خطة أو رؤية تنموية واضحة فقد كانت مبادرات القطاع الخاص تتجه عادة إلى مجالات الربح السريع والمضاربة؛ مما يفاقم من الدورات الاقتصادية التي تشهدها هذه المجتمعات. فإن الطفرة النفطية في عام 2008، قد أدت إلى انطلاق استثمارات كبيرة للقطاع العقاري، وما صاحبة من أنشطة.

وبعكس انخفاضات الأسعار الحالية، رغم أن هذا القطاع يصنف عادة ضمن القطاعات الخدمية التي ينبغي أن توفر الوسائل والبيئة للقطاعات الإنتاجية الحقيقية، فإن هذه القطاعات

1- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

2- عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل الجزائر، 2015، ص 3 .

الخدمية استأثرت بالقسط الأعظم من الاستثمارات، مما ولد ظاهرة (الفقاعات العقارية)* في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد صاحب ذلك فقاعة أخرى لا تقل خطورة، ألا وهي أسواق الأسهم، التي كانت القائد فيها أسهم الشركات العقارية أو تلك اللصيقة بها؛ بما فيها مؤسسات التمويل التي كانت تركز على التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري والإنشائي [1].

وعندما بدأت بعض دول الخليج العربي تشهد حركات تصحيحية في أسواق الأسهم وأسواق العقارات، فإن حجم الفائض من العرض بدأ يظهر بوضوح، وينبغي التذكير هنا: أن هذه ليست المرة الأولى التي ترتبط فيها الطفرة النفطية بطفرة في العرض، تتركز بشكل أساسي في القطاع العقاري، فقد حدث ذلك في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينيات من القرض المنصرم، ثم في النصف الأول من التسعينيات من القرن ذاته، ثم من العام 2003 وحتى الربع الثالث من العام 2008.

ولقد أدت الطفرة النفطية إلى رجوع عقلية وسلوك المغامرة في الإقتصادات الخليجية، إذ لجأ عدد كبير من الموطنين إلى ضخ مدخراتهم في أسواق الأسهم والعقارات، والى رهن ممتلكاتهم والاقتراض المفرط لتمويل السلوك المضاربي. كما أدى تضخم الثروات الورقية إلى تفشي ظاهرة الاستهلاك المظهري التي ينفق فيها المواطنين أرقاما خيالية على الاستهلاك الجالب للشهرة، مثل: اقتناء أرقام الهواتف أو السيارات المميزة وبأرقام خيالية، وقضاء الإجازات الباذخة ...الخ[2].

وبعد أن كان هذا السلوك المضاربي يقتصر على قليل من الناس، فإن النجاح المبدئي قد جرف معظم شرائح المجتمع إلى هذه المغامرة ، حتى ذوي الدخل المحدود منهم. كذلك، فقد تطلبت حركة التشييد الكبيرة والسريعة عودة لظاهرة العمالة الأجنبية والخلل السكاني، وتأجيل متواصل لقضية توطين أسواق العمل، واستنزاف البيئة من خلال حركة البناء والهدم والمخالفات، ناهيك عن هدر الموارد وذلك من خلال بروز الوحدات السكنية الخالية التي ستعتبر ولا شك استثمارا سيئا أو سلبيا، وقد بدأ يسود رأي أخذ طريقة إلى التشريع والتنفيذ، ينادي بضرورة فتح باب التملك العقاري

---

*- بيع الأصول والسلع والمنتجات بسعر أكبر من قيمتها الأصلية وظهور الاقتصاد بحجم أكبر بكثير من قدراته وقيمته الجوهرية .

1-عبد الرازق الفارس، الانعكاسات الإقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي ، السنة 32، العدد 363، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو 2009، ص 42-44.

2- عدمان مريزن، الأزمة المالية العالمية كنتاج لازمة سلوك استهلاكي والحل البديل، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2014، ص 13.

للأجانب، باعتبار أن ذلك يشجع الاستثمار الأجنبي، ويزيل العوائق أمام الشركات الدولية للقدوم إلى المنطقة، ويجعل دول الخليج أكثر توافقاً مع المعايير والممارسات الدولية.

ولم يقتصر هذا الانفتاح على الدول أو المناطق التي هي في حاجة إلى مثل تلك الاستثمارات، بل أيضا شمل الدول والمناطق ذات الاحتياطيات الهائلة في الموارد الكربوهيدراتية (النفط والغاز) والاحتياطات المالية أيضا، مثل: قطر وأبو ظبي [1].

وتظهر التجارب الأولية في المناطق التي طُبقت فيها مثل هذه السياسات، أن دخول الأجانب إلى هذا القطاع كان في جانب مهم منه لأغراض المضاربة، مما فأقم من المشكلة العقارية، والمشكلة المالية على حدا سواء، حيث أن ثروات طائلة قد تدفقت إلى القطاع العقاري، من خلال اقتراض الأجانب من النظام المصرفي المحلي، ولا يعرف الآن مصيرها، في حين أن القيمة السوقية للعقارات بدأت بالانخفاض إلى مستويات دفعت بالمشترين إلى التخلي عند تسديد الأقساط المتبقية [2].

ب- جانب الطلب[3]:

الطفرة النفطية منطقياً تؤدي إلى زيادة حجم السيولة لدى الحكومة والقطاع الخاص والأفراد، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات. وهذا يؤدي بدوره إلى بروز ظاهرة التضخم التي كان متوسط معدل التضخم في دول الخليج العربي في عام 2001 لا يتجاوز 0.4 % مع تفاوت بينها، حيث سجلت كل من البحرين والسعودية وعمان معدلات تضخم سلبي، بينما كان أعلى معدلات التضخم في الإمارات حيث بلغت 2.8 %، تليها قطر بحوالي 1.4%، ثم الكويت بحوالي 1.3 %، وفي عام 2008 بلغ معدل التضخم في دول مجلس التعاون 11.5%، سجلت أعلاها في كل من قطر بحوالي 16% والإمارات 14%، وأدناها في كل من البحرين 5.5%، والكويت 9.7%، وارتفاع معدلات التضخم أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، والدخل المتاح التصرف فيه للعائلة والفرد .

ومن جانب آخر: شهدت الطبقات المتوسطة والفقيرة تأكلا كبيرا في دخولها، لم تخفف منه التصحيحات التي طبقتها بعض الدول في المنطقة على هياكل الأجور والرواتب. ولقد صاحب الطفرات النفطية تدهور في الوضع المعيشي، لشريحة واسعة من أبناء هذه الدول التي انتقل

1- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، عمان، الأردن، درا الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص 97 .

2- رمضان الشراح، الأزمات المالية العالمية – أسبابها – أثارها – انعكاساتها على الاستثمار، الكويت ، 2009.

بعضها من المتوسط إلى الكفاف، والبعض الأخر من الستر إلى العوز، إلا أن هذا لم يكن هو الأثر الوحيد للطفرة النفطية من جانب الطلب، فقد أدت أيضاً في بداياتها إلى دعوة الاستهلاك المظهري على نحو واضح.

وهكذا، فإن الانتعاش المؤقت في أسواق الأسهم وأسواق العقارات، دفع بالعديد من الأفراد والأسر إلى الإنفاق ألتبذيري، حاولت الأسر غير المقتدرة على اللحاق به، وتقليد من خلال تراكم الديون، وكان من نتيجة الفقاعات بروز ظاهرة الدين التي أصبحت تثقل كاهل ليس المستثمرين المغامرين والمضاربين وحدهم، بل أيضا الأسر والأفراد الذين عاشوا خلال تلك الفترة بوسائل تفوق قدراتهم ودخولهم.

ت- جانب وضع التجارة.

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن الوضع التجاري للدول المنتجة والمصدرة له، فهذا الارتفاع يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات، ومن ثم إلى تحسن في الميزان التجاري، وفي موازين المدفوعات، إلا أن ارتفاع أسعار النفط سلاح ذو حدين، فهو إلى جانب ما ذكر يؤدي أيضاً ومن خلال ارتفاع معدلات التضخم المحلي، إلى ارتفاع أسعار الصرف بالقيم الحقيقية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات غير النفطية [1]. ويرد على هذا التحليل: أن أسعار صرف العملات الخليجية جميعها(ما عدا الكويت) ، ترتبط بالدولار الذي شهد انخفاضا في القيمة الاسمية، وقد يكون ذلك قد عمل على معادلة الأمر السابق، مما أدى إلى استقرار أسعار الصرف بالقيم الحقيقية ، ومن ثم عدم تأثر الصادرات غير النفطية . إلا أنه من الملاحظ أن الطفرة النفطية قد أبرزت بعض جوانب ما يطلق عليه المرض الهولندي (Dutch Disease)*، فارتفاع أسعار النفط والدخول أديا إلى استهلاك المزيد من الخدمات، وإلى التركيز في الاستثمارات في قطاعات الخدمة غير التجارية (العقارات، الخدمات الصحية، التعليمية، والترفيهية) [2].

1-عبد الرازق الفارس، الانعكاسات الإقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون، مرجع سبق ذكره ، ص 44- 45 .

*- ظهر المرض الهولندي في القاموس الاقتصادي منذ 38عاما وتحديدا في مجلة الايكونوست البريطانية عام 1977، والمقصود به هو (حالة من الكسل والتراخي التي أصابت هولندا في النصف الأول من القرن العشرين بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال) ، وترافق مع انتشار المجتمع الاستهلاكي ومظاهر البذخ، وتراجع ثقافة الإنتاج والعمل، وتوجيه الاستثمارات والعائدات النفطية إلى قطاعات خدمية وليس إنتاجية .

2- محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية، سنيار كابيتال، 2012، ص 8.

المبحث الثاني

تقلبات الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي وآثارها الاقتصادية

تقتضي دراسة تقلبات الإيرادات النفطية دراسة أثر تلك الإيرادات على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، ومن ثم أثرها على العوائد النفطية للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات. وكذلك، أثر العائدات النفطية على الموازنات العامة، وعلى عوائد النفط على التنمية البشرية والبيئة. وأخيراً: أثر عوائد النفط على تحويلات العاملين في الدول غير النفطية.

أولاً : الإيرادات المالية النفطية لدول الخليج العربي.

رغم أن النفط ليس هو العامل الوحيد في التنمية، فإنه لازال يشكل أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط، وبدرجة أقل في الدول العربية الأخرى .

كما لازالت تلعب العائدات النفطية دوراً رئيساً في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الرئيسة المنتجة للنفط بشكل عام، وفي دول الخليج العربي بشكل خاص.

ومرت العائدات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي بعدة مراحل منذ ظهور النفط حتى الآن، إذ كانت الإيرادات في البداية متواضعة؛ بسبب قلة عدد الدول المنتجة، وتواضع الإنتاج، وشروط الامتيازات المجحفة حينها، إلا أن دول الخليج العربي تمكنت من استعادة سيطرتها على قطاع النفط في عام 1973، خاصة فيما يتعلق بقرارات التسعير.

ونجم عن ذلك ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى توفير موارد مالية ملموسة مكنت الدول من التوسع في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتواكب ارتفاع أسعار النفط مع زيادة حجم الإنتاج، وانعكاس ذلك بشكل ايجابي على ازدياد العائدات المالية النفطية لدول الخليج العربي من 46.1 مليار دولار عام 1975، إلى 150.2 مليار دولار عام 1980، وتبع ذلك تحقيق دول الخليج العربي المصدرة للنفط فوائض مالية كبيرة في الحساب الجاري لموازين المدفوعات، وقد استخدمت الدول الأعضاء هذه العائدات للتوسع في الإنفاق على تنويع قاعدة الاقتصاد المحلي، وعلى التنمية البشرية، والتوسع في منح المساعدات والقروض للدول العربية النامية [1].

1- جميل طاهر، دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 30، العدد 111، الكويت ، خريف 2004، ص 75-76.

ونتيجة الأحداث في السبعينيات سارت العائدات المالية النفطية باتجاه مغاير؛ إذ وصلت الأسعار إلى 13.0 دولار للبرميل في عام 1986، بينما انخفض الإنتاج إلى 10.5 مليون برميل يومياً، وأدى ذلك إلى انخفاض العائدات المالية النفطية لدول الخليج العربي؛ لتصل إلى 38.3 مليار دولار عام 1986، وارتفعت العائدات إلى 96.2 مليار دولار عام 1997، ثم انخفضت إلى حوالي 62.1 مليار دولار عام 1998 ، نتيجة لانخفاض أسعار البترول إلى 12.3 دولار للبرميل.

وبسبب سياسة أوبك ودول مجلس التعاون، قبل عام 2000، التي كانت وما تزال تهدف إلى تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية، قد أخذت بعض دول الخليج العربي في أوبك زمام المبادرة، وذلك عن طريق التنسيق مع الدول المنتجة الأخرى؛ لإعادة التوازن إلى أسواق النفط وإدارة الإنتاج؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى 17.5 دولار للبرميل في عام 1999، وهذا بالماضي.

أما بعد عام 2000: فقد استمر ارتفاع الأسعار رغم الزيادة في الإمدادات من دول الأوبك، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي، للحفاظ على استقرار أسواق النفط، إذ بلغ سعر البرميل 27.6 دولار، وترتب على ذلك زيادة العائدات المالية النفطية إلى 134.420 مليار دولار، وهو أعلى معدل لها منذ علم 1981 [1].

وكذلك، شهدت الأسعار ارتفاعاً كبيراً عام 2005، حيث وصلت إلى 50.6 دولار للبرميل، مما ترتب عليه أيضا زيادة في إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي والتي وصلت إلى أكثر من 251.199 مليار دولار، وبالمثل في الأعوام 2006-2007-2008 ارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً عما كانت عليه في السابق، حيث بلغت أعلى مستويات لها إذ وصلت في عام 2006 306.317 مليار دولار، وفي عام 2007 بلغت 322.301 ، 2008: فقد ارتفعت لتصل إلى 448.404 مليار دولار. ويرجع هذا الارتفاع لأسباب كثيرة، أهمها: زيادة الطلب العالمي على النفط، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية: الضغوط على سوق المنتجات النفطية؛ خاصة في أمريكا، وكذلك، المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط والأوضاع الجيوسياسية والعمالية في الدول المصدرة للنفط، وخاصة عدم الاستقرار السياسي والأمني[2]. كما أن العوائد النفطية لدول مجلس التعاون انخفضت في أعقاب

1- جميل طاهر وعبد الفتاح دندى، النفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: الفرص والتحديات المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 31، العدد 113، الكويت، ربيع 2005، ص 50 .

2- تحديات التنمية الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ، ورقة عمل مقدمة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية، 29-30 يناير، 2005 ، ص51 .

الأزمة المالية العالمية في أواخر العام 2008 حيث بلغت بعد الانخفاض 253.99 مليار دولار في العام 2009، وفي العام 2010 بلغت 323.467 مليار دولار، وفي عام 2011 بلغت تقريباً 513.833 مليار دولار، وفي عامي 2012 و 2013 فقد بلغت العوائد 554.318 و 529.73 مليار دولار على التوالي، واستمر الارتفاع في العام 2014، حيث بلغت العوائد النفطية لدول مجلس التعاون في العام 2014 تقريبا 586.781 مليار دولار [1]. والجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الخليج العربي

جدول (20-3)

أهم المؤشرات الاقتصادية في دول الخليج العربي للفترة (2000-2014)

السنة	أسعار النفط الخام (دولار / برميل)	العائدات النفطية (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	معدل النمو السنوي المحلي الإجمالي %	فائض / عجز الموازنات العامة (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2000	27.6	131.337	342.270	21.2	12.80	25.103
2001	23.1	111.1	333.078	1.6	9.5	34.131
2002	24.3	138.291	349.776	1.9	9.6	24.161
2003	28.2	132.318	405.949	12.6	18.724	52.023
2004	36.0	172.559	483.769	19.0	54.803	86.995
2005	50.6	251.199	612.742	26.2	122.052	158.648
2006	61.0	306.317	717.910	18.7	146.635	197.705
2007	69.1	322.301	803.861	21.4	128.085	194.661
2008	94.4	448.404	1.076.253	27.9	293.0	236.821
2009	61.0	253.99	868.5	-20.0	-24.5	149.4
2010	77.4	323.467	1,137,677	4.4	31.0	268.0
2011	107.5	513.833	1.438.881	7.4	168.0	470.0
2012	109.5	554.318	1.578.805	5.3	205.0	502.0
2013	105.9	529.733	1.618.675	4.6	182.0	587.3
2014	96.2	586.761	1,635,131	3.9	24.0	531.6

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، الإدارة الاقتصادية، والنشرة الإحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، أعداد مختلفة(2000-2014).

نخلص من الجدول: أن تأثير العائدات المالية النفطية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أصبح جلياً، إذ انعكس على تحقيق اعتمادات ضخمة لبرامج التنمية الاقتصادية

1- فلاح محمد، الفساد المالي والإداري وأثرة على الأنظمة المصرفية "عوائد الدول النفطية نموذجا"، دائرة البحوث والدراسات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد الثامن، 2014، ص 92.

والاجتماعية والأمنية، وإقامة البنية التحتية والمشروعات الإنتاجية، ولتقصي الأثر الذي تركته العائدات النفطية على النشاط الاقتصادي في دول الخليج العربي، لابد من التوقف عند تأثير هذه العائدات في المتغيرات الرئيسة في هذه الدول: كالنتاج المحلي الإجمالي، الموازنات العامة، الميزان التجاري، التنمية البشرية، وتحويلات العاملين بالخارج في دول المجلس الخليجي.

ثانياً:الآثار الإقتصادية لتقلبات الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي.

ترتد هذه الآثار على الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة الخارجية، ميزان المدفوعات، الموازنة العامة، التنمية البشرية، والبيئة، وأخيراً تحويلات العاملين في الدول غير النفطية، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

1- أثر الإيرادات النفطية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي:

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع بداية السبعينيات؛ عندما ازدادت الإيرادات النفطية، نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام، وقد صاحب ذلك ارتفاع غير المسبوق في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ العائدات النفطية 131.337 مليار دولار عام 2000، مما أدى إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 280.1 مليار دولار عام 1999 إلى 342.270 مليار دولار عام 2000.

وانخفضت العائدات النفطية لدول المجلس الخليجي في عام 2001 إلى 111.1 مليار دولار، مما أدى إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى 333.078 مليار دولار مقارنةًبالعام السابق. 2003: فقد ارتفعت الإيرادات النفطية إلى 132.318 مليار دولار، وبالتالي أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس إلى 405.949 مليار دولار، وفي عامي 2003-2004 واصلت العائدات النفطية لدول مجلس التعاون ارتفاعها، حيث بلغت 172.559 و251.199 مليار دولار على التوالي، وعلى أثرها ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 483.769 و612.742 مليار دولار[1]؛على التوالي مقارنةً بالعام 2003[2].

والشكل التالي رقم (11-3) يوضح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والعائدات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي.

---

1 - انظر لملحق رقم (10).

2- حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بنفط الخليج العربي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعه الدول العربية ، القاهرة ، 2007، ص 191.

شكل رقم (11-3)

الناتج المحلي الإجمالي والعائدات النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي

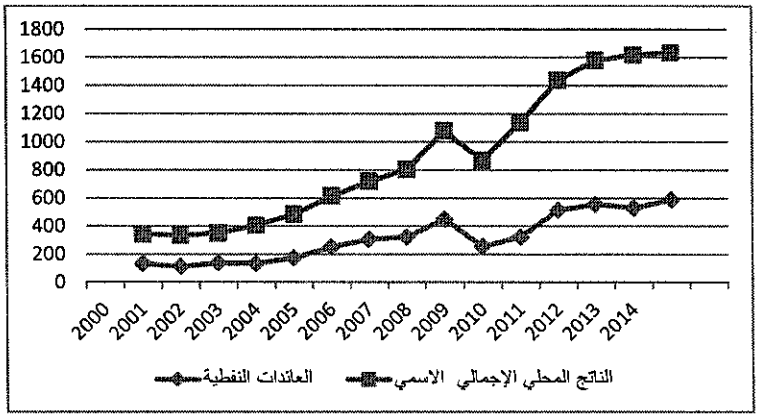

المصدر : من إعداد الباحث من بيانات للجدول رقم (20-3).

يلاحظ من الشكل: أن العائدات النفطية شهدت ارتفاعا غير مسبوقاً من 306.317 مليار دولار عام 2006 إلى 322.301 مليار دولار عام 2007 إلى 448.404 مليار دولار في العام 2008، مما ترتب عليه زيادة كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 حوالي 717.910 مليار دولار وفي عام 2007 بلغ 803.861 مليار دولار، وفي عام 2008 بلغ 1.076.253 مليار دولار.

أما في العام 2009: فتراجعت العائدات النفطية لدول المجلس حيث بلغت 253.99 مليار دولار، مما أدى ذلك إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي ليصل 868.5 مليار دولار، 2010 و2011: فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي 1137.66و1438.881 مليار دولار على التوالي .

وفي الأعوام 2012 و 2013: فقد زادت العائدات النفطية لدول الخليج العربي وبلغت حوالي 554.318 مليار دولار وقيمه الناتج المحلي وصلت إلى 1578.805 مليار دولار، وفي العام 2013: بلغت العائدات النفطية 529.733 مليار دولار والناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 1618.675 مليار دولار. أما في العام 2014: فقد بلغ العائدات النفطية لأقطار مجلس

التعاون الخليجي 586.76 مليار دولار، ونتيجة لزيادة العائدات النفطية فأدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت 1635.131 مليار دولار[1].

مما سبق يتبين: أن هناك علاقة مباشرة بين العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي، ويعكس اتساع الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والعائدات النفطية إلى نجاح الدول النفطية منها؛ خاصة دول مجلس التعاون الخليجي في تنويع مصادر الدخل لديها، وتراجع اعتمادها على العائدات النفطية[2].

2- أثر العوائد النفطية على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

تبرز أهمية التجارة الخارجية في دول المجلس كونها محركا للنمو والتنمية الاقتصادية، من خلال تأثيرها في تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية، وتبادل السلع ومن ثم توسيع الأسواق الإقليمية. حيث تؤثر التجارة الخارجية بشكل ايجابي في عملية التراكم الرأسمالي والاستثمار، من خلال استيراد السلع الرأسمالية التي تسهم في نقل وتوطين التقنية ويفهم من ذلك أن هناك دوراً أكثر أهمية للصادرات السلعية لدول مجلس التعاون في سداد قيم الاستيرادت الاقتصادية بشكل عام[3].

وتُعد الصادرات من النفط الخام المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربي، كون الإيرادات المتأتية من هذه الصادرات النفطية لها دوراً كبيرا في سد الخلل الحاصل في الهياكل الإنتاجية لدول المجلس. إذ أن زيادة عوائد النفط تساعد على رفع مستوى الاستيراد لسد حاجة الطلب الداخلي من مختلف أنواع السلع، سواء كانت استثمارية أو استهلاكية، إذ تمثل الصادرات النفطية المعول الرئيس لنجاح جهود التنمية الرامية إلى تنويع هياكل الإنتاج، وخلق فرص العمل، وإصلاح العجز في الميزان التجاري.

كما يلعب النفط دوراً أساسيا في التجارة الخارجية للدول النفطية، وفي موازناتها التجارية. حيث زاد معدل نمو الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير جداً؛ نتيجة لارتفاع أسعار النفوط منذ بداية السبعينيات وحتى النصف الأول من العام 2014، وقد أدى ذلك إلى

1- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سبتمبر 2015.

2- على حامد عبد الله الملا، النفط و تأثير عائداته على التنمية المستدامة، " ورشة عمل حول ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة"، قطر، أكتوبر 2014، ص 6-10 .

3- سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 125 .

تحسين موازين الدول النفطية الخارجية، وزاد من إيرادات حكوماتها التي قامت بدورها باستعمال هذه الإيرادات للتأثير في النشاطات الاقتصادية المختلفة [1].

وارتفعت العائدات النفطية لدول مجلس التعاون من 131.337 في عام 2000 إلى 448.404 عام 2008، كما وأصبحت 586.761 في عام 2014 [2]. وذلك كما كان موضحا في الجدول رقم (12-2) .

وقد ترتب على ذلك زيادة كبيرة في حجم الواردات وبالأخص السلع الرأسمالية التي تم استخدامها لأغراض التنمية الاقتصادية، واتخذ الميزان التجاري في الاقتصادات النفطية الخليجية منحنى تصاعدياً بدأ منذ العام 2000، وارتبط ارتباطاً وثيقاً بمتطلبات أسعار النفط وحجم الإنتاج. وعمل التحسن الملموس في أسعار النفط بداية العام 2000 إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي وصل في عام 2000 إلى 52.103 مليار دولار، وفي عام 2005 إلى 158.648 مليار دولار، وفي عام 2008 وصل إلى 236.821 مليار دولار، وبسبب الأزمة المالية العالمية انخفض في عام 2009 إلى أن وصل ذلك الانخفاض إلى 149.4 مليار دولار، وفي عام 2010 إلى 268.0 مليار دولار، وفي عام 2012 إلى 502.0 مليار دولار، إلى أن وصل الميزان التجاري لدول مجلس التعاون في عام 2014 إلى 531.6 مليار دولار [3]. ويوضح الشكل رقم (12-3)، تطورات الميزان التجاري والعائدات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة .

تطورات العلاقة الميزان التجاري والعائدات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2000 -2014) .

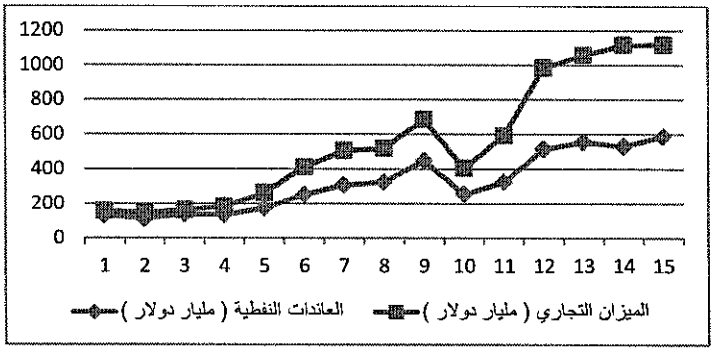

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات للجدول رقم (20-3) .

1- فرج العنيزي، الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة تجارة الرياض، فبراير 2016 .

2- تم حسابها من قبل الباحث من: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015، الملحق الإحصائي(10/5)، ص 448 .

3- الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات، ادراة الإحصاء، مارس 2014، ص 24 .

يلاحظ من الشكل: أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت فوائض كبيرة في موازينها التجارية، ففي عام 2000 كانت 52.103 مليار دولار، ولكن انخفضت تلك الفوائض في عامي 2001-2002 إلى 34.131 وإلى 24.161 مليار دولار، على التوالي، ومن ثم بدأ الارتفاع مرة أخرى في عام 2004 حيث بلغت 86.995 مليار دولار، وفي عام 2005 إرتفعت الفوائض في الموازين التجارية الخليجية ارتفاعاً كبيراً حيث بلغت 158.648 مليار دولار، وفي عام 2008 بلغت 236.821 مليار دولار، ثم هوت تلك الفوائض في العام 2009 إلى 149.4 مليار دولار، بسبب الأزمة المالية العالمية والانخفاض الحاد في أسعار البترول.

وعاودت الارتفاعات في العام 2010 حيث بلغت 268 مليار دولار، وواصلت الارتفاع في عامي 2011، 2012، إلى أن وصلت في عام 2013 إلى 469 مليار دولار، ومن ثم عادت الفوائض في الميزان التجاري للانخفاض مرة أخرى في العام 2014 إلى أن وصلت إلى 384.8 مليار دولار. بعجز حوالي 84.2 مليار دولار عن العام 2013، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الأسعار الذي وصل إلى لأدنى مستوياتها في متوسط أسعار النفط الخام في النصف الثاني من العام 2014 .

يلاحظ أيضاً: أن قيم الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي مرت بفترات ومتغيرات مختلفة خلال فترة الدراسة (2000-2014)، ويمكن تفسير ذلك بالمتغيرات التي طرأت في السياسات الاقتصادية لدول الخليج العربي، كذلك، بعض المتغيرات الإقليمية والدولية في الآونة الأخيرة [1].

3- أثر العائدات النفطية على الموازنات العامة.

تعتمد موازنات الدول الخليجية بشكل كبير على سعر برميل النفط في احتساب موازناتها العامة، حيث يحدد سعر البرميل ما إذا كانت الموازنة ستحقق فائضاً أم عجزاً في نهاية السنة المالية. وتهتم الدول المنتجة للبترول بصفة عامة بسعر تعادل برميل النفط مع ميزانيتها، وهو سعر برميل النفط الذي تحتاجه كل دولة حتى لا تشهد ميزانيتها عجزاً مالياً، وتضطر إلى الاستدانة أو استخدام موارد أخرى: كالاحتياطات المالية؛ لتغطية وسد العجز.

حيث حققت جميع ميزانيات دول الخليج العربي منذ العام 2003 والى العام 2008 فوائض كبيرة وجنت ثروات هائلة، وارتفعت الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون حتى بلغت

1- جاسم حسين، التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، أغسطس 2014، ص4-8.

134.4مليار دولار في عام 2000، وترتب على ذلك زيادة في فائض الميزانية العامة بحوالي 12.80مليار دولار، وأخذت المالية العامة في دول الخليج اتجاها تنازلياً بلغ أدنى درجاته بين عامي 2001-2002، حيث انخفضت الإيرادات النفطية بين 111 و 138 مليار دولار على التوالي، وترتب على ذلك عجز في الموازنات العامة لدول المجلس، قدر بحوالي (9.5) في عام 2001، و(9.6) في عام 2002[1]. والشكل رقم (13-3) يوضح تطور فائض أو عجز الموازنات العامة والعائدات النفطية لدول الخليج العربي.

فائض / عجز الموازنات العامة والعائدات النفطية في دول الخليج العربي (2000-2014)

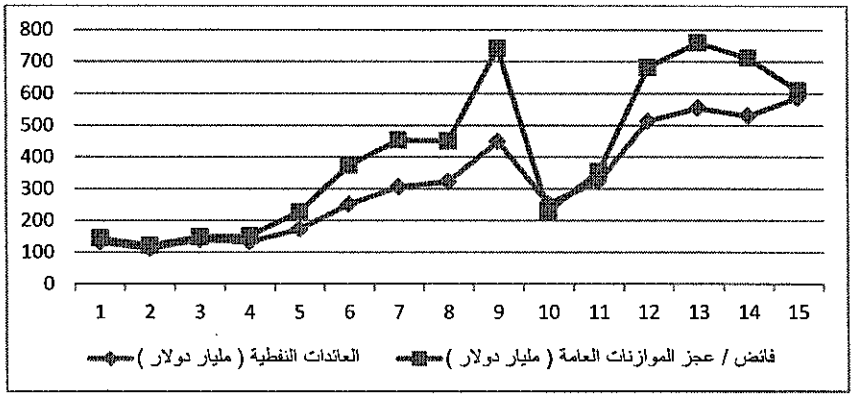

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات للجدول رقم (20-3) .

يلاحظ من الشكل السابق:، أن الطفرة النفطية الثالثة فاجأت دول مجلس التعاون الخليجي وحتى دول المنطقة بأسرها، فبدأت الفوائض المالية تتزايد من 18.724 مليار دولار في العام 2003، إلى 54.803 مليار دولا في العام 2004، أما في العام 2005: فقد بلغت تلك الفوائض تقريبا 122.052 مليار دولار. وما أن تأكدت دول المنطقة من استمرار اتجاه ارتفاع أسعار النفط عام 2005 حتى بدأت تتوسع قنوات الإنفاق العام، كأنها في سباق مع العائدات، وعليها واجب

1- النسب حسبت من قبل الباحث.

رفع مستوى النفقات؛ لتمتص العائدات المتزايدة من النفط، بصرف النظر عن الطاقة الاستيعابية المنتجة، والجدوى الوطنية للإنفاق العام وانعكاساتها [1].

كذلك، حققت دول الخليج العربي إيرادات كبيرة من 131.337 مليار دولار عام 2000، وتقريبا 132.318 مليار دولار في العام 2003، إلى 448.404 مليار دولار عام 2008، وترتب على ذلك فائض في الموازنات العامة وصلت إلى 293 مليار دولار في عام 2008.

وهذا ليس قريباً من سياسات الإنفاق العام في دول المنطقة التي سرعان ما تفتح قنوات جديدة للإنفاق العام، ومنها شراء الأسلحة بصرف النظر عن جدواها، حتى تجاري التزايد في إيرادات النفط، وعندما تتراجع إيرادات النفط تستهلك دول المنطقة فوائضها النفطية بسرعة بدلاً من أن تخضع أوجه الإنفاق للجدوى الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام، مثلما كان الحال في انحسار الطفرتين الأولى والثانية [2].

وقبل نهاية عام 2008 حلت الأزمة المالية العالمية في أواخر العام والتي كان لها مردودات مالية على الموازنات العامة لدول مجلس التعاون، حيث انخفضت الأسعار في العام 2009 إلى أن وصل الانخفاض إلى 61 دولار للبرميل، وانخفضت على أثرها الإيرادات إلى 253.99 مليار دولار، وبدلاً من الفائض في عام 2008 أصبح عجز في الموازنات العامة لدول الخليج العربي في عام 2009 يقدر بحوالي (20-) مليار دولار.

أما في العام 2010 و 2011 و 2013: فقد بلغت الفوائض المالية تتزايد شيئاً فشيأ فبلغت 31- 168 - 182 مليار دولار، على التوالي، ثم عاودت الانخفاض في العام 2014، حيث انخفضت أسعار البترول إلى 96.2 دولار للبرميل، وانخفضت الفوائض المالية إلى 24 مليار دولار. ومن هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين العائدات النفطية والموازنات العامة في الدول النفطية، خاصة في دول الخليج العربي[3].

1- على خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة النفطية وحجمها، حالة أقطار مجلس التعاون، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 43، بيروت، 2008، ص 40.

2- على خليفة الكواري، تنمية للضياع ! أم ضياع فرص للتنمية ؟(محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 281-283 .

3- محمد سالم الصبان، عائدات النفط المرتفعة..هل تؤدي إلى تسريع الإصلاحات الإقتصادية الخليجية ؟ مجله النفط والتعاون العربي، المجلد 30، العدد 111، الكويت،2004 ، ص 80 .

في ظل استمرار هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية تواجه دول الخليج العربي، التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات البترول؛ لدعم ميزانيتها جملة من المشكلات والتحديات المهمة والحساسة، فقد ألقت هذه الأزمة بظلالها على اقتصادات هذه الدول التي تضررت كثيراً جراء انخفاض أسعار النفط وشح السيولة المالية، التي دفعت بعض الحكومات الخليجية إلى اعتماد خطط وإجراءات إصلاحية، منها تقليص الإنفاق واتخاذ إجراءات تقشفية وتقليص الدعم وغيرها من الإجراءات، التي قد تسهم وبحسب بعض المراقبين بخلق اضطرابات ومشكلات جديدة في هذه البلدان التي لن تصمد طويلاً في وجه عاصفة تراجع أسعار النفط العالمية، يضاف إليها التكاليف والنفقات الأخرى بسبب الحروب والأزمات السياسية [1].

ومع زيادة انهيار أسعار النفط في العام 2014، اتخذت دول الخليج مجموعة من التدابير المالية الخاصة بترشيد الإنفاق، حيث أعلنت البحرين زيادات تدريجية في أسعار الغاز، وفى رسوم التأمين الصحي على الموظفين وعلى تأشيرات الدخول.

أما الكويت فإن حكوماتها اتبعت سياسة إصلاح دعم الوقود عبر رفع أسعار الديزل والكيروسين. وسلطنة عمان فإن ميزانيتها خلال العام 2015 تتضمن خفضاً في نفقات الدفاع. وأعلنت المملكة العربية السعودية حزم إنفاق كبيرة في المالية العامة في يناير وأبريل 2015 [2] ، في حين رفعت الإمارات تعريفات المياه والكهرباء [3] .

4- أثر عوائد النفط على التنمية البشرية.

إزداد التركيز في دراسات التنمية في السنوات الأخيرة على حرية الفرد بوصفها أحد أهم مرتكزات التنمية الناجحة، ويؤكد العالم (امارتيا سن)[4]، أن النظر إلى التنمية على أنها نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو على أنها الزيادة في معدل دخل الفرد أو مساواتها بالتصنيع أو التقدم التقني أو التحديث، هو مفهوم ضيق للتنمية، حيث أن هذه كلها وسائل لتحقيق حرية الإنسان بكل أبعادها

1- عبد الأمير رويح، هل ستنهار دول الخليج أمام عاصفة هبوط أسعار النفط ؟، تقارير اقتصادية، أكتوبر 2015.

2 - انظر ملحق رقم (11-12) .

3- إيمان عمر ريان، أثر التنويع الاقتصادي على تطوير اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة ، مصر، 2015، ص 20 .

4 - **مارتيا كومار سن** : هو عالم إقتصاد وفيلسوف هندي، يعمل بالتدريس في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. قدم إسهامات عديدة حول اقتصاد الرفاه، نظرية الخيار الاجتماعي، العدالة الاجتماعية والاقتصادية ونظريات اقتصادية حول المجاعات، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية .

الاجتماعية والسياسية. لذلك فإنه يرى أن التنمية بمعناها الشامل تتمثل في تحقيق حرية أبناء أي مجتمع من الفقر والاستبداد السياسي الذي يحرم الأفراد من العيش بكرامة ، ويعوق قدرتهم على الإسهام الفعال في تقدم مجتمعاتهم [1].

أما تقرير التنمية الصادر من البنك الدولي فإنه يشير إلى عولمة التجارة وحركة رؤوس الأموال توازيها قوة أخرى محلية، لها أثر في التنمية، وهي تتمثل في المطالبة المتنامية من قبل شعوب العالم النامي بالتخلص من الاستبداد وتحقيق المشاركة في صنع القرار على كل مستوى[2].

ولقد ظهر واضحا أثر توظيف عوائد النفط على التنمية البشرية في الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط، كدول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية السبعينات، وقد تزامن هذا الأثر مع الاقتراحات والتوجيهات التي ظهرت، منذ ذلك الحين والتي ركزت على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد، بحيث تكون استراتيجيات التنمية تتضمن الجوانب البشرية وخاصة العنصر البشري[3].

وذلك رغم أن هناك عدة مؤشرات لقياس التنمية البشرية، فإن قياس التنمية البشرية (Human Development Index– HDI) الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أهم المؤشرات لقياس معدل التنمية البشرية، إذ يتكون من مؤشرات تعكس ثلاثة عناصر رئيسية هي: توقع الحياة عند الولادة، درجة الإلمام بالقراءة والكتابة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي [4].

ووفقا لهذا المؤشر في عام 2009، فقد جاءت دول المجلس الخليجي المصدرة للنفط في المراكز الستة الأولى، من حيث مستوى التنمية البشرية، وهي حسب الترتيب (الكويت، قطر، الإمارات، البحرين، عمان، السعودية)، كذلك، في مؤشر التنمية البشرية في العام 2013 جاءت دول الخليج العربي في مقدمة الدول العربية من حيث مؤشر التنمية البشرية، وذلك كما يبينه الجدول رقم (21–3) التالي :

---

1 – Sen , A , Development as Freedom , New York : Oxford University prsee , 1999 p:1.

2 –World Bank , world development Report 1999/2000: Entering the 21 century .New York . Oxford University press, 2000.

3– علي حامد الملا، النفط وتأثير عائداته على التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره، 2014 .

4– أمينة عز الدين عبد الله، توظيف عوائد النفط في التنمية البشرية في التسعينيات، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينيات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، 1993، ص 110–115 .

جدول(21-3)

ترتيب دول الخليج العربي وبعض الدول العربية في دليل التنمية البشرية (HDI) للعام 2013

الدول العربية مرتفع التنمية جدا			الدول العربية مرتفع التنمية	الدول العربية متوسطة التنمية	الدول العربية منخفضة التنمية	التغير 2013/2008	النسبة المئوية 2013/2000
الترتيب	الدولة	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	–	–
31	قطر	0.851	–	–	–	1	0.37
34	السعودية	0.836	–	–	–	13	0.90
40	الإمارات	0.827	–	–	–	-5	0.28
44	البحرين	0.813	–	–	–	-2	0.30
44	الكويت	0.814	–	–	–	1	0.09
55	ليبيا	–	0.784	–	–	-5	0.40
56	عمان	–	0.790	–	–	–	–
77	الأردن	–	0.745	–	–	-8	0.43
90	تونس	–	0.721	–	–	1	0.77
93	الجزائر	–	0.717	–	–	5	0.95
107	فلسطين	–	–	0.686	–	-4	0.72
108	مصر	–	–	0.682	–	-8	.65
114	سوريا	–	–	0.658	–	-1	0.45
121	العراق	–	–	0.642	–	3	0.23
131	المغرب	–	–	0.617	–	3	1.23
154	اليمن	–	–	–	0.500	2	1.22
159	جزر القمر	–	–	–	0.488	-4	–
159	موريتانيا	–	–	–	0.487	-2	0.91
160	السودان	–	–	–	0.473	-1	1.59
170	جيبوتي	–	–	–	0.467	-3	–

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2014. www/ hdr.undp.org.

يلاحظ من الجدول: ترتيب الدول العربية من حيث التنمية البشرية عالمياً، وأن معظم الدول الخليجية والمصدرة للبترول تأتي في ترتيب الدول من حيث مؤشرات التنمية البشرية العالمية، حيث اختلف ترتيبها عن مؤشر التنمية البشرية لعام 2009، وأصبح الترتيب النهائي لدول الخليج العربي وذلك حسب مؤشر التنمية البشرية لعام 2013، على التوالي (قطر، السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت)، حيث تصنف من بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفع جدا، بالمقابل تم تصنيف خمس دول هي (ليبيا و عمان والأردن و تونس والجزائر) في خانة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وصنف أيضاً خمس دول ذات التنمية البشرية المتوسطة وهي (فلسطين ومصر وسوريا والعراق والمغرب)، وصنف كلا من (اليمن وجزر القمر وموريتانيا والسودان وجيبوتي) في خانة التنمية البشرية المنخفضة.

وكذلك، إن قطر حصلت على المرتبة الأولى من بين الدول العربية، بعد أن حلت في المرتبة رقم 31 عالمياً، من بين 187 دولة شملها التقرير، وجاءت كل من السعودية والإمارات في المرتبتين 34-40 عالمياً على التوالي، كما حلت كل من البحرين والكويت في المرتبة 44 عالمياً، وليبيا في المرتبة 55 عالميا، أما عمان: فقد حلت في المرتبة 56 عالمياً[1].

5- أثر عوائد النفط على البيئة.

رغم التأثير الايجابي الهائل في تنمية الأقطار العربية المصدرة للنفط: كدول الخليج العربي، فإن هناك بعض الآثار السلبية غير المباشرة للنفط على اقتصادات هذه الدول، والعرض لها لا يعني بأي حال من الأحوال التركيز عليها، وإنما رفع درجة الوعي بهذه الآثار، لما قد يساعد في إيجاد حلول لها والتعامل معها. فعلى الرغم من تزايد معدلات النمو الاقتصادي النسبي للدول المصدرة للنفط، فإن النمط العام لصادراتها لم يتغير بشكل جذري، حيث أن المواد والسلع الأولية لا زالت تشكل النسبة الكبيرة من إيرادات هذه الدول؛ مما أدى إلى تدهور معدل التبادل التجاري لهذه الدول، حيث أنها أصبحت تحمل موارد اقل مقابل صادرات نفط أكثر[2].

مما دفع بالأقطار العربية المصدرة للنفط تحت هذه الظروف إلى زيادة إنتاجها من النفط، وزيادة الكميات المصدرة، الأمر الذي أدى إلى استنزاف مستمر لقاعدة الموارد البيئية والطبيعية، ومن أجل الحصول على نقد أجنبي وعائد صادرات مرتفع زادت هذه الدول من إنتاج النفط الخام، الأمر الذي الحق ضرراً كبيراً في قاعدة الموارد البيئية، كونه سلعة ناضبة " غير قابله للتجديد". إلا أنه ليس بالضرورة أن تتعارض الاعتبارات البيئية مع اعتبارات النمو الاقتصادي، فترشيد استغلال الطاقة واستخدامها يمكن أن يرفع كفاءة مصادر الطاقة، وفي نفس الوقت يخدم الأغراض البيئية، من خلال الحفاظ على هذه الموارد الغير قابلة للتجديد [3].

وبما أن هناك أبعاد بيئية لبرامج التنمية؛ فإن تحقيق هذه البرامج يحتاج إلى استهلاك كميات كبيرة من الطاقة، وبالتالي أصبحت موضوعات البيئة والتنمية والطاقة (النفط) مرتبطة مع بعضها البعض بعلاقات تكامل واعتماد متبادل. فلا يمكن استمرار عملية التنمية على أساس تدهور البيئة والموارد الطبيعية، كما أنه لا يمكن حماية البيئة، والحفاظ عليها في ظل ظروف

1- جاسم حسين ، أداء دول الخليج في تقرير التنمية البشرية 2009، النشرة الإقتصادية لمركز الخليج للأبحاث، الرياض، أكتوبر 2009.

2- عبد الله الكندري، البيئة والتنمية المستديمة، مكتبة المهند، الكويت، 1992، ص169 .

3- على حامد الملا، النفط وتأثير عائداته على التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 17 .

اقتصادية معينة، يتطلب العمل على رفع مستوى المعيشة، من خلال تحقيق تنمية مستديمة. بالإضافة إلى استنزاف الموارد غير المتجددة، وهناك آثار ومشاكل بيئية مترتبة على إنتاج النفط، تتمثل في إدارة المياه المنتجة مع النفط، والتخلص من الغاز المصاحب، ومنع تسرب النفط والغاز من الأنابيب أو الخزانات، وتساهم عمليات تكرير النفط في تلوث كل من الهواء والماء، حيث تنبعث بعض الغازات الملوثة مثل أول و ثاني أكسيد الكربون وأكاسيد الكبريت والنيتروجين[1].

إلا أن هذه الآثار البيئية تعتبر أقل ضرر من آثار استنزاف الموارد غير قابلة للتجديد، خصوصا وأن هناك تقنيات حديثة لمعالجة مثل هذه الآثار، فقد حقق التطور في هذه الصناعات تقدما ملحوظا في حماية البيئة، وذلك في الحد من انبعاث الملوثات أو منع حدوثها إطلاقا، وبما أن معظم الدول العربية المنتجة للنفط تعتبر حديثة العهد في هذه الصناعات فقد راعت المعايير البيئية بشكل جيد، في الوقت التي تتابع به التطورات التقنية العالمية في هذا المجال، غير أن تأثير النفط على تنمية الإقتصادات العربية لا يقتصر فقط على الدول المصدرة للنفط، وإنما ليؤثر وبشكل ايجابي في اقتصادات الدول العربية الأخرى[2].

6- أثر عوائد النفط على تحويلات العاملين في الدول غير النفطية.

مثلما أتاحت الإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط: كدول مجلس التعاون الخليجي وبشكل مباشر فرصا كبيرة للنمو، أتاحت للدول العربية الأخرى بشكل غير مباشر فرص وإمكانيات هائلة للتطور، وانعكست على معظم القطاعات الاقتصادية. فقد نالت هذه الأقطار مكاسب كبيرة نتيجة للتطور والتوسع الاقتصادي، الذي ساد في المنطقة العربية النفطية، مما ساعد في انتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود، من خلال انتقال الأيدي العاملة إلى الدول المصدرة للنفط للمساهمة بتنميتها، ومن ثم تحويل جزء من دخلها إلى بلدانها الأصلية، هذا من جهة وانتقال رأس المال على شكل منح وقروض، واستثمارات حكومية وغير حكومية، من الدول المصدرة للنفط إلى البلدان الغير نفطية من جهة أخرى [3].

وقد ساهمت العوائد النفطية في رفع درجة التنسيق والتكامل الاقتصاديين، حيث زادت المشاريع المشتركة، مما أدى إلى الترابط في المصالح والمسؤوليات بين الدول العربية. وقد بدأ

1- أمال رحمان، النفط والتنمية المستدامة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، الجزائر، 2008، ص 187 .

2- جميل عمر، التنمية المستدامة بين الضرورات الإقتصادية والضغوطات البيئية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، البرازيل، 2009 .

3- محمد ألعمادي، العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 9، العدد1، 1983، ص13-73.

واضحاً أثر ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 إلى عام 2014 من خلال الطفرات النفطية الثلاثة،على فرص التنمية والعمل العربي المشترك من خلال الصناديق الائتمانية القطرية والإقليمية والدولية والتي تم إنشاؤها لكل هذه الأغراض[1].

وفي حاجة الاقتصادات النفطية للأيدي العاملة، احتلت العمالة العربية موقع ضمن العمالة الوافدة إلى هذه الدول، وتشكل العمالة العربية 23% من قوة العمل الوافدة إلى الدول العربية المرسلة للتحويلات، وهي بوجه خاص دول الخليج العربي، كما عملت تحويلات العاملين إلى تعزيز موازين المدفوعات لبلدانهم، مثل: مصر، سوريا، الأردن، اليمن، السودان، وفلسطين، حيث احتلت مصر المركز الأول من حيث العمالة من بين الدول العربية المصدرة للعمالة، تليها اليمن ثم الأردن وفلسطين ومن ثم السودان[2].

وفي نفس الوقت احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول بين الدول العربية المستقبلة للعمالة، فقد أسهمت تحويلات العاملين الرسمية بشكل كبير في رفع معدلات التنمية في أقطارهم المعنية، من خلال رفع مستوى المعيشة، وزيادة حجم الاستهلاك والادخار، وتدني نسبة البطالة فيها، بالإضافة إلى توفير مورد مالي من موارد النقد الأجنبي.

كذلك، تخفيض العجز في الموازين التجارية لتلك البلدان. وعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات دقيقة عن تحويلات العاملين في الدول النفطية، فإن هناك تقديرات بأن 90% من التحويلات الرسمية إلى الدول العربية غير النفطية هي من دول مجلس التعاون الخليجي[3].

وتحتل دول الخليج العربي جميعاً المرتبة الخامسة من حيث حجم التحويلات المالية التي يرسلها العاملون الأجانب فيها إلى بلدانهم، بحسب مجموعات الدول النامية لسنة 2014، إذ تُقدر هذه التحويلات بحدود 100 مليار دولار في عام 2014، وإن إجمالي الأموال المحولة يمثل نحو 6.2% من إجمالي الناتج المحلي لدول الخليج العربي مجتمعة.

وتعتبر السعودية ثاني أكبر مصدر للتحويلات المالية بعد الولايات المتحدة، إذ يتدفق سنويا منها حوالي 41.7 مليار دولار، لتشكل النسبة الأكبر من التحويلات التي يرسلها المغتربون في

1- على عتيقة ، وسميح مسعود ، النفط والمشروعات العربية المشتركة ، المعهد العربي للتخطيط ، مؤسسة الكميل، الكويت ،1988، ص23-91.

2- أحمد مبارك سالم، كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسة التوطين، ورقة بحثية، البحرين، 2014، ص 96.

3- جميل طاهر، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية، الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 23.

دول الخليج العربي الستة، وتأتي الإمارات في المرتبة الثانية وبلغ إجمالي التحويلات 29 ملياراً، فالكويت بمبلغ إجمالي وصل إلى 12 ملياراً، ثم قطر حيث وصلت التحويلات إلى 9.5 مليار دولار[1].

وقد أدت التحويلات المالية التي يرسلها العمال العرب في الخارج والتي تأتي معظمها من دول الخليج العربي إلى زيادة اعتماد الدول المصدرة للنفط لليد العاملة على اقتصادات دول الخليج العربي، وأصبحت تتأثر بتقلبات أسعار النفط مع أنها دول غير نفطية، وهذا ليس عامل ضعف بل بالعكس ، فيجب تقوية العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة المصدرة للعمالة والدول المستقبلة لها، وذلك ليس فقط عن طريق زيادة التحويلات المالية لها، بل من خلال تشجيع مزيد من رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في الدول العربية غير النفطية، وتحفيز السياحة العربية البينية، وزيادة صادرات الدول العربية، من سلع وخدمات إلى الأسواق الخليجية المزدهرة [2].

ولا شك أن نسبة التحويلات إلى الصادرات والواردات، تعكس إلى حد بعيد دورها في تمويل الميزان التجاري من جهة، وعملية التنمية في الأقطار المصدرة للعمالة من جهة أخري. وهنا يظهر الأثر الايجابي المباشر لتحويلات العاملين في الخارج على اقتصادات الدول المرسلة، من خلال رفع مستوى المعيشة والدخل، وتخفيض البطالة، فضلاً عن توفير موارد مالية بالعملات الأجنبية؛ لتمويل الواردات، وتخفيض العجز في الميزان التجاري [3]

1- كتيبة عبد الرحمن العاني، التحويلات المالية خارج نطاق التغطية، البيان الاقتصادي، الإمارات، 2007 .

2- زياد عربية، تحويلات العاملين العرب في الخليج وأثرها على عملية التنمية في الوطن العربي، منظمة العمل العربية، 2008/10/15.

3- محمد سالم الصبان، عائدات النفط المرتفعة... هل تؤدي إلى تسريع الإصلاحات الإقتصادية الخليجية ؟ مرجع سبق ذكره، ص77-78.

المبحث الثالث

أهم المؤثرات على أسعار النفط

خلال الفترة "2015-2016"

ذكرنا سالفاً تقلبات أسعار النفط العالمية وواقع صناعة النفط في دول الخليج العربي والعوامل المؤثرة في أسعاره من عام 2000 إلي عام 2014، وتطرقنا إلى الانعكاسات الاقتصادية على واقع الدول النفطية والكيانات النفطية الكبرى لمعرفة مدى فاعليتها على سياساتها خلال الفترات السابقة، وفيما يلي ولتحقيق هدف الدراسة الماثلة يجب التطرق إلى أهم المؤثرات على أسعار النفط بداية من عام 2015 إلى النصف الأول من عام 2016، فمن المعلوم أن أزمة انخفاض أسعار النفط بدأت منذ النصف الثاني من عام 2014.

أولاً: خلال العام 2014.

تعتبر أزمة انخفاض أسعار النفط أكبر صدمة عانى منها الاقتصاد العالمي في عامي 2014-2015، ومن المتوقع أن تستمر هذه الأزمة في الانخفاض طيلة عام 2016، حيث واصل سعر النفط خام برنت منذ 22 يونيو 2014 تراجعه على نحو كبير من مستوى 115 دولار للبرميل؛ ليصل سعر النفط من خام برنت إلى43 دولار للبرميل كمتوسط في الربع الأخير عام 2015.

مما يعني: أن سعر النفط قد تراجع بحوالي 58%، أي: إلى أقل من النصف. ويعزى هذا التراجع إلى عوامل العرض والطلب مجتمعة، إلا أن هناك صعوبة في التنبؤ ويصعب التنبؤ ولا أحد يعرف تحديدا إلى أين تتجه أسعار النفط، ومتى ستتوقف عن التراجع؛ خاصة وأن أسباب التراجع ما زالت مستمرة، كما أن معظم التحليلات تتوقع أن يكون لها عواقب وخيمة وطويلة الأمد سيعاني منها العديد من دول العالم، وهو ما جعلها تستحوذ على اهتمام كافة الأوساط الاقتصادية وتكون محوراً أساسيا في كافة الفعاليات. كما أن هناك بعض الدول المستفيدة من هذا الوضع وأغلبها من الدول التي تستهلك كما كبيراً من النفط وتعتمد على الاستيراد في الحصول عليه، وهو ما جعل المؤسسات الدولية تشير إلى أن التراجع في الأسعار قد يحفز النمو العالمي إذا ما استمر، مع بقاء الظروف الأخرى على حالها [1] .

1- عبد الوهاب عطا لهب، أسعار النفط وتداعياتها على دول المنطقة، مركز الأبحاث والدراسات زاد، العراق، يناير 2016.

وبالتالي شهدت هذه الفترة أثر حادث كبير هو أزمة انخفاض أسعار النفط، ففي أواسط عام 2014، بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب، وفي سبتمبر من نفس العام، بدأت الأسعار في الانزلاق وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض الأوبك من إنتاجها والذي كان يوازي 40% من الإنتاج العالمي؛ لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل، وامتنعت المملكة العربية السعودية عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 11 مليون برميل يومياً، وكان ذلك مفاجئًا للأسواق، فأدّى إلى تهاوي الأسعار؛ ليواصل نفط برنت انهياره من 80- 60 دولار للبرميل في أواسط ديسمبر 2014، ثم ليصل إلى 50 دولار للبرميل في يناير من العام 2015.

ويبدو أنّ حالة عدم الاستقرار التي اكتنفت منطقة الشرق الأوسط منذ انفجار ثورات الربيع العربي أبقت الأسعار مرتفعة فترةً أطول ممّا ينبغي بموجب حقائق قوى العرض والطلب على أرض الواقع ، فلما استقرت إمدادات النفط نسبيا من المناطق المضطربة سياسيًّا في الشرق الأوسط، بدت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مفاجئةً، فأدّى ذلك إلى هبوط حادّ في الأسعار. وذلك كما هو مضح في الجدول التالي الذي يبين التغير في أسعار سلة أوبك، مقارنة بالشهر السابق، وبالشهر المماثل من العام السابق 2013.

جدول رقم (22-3)

يبين التغير في أسعار سلة أوبك بين عامي 2013-2014

البيان	سعر سلة الأوبك	التغير عن الشهر السابق
ديسمبر 2013	107,7	2.7
يناير 2014	104.7	-3.0
فبراير	105.3	-7.4
مارس	104.2	-2.2
ابريل	104.3	0.1
مايو	105.4	1.1
يونيو	107.9	2.5
يوليو	105.6	-2.3
أغسطس	100.8	-4.9
سبتمبر	96.0	-4.8
أكتوبر	85.1	-10.9
نوفمبر	75.6	-9.5
ديسمبر 2014	59.5	-16.1

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول"أوبك"، 2016.

نلاحظ من الجدول: أن الشهر الأخير من العام 2013، شهد ارتفاعاً قياسيا في الأسعار، وفي النصف الأول من العام 2014؛ اتسمت السوق النفطية بالإستقرار النسبي، وذلك انعكاساً

لاستمرار التعافي في أداء الاقتصاد العالمي الذي نما بمعدلات متواضعة، أما خلال النصف الثاني من العام، فشهدت السوق النفطية تغيراً مفاجئاً بحدوث انخفاض في أسعار النفط، وحدوث تقلبات في أسواق الطاقة العالمية بشكل عام، أثر على حركة التجارة العالمية ومعدلات أداء الاقتصاد العالمي .

وشهدت أسعار النفط العالمية انخفاضاً كبيراً؛ ليصل المعدل السنوي لسعر لسلة خامات أوبك عام 2014، إلى 96.3 دولار/برميل، وهو أقل مستوى له منذ عام 2010، متأثرة بعوامل عديدة ومتشابكة، منها: ما له علاقة بأساسيات السوق، وبعضها بعديد كل البعد عن ذلك، فقد تراجع النمو في الطلب العالمي على النفط بأكثر مما كان متوقع، حيث نما الطلب بمعدل 1 مليون برميل/يوم، مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.3مليون برميل/يوم خلال عام 2013، ليصل إلى 91.2 مليون برميل/يوم، خلال عام 2014، وفي ظل الوفرة في الإمدادات بصورة رئيسه من الدول المنتجة في خارج الأوبك.

وحقق إجمالي الإمدادات النفطية العالمية ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2014، بنحو 1.1 مليون برميل/يوم، بنسبة 1.2%، كما إنخفضت الإمدادات النفطية للأوبك خلال العام 2014 بحوالي 900 ألف برميل، لتصل 36.3 مليون برميل/يوم، وكذلك، انخفضت حصة الأوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية لتبلغ 39% .

وارتفع الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق خلال عام 2014، بواقع 1 مليون ب/ي، وبمعدلات نمو تقل كثيرا عن العام السابق، متأثرة بتحسن النمو العالمي.

وتتحدد مستويات أسعار النفط العالمية عادة نتيجة لتأثير عدة عوامل متنوعة، متداخلة، وباتجاهات متفاوتة، ومن هذه العوامل ما يلي [1]:

1- تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط، مع وفرة الامدادت، وخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية(النفط الصخري) في الولايات المتحدة الأمريكية.

1 – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون، 2014، ص 45.

2- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجياً منذ بداية عام 2014، والذي أدى بدورة إلى خفض أسعار النفط خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم.

3- توجه كبار الدول المصدرة للبترول إلى الحفاظ على حجم إنتاجها؛ لضمان حصتها السوقية، بدلاً من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج .

4-عدم تأثير التطورات الجيوسياسية التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للنفط، مثل: العراق وليبيا، وهو ما جاء مخالف للتوقعات العالمية التي كانت تشير لارتفاع الأسعار عام 2014.

5- انخفاض طلب الأسواق الأوربية والصين من النفط الخام، واللتان تعتبران من أهم الأسواق الرئيسة المستهلكة للطاقة.

ثانياً: خلال العام 2015:

شهدت أسعار النفط العالمية تطورات كبيرة في النصف الثاني من عام 2014، مروراً بعام 2015، حيث اتخذت الأسعار منحنى تنازلياً مستمراً حتى النصف الثاني من عام 2016، هذا ما دعانا هنا إلى تتبع وتحليل التطورات النفطية في عام 2015. وذلك كما يوضح الجدول التالي.

جول رقم (3-23)

يبين التغير في أسعار أويك بين عامي 2014- 2015

البيان	سعر سلة الأوبك	التغير عن الشهر السابق	التغير عن الشهر السابق من العام السابق
يناير 2015	4.4	-15.1	-60.3
فبراير	54.1	9.7	-51.3
مارس	52.5	-1.6	-51.7
ابريل	47.3	4.8	-47.0
مايو	62.2	4.9	-43.3
يونيو	60.2	- 2.0	-47.7
يوليو	54/2	6.0	-15.4
أغسطس	45.5	-88.7	-55.3
سبتمبر	44.8	-0.6	-51.2
أكتوبر	45.0	0.2	-40.0
نوفمبر	40.5	-4.5	-35.1
ديسمبر 2015	33.6	-6.9	-25.9

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول"أويك"، 2016.

يتضح من الجدول: مدى التهاوي السريع في أسعار النفط بين عامي 2014- 2015، خاصة فيما يتعلق بسلة خامات الأوبك، ففي الشهر الأول من العام 2015؛ كانت سعر سلة أوبك 44.4 دولار/برميل، في حين أنه في بدايات عام 2015 كانت أسعار سلة الأوبك 24.6 دولار/برميل.

كما أن الارتفاعات والانخفاضات استمرت طيلة العام إلى أن وصلت في نهاية عام 2015إلى 33.6 دولار/برميل، وكان التغير في نهاية العام 2015 عن نهاية العام 2014 (6.9-) دولار/برميل، التغير عن الشهر المماثل من العام السابق كان(25.9-). وبطبيعة الحال التهاوي في الأسعار أدى إلى عجز في الموازنات العامة، والى ارتفاع نسبة الدين العام الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك كما موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (24-3) يبين نسبة عجزي الموازنة وإجمالي الدين العام لدول الخليج للعام 2015

البيان	نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي 2015 (%)	عجز الموازنة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي 2015 (%)	نسبة الدين العام من إجمالي الناتج المحلي 2015 (%)	النفقات في حين تبقى نسبة نمو مثل حقبة التسعينات		
				حجم الإنفاق 2015	نسبة التغير 2002- 2015	سعر التعادل للميزانية 2015 (دولار/برميل)
الكويت	62.8	4.4	4.4	24.7	52	42
قطر	54.7	6.6	30	4.8	66	24
عمان	47.8	14.8	7	96.7	55.4	45
السعودية	44.7	19.5	5.8	4.4	61.9	72.5
البحرين	25	15	63	–	–	–
الإمارات	39.1	7.2	16.4			

الدولة	سعر التعادل للموازنة دولار/برميل	نسبة المصروفات الجارية من إجمالي المصروفات (%)	الصندوق السيادي بداية الأزمة 2014 (مليار دولار)	الفرق عن سعر التعادل عند 30 دولار/برميل	صافي دخل البرميل بعد تكلفة الإنتاج (دولار)	معدل الإنتاج اليومي من النفط مليون ب/يوم
الإمارات	73	–	956	-43	17.7	2.885
قطر	55.5	70	256	-25.5	17.4	0.669
الكويت	67	91.3	592	-27	21.5	2.726
السعودية	106	67	669	-76	20.1	10.113
عمان	103	78	19	-73	18.7	0.98
البحرين	127	87.3	11	-97	–	0.22

المصدر: صندوق النقد الدول، البنك الدولي، مركز الخليج لسياسات التنمية، الثابت والمتحول، 2016، ص 1339.

ثالثاً: خلال العام 2016.

وصل المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال شهر فبراير 2016 ارتفاعه بمقدار 2.2 دولار/برميل، مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي: بنسبة 8.4% دولار للبرميل، مسجلاً بذلك تراجع بنحو 25.3 دولار للبرميل أي: بنسبة 46.9% مقارنة بمعدلة المسجل خلال الشهر المماثل من عام 2015. بالرغم من وفرة الامدادت من النفط الخام، تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي، وارتفاع مستوى المحزونات النفطية وإرتفاع أسعار الدولار، إلا أن جهود المنتجين الرئيسيين لخفض الإنتاج، توقعات تراجع إنتاج الولايات المتحدة، وتحسن الطلب على النفط وخاصة في أسيا، كان لها دوراً رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر فبراير 2016، وذلك للمرة الأولى منذ أكتوبر عام 2015 [1].

كما شهد المعد الشهري، لشهر مارس 2016، ارتفاعاً بمقدار 5.9 دولار/برميل، مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي: بنسبة 20.6% ليصل إلى 34.7 دولار للبرميل، مسجلا بذلك تراجع نحو 17.8 دولار ، أي: بنسبة 33.9% مقارنة بمعدلة المسجل خلال الشهر المماثل من العام 2015، ولقد كان لجهود المنتجين الرئيسيين لخفض الإنتاج، الانخفاض المتوقع في إنتاج الولايات المتحدة، تراجع الإنتاج من خارج الأوبك في عدة مناطق في أسيا وأمريكا اللاتينية، والارتفاع المستمر في المحزونات الإستراتيجية في الصين والوليات المتحدة دوراً في ارتفاع الأسعار خلال شهر مارس 2016 [2].

كما شهد المعد الشهري لشهر ابريل 2016 ارتفاعا بمقدار 3.2 دولار/برميل مقارنة بأسعار شهر مارس 2016، أي: بنسبة 9.3% ليصل إلى 37.9 دولار للبرميل، مسجلاً بذلك تراجع نحو 19.4 دولار، أي: بنسبة 33.9% مقارنة بمعدلة المسجل خلال الشهر المماثل من العام 2015، ولقد كان للإنخفاض المستمر في إنتاج الولايات المتحدة من النفط، ضعف الدولار وتعطل الإمدادات في عدد من الدول المنتجة، والانخفاض الحاد والمتوقع في إمدادات خارج الأوبك دوراً رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر ابريل.

وانخفضت واردات الولايات المتحدة من النفط الخام؛ خلال شهر أبريل 2016، بنحو 1.7 % لتبلغ 7.8 مليون ب/ي، بينما ارتفعت وارداتها من المنتجات النفطية بنحو 15 % لتبلغ حوالي 2.1 مليون ب/ي[3].

1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك)،التقرير الشهري، العدد4، السنة 42، الكويت، ابريل 2016.

2- المصدر السابق ذاته، مايو 2016.

3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك)، التقرير الشهري،العدد6، السنة 42، الكويت، يونيو 2016.

وكذلك، ارتفع المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك بنسبة 14.1%، (5.4 دولار للبرميل) مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى 43.2 دولار للبرميل خلال شهر مايو 2016، كما انخفض الطلب العالمي على النفط خلال شهر مايو 2016 بمقدار0.8 مليون ب/ي، أي: بنسبة 0.8%، ليصل إلى 94.8 مليون ب/ي، وانخفضت الكميات المعروضة من النفط خلال شهر مايو 2016 بمقدار 1.1مليون ب/ي، أي: بنسبة 1.1 % لتصل إلى96.5 مليون ب/ي[1] .

والجدول التالي يبين التغير في أسعار سلة أوبك بين عامي 2015-2016 .

جدول رقم (25-3)

يبين التغير في أسعار سلة أوبك بين عامي 2015-2016.

البيان	سعر سلة الأوبك	التغير عن الشهر السابق	التغير عن الشهر السابق من العام السابق
ابريل2015	47.3	4.8	-47.0
مايو	62.2	-4.9	-43.3
يونيو	60.2	2.0	-47.7
يوليو	54.2	6.0	-51.4
أغسطس	45.5	-8.7	-55.3
سبتمبر	44.8	-0.6	-51.2
أكتوبر	45.0	-0.2	-40.0
نوفمبر	40.5	-4.5	-35.0
ديسمبر 2015	33.6	6.9	-25.9
المتوسط السنوي عام 2015	49.5		
يناير2016	26.5	-7.1	-17.9
فبراير	28.7	2.2	-25.3
مارس	34.7	5.9	-17.8
ابريل2016	37.9	3.2	-19.4
الربع الأول عام 2016	30.0		

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول، النشرة الشهرية، 2016.

يلاحظ من الجدول السابق: بعد أن عادت أسواق النفط للتعامل مع الإمدادات الإيرانية بعد رفع العقوبات في بداية عام 2016، فضلاً عن فشل المباحثات في شهر أبريل 2016 بين المملكة العربية السعودية وروسيا وأعضاء الأوبك الآخرين لتجميد الإنتاج، اتجهت الأسعار إلى الارتفاع؛ لتقترب بين50 دولارا للبرميل لخام برنت في منتصف مايو، مما عزز من متوسط السعر في هذا العام إلى ما يقرب من 40 دولاراً للبرميل، وفي والوقت ذاته، فمن الواضح أن إنتاج النفط الأمريكي

1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك)، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، يوليو 2016.

ينخفض الآن، وهناك دليل صاعد على الهبوط في الإنتاج خارج الأوبك، بما في ذلك البرازيل، المكسيك، كولومبيا والصين.

ومع تركيز المملكة العربية السعودية الآن على حفظ نصيبها في السوق وتعزيز قدرتها على الإنتاج، ومع عدم نية إيران في مناقشة موضوعات العرض حتى تستعيد إنتاجها بالكامل إلى المستويات السابقة للعقوبات، فمن غير المحتمل أن يتم التوصل إلى اتفاقات، وتمشياً مع الإشارات الصادرة فإن الإنتاج السعودي قد يرتفع الآن إلى 11مليون برميل يومياً صيف 2016، وهو ما قد يشهد انخفاضا آخر للقدرة الزائدة المنخفضة بالفعل لدى الأوبك، وتظل الأسعار بالطبع هشة لأي ضعف في الطلب، فضلاً عن إمكانية عودة الإمدادات الحالية. وأي تعزيز للدولار الأمريكي قد يؤثر في أي مكاسب سعريه.

فضلاً عن الحجم الفعلي لمستويات المخزونات التي يحتاج الأمر إلى تخفيضها. غير أن التخفيضات الساحقة في استثمارات النفط يبدو أنها أوردت سيناريو قد يكافح نمو العرض مستقبلاً إلى استبدال العرض المفقود؛ بسبب تسارع معدلات الاستنفاد. ولذلك، نواصل توقع أن الأسعار ستتحرك نحو 60 دولار للعام 2018 [1]

وعليه، وبالرغم من تزايد استمرار ضعف أساسيات السوق، إلا أن مصادر السوق سواء بنوك أو بيوت استشارية تتوقع توازن السوق في منتصف 2017، كما هناك قناعة في السوق بأن السوق النفطية متماسكة لدعم مستوى 40 دولار للبرميل لنفط خام برنت. وفي ظل استمرار ضعف أساسيات السوق، الأوضاع الاقتصادية الغير مستقرة في أوروبا (خاصة بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد)، إرتفاع الدولار، وإستمرار الفائض من الإمدادات فإن أسعار النفط الخام قد تظل تدور حول 45 دولارا للبرميل خلال الأشهر القادمة، ولكن يمكن أن ترتفع لتصل إلى 50 دولارا للبرميل خلال الربع الرابع من عام 2016 مع بروز علامات توازن السوق.

[1] – تقرير مجموعة سامبا المالية، الدائرة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، 2016.

وقد أوضحت وكالة الطاقة الدولية في توقعاتها الشهرية؛ تنامي الطلب العالمي على النفط بـ 1.4 مليون برميل يوميا خلال عام 2016 و 1.3 مليون برميل يوميا خلال عام 2017، وإن الإمدادات من خارج الأوبك تنخفض بـ 900 ألف برميل يوميا خلال عام 2016، ولكن الإمدادات تشهد ارتفاعا بـ 300ألف برميل يوميا خلال عام 2017، ولكن الطلب على نفط الأوبك يرتفع بمقدار مليون برميل يوميا خلال عام 2017 ليصل إلى 33.7 مليون برميل يومياً، وهي تطورات إيجابية تدعم مسار توازن السوق النفطية، كما تقدر الوكالة؛ الطلب على نفط الأوبك خلال النصف الثاني من عام 2016 عند 33.3 مليون برميل يومياً، وهي تطورات في مجملها إيجابية تدعم تعافي أسعار النفط الخام [1] .

1 – تقرير وكالة الطاقة الدولية، التوقعات الشهرية، 13 يوليو 2016 .

خاتمة الفصل الثالث

تناولنا في هذا الفصل **أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصادات دول الخليج العربي**، وبيننا في **المبحث الأول** منه: تقلبات أسعار النفط العالمية وأثارها الاقتصادية، وتبين أن علاقة الشركات النفطية الكبرى، والدول المنتجة للنفط من أهم العوامل المؤثرة على تقلبات الأسعار، وكذلك، قانون العرض والطلب، مواقع منافذ تصدير النفط، طاقات التصفية والتخزين، التغيرات الموسمية، البدائل، التقنيات المستخدمة في صناعة النفط، سياسات الحكومات، علاقة تطور الاقتصاد العالمي بالوضع المالي الدولي، والبيئة المناسبة لصناعة النفط، فكل هذه العوامل تؤثر في أسعار النفط العالمية.

وكذلك، يوجد آثار سلبيه وايجابية على تقلبات أسعار النفط على دول الخليج العربي، فمن الآثار الايجابية: زيادة الإيرادات النفطية، زيادة المصروفات والنفقات للدولة، تحسن وضع الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، فائض في الموازنة العامة لدول المجلس ، وتحسن أداء المصارف الخليجية، واستخدام العائدات النفطية لتمويل خدمات أساسية للحكومات، والتشجيع على النشاطات الاستكشافية... إلى غير ذلك .

ومن الآثار السلبية الارتفاع أسعار النفط على دول الخليج العربي: التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، وتأثر سلبي لوضع الميزان التجاري، المضاربة في الأسهم والعقارات، وهيمنه القطاع العام على النشاط الاقتصادي على القطاع الخاص... إلى غير ذلك.

وتناولنا في المبحث الثاني- **تقلبات الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي وآثارها الاقتصادية**- وبينا الإيرادات المالية النفطية وأثرها على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج، على التجارة الخارجية، وميزان المدفوعات، والموازنات العامة والتنمية البشرية والبيئة، وأخيرا: أثر عوائد النفط على تحويلات العاملين في الدول غير النفطية.

ولتحقيق هدف الدراسة الماثلة تناولنا في **المبحث الثالث: أهم المؤثرات على أسعار النفط بداية من عام 2015 إلى النصف الأول من عام 2016**، فكما هو معلوم، أن أزمة انخفاض أسعار النفط بدأت منذ النصف الثاني من عام 2014.

خاتمة الرسالة

انتهينا من الدراسة بعنوان: العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصادات على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وآثرنا أن لا نجعل خاتمة الرسالة سرداً وتكراراً لما تناولناه في ثناياها، وإنما عرضاً لأهم النتائج التي تم استنتاجها والتوصيات التي توصي بها الدراسة:

أولاً: النتائج.

1- الإعتماد على مورد رئيس واحد فقط كالنفط، كما هو الحال في دول الخليج العربي، التي تعتمد على تصدير النفط فقط، سيجعل تقلبات الميزان التجاري ترتبط بشكل كبير بتقلبات قيم الصادرات النفطية، ويجعل البنيان الاقتصادي يتأثر بأية هزات يتعرض لها هذا المورد (النفط) ، وأية تقلبات في السوق العالمي، مما يعني بأن مستقبل دول الخليج العربي مهددة بالمخاطر على المدى البعيد.

2- إن أسعار النفط المنخفضة جدا أو المرتفعة جدا ليست في صالح الدول المنتجة (دول الخليج العربي)، على المديين المتوسط والبعيد، كما أنه ليس في صالح الدول المستهلكة التي زادت فاتورة مدفوعاتها جراء ارتفاع أسعار النفط، بل تلحق الضرر بالاقتصادات التي تعتمد إعتماداً مفرطاً على سلعة واحدة بعينها دون غيرها .

3- إن استمرار الأسعار المرتفعة للنفط، والتدفقات الكبيرة للعوائد المالية النفطية ستشكل ضغوطات كبيرة لإرتفاع أسعار الصرف الفعلية والحقيقية، إما من خلال الارتفاع في أسعار الصرف الاسمية؛ أو من خلال التضخم، حيث أن أنظمة أسعار الصرف تلعب دورا رئيسيا في التأثير في قيمة الإيرادات النفطية بالعملات المحلية لدول مجلس الخليج العربي.

4- لقد أثبتت التجربة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال فترة الدراسة، أن تلك الأسعار تخضع لمجموعة من العوامل والمؤثرات، وهي العوامل الاقتصادية المتمثلة في (العلاقة بين العرض والطلب) والتوتر الجيوسياسي، والعوامل المناخية والبيئية والعوامل النفسية والنقدية وعامل الندرة (كون النفط سلعة ناضبة).

5- إن انعكاسات الارتفاع في الأسعار على اقتصادات دول الخليج العربي على المدى القصير، تحمل اثاراً ايجابيه يتمثل أهمها في: تخفيض أثار انخفاض إنتاج النفط الخام، وتحسين وضعية الميزان التجاري، وزيادة حصيلة الصادرات، واستخدام العائدات النفطية لتمويل خدمات أساسية للحكومة.

6- نجحت دول أوبك في اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الايجابية، بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي، لاحتواء سلسلة الأزمات التي ضربت قطاعات الطاقة العالمية عن طريق الزيادة والخفض في النفط الخام ضمن آلية الضبط السعري، لإحداث توازن بين العرض والطلب، والحد من تدهور أسعار النفط الخام.

7- تتمثل مصلحة دول الخليج العربي في استقرار الأسعار عند مستويات مقبولة عالميا، سواء من الدول المنتجة أو الدول المستهلكة أو الشركات العالمية، ولا سيما أن ارتفاع الأسعار سيزيد من التحديات التي ستواجه نفط دول الخليج العربي، وتشجيع المصادر البديلة للنفط، وانخفاض الطلب العالمي، بسبب ترشيد الاستهلاك، وتشجيع التكنولوجيا التي ستزيد من كفاءة استخدام الطاقة.

8- إن من أهم التحديات التي تواجهها دول الخليج العربي هو تصميم استراتيجيات نفطية، تتبنى وفقها سياسات الإنتاج والتسعير، بناء على المصالح الوطنية طويلة المدى، وليس بناء على مقتضيات السوق.

9- تتمثل أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط منذ النصف الثاني من العام 2014؛ في تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط، وخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية (النفط الصخري) في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك، ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجياً ، والذي أدى بدورة إلى خفض أسعار النفط خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم. فضلاً عن توجه كبار الدول المصدرة للبترول إلى الحفاظ على حجم إنتاجها؛ لضمان حصتها السوقية، بدلاً من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وعدم تأثير التطورات الجيوسياسية التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للنفط، مثل: العراق وليبيا.

10- توجد بعض العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط منذ النصف الثاني من العام 2014 وحتر شهر مايو من العام 2016، تتمثل أهمها في: زيادة أنتاج النفط الصخري، زيادة العرض بسبب تعافي الانتاج الليبي، وتباطؤ نمو الطلب في أوروبا؛ واسيا بسبب حالة الركود الاقتصادي، وإنخفاض الإنتاج الصناعي والمضاربات، وارتفاع اسعار صرف الدولار مقابل العملات الاخرى .

ثانياً: التوصيات.

1- على دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء غرفة عمليات لإدارة أزمات النفط العالمية والإقليمية، سواء كانت هذه الأزمات خاصة بالأسعار أو أي ظروف طارئة تتعلق بأسعار النفط، بحيث تكون مهمتها العمل على تقليل أخطار هذه الأزمات حال حدوثها .

لذا يستوجب على حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تسريع مشاريع النفط والاستفادة من خفض التكاليف، وذلك لجني المكاسب حال انتعاش السوق، حيث أن انخفاض أسعار النفط تحمل مزايا بالنسبة تكلفة المشاريع والإنشاءات.

2- يجب البحث عن مصادر بديله للنفط وترشيد استخدامه، حيث ترسخت قاعدة مفادها: أنه كلما ارتفع سعر النفط انخفض الطلب عليه، وهذا بدوره يؤثر على مجمل عملية التنمية الاقتصادية

3- يمكن اعتماد سياسة صناعية في دول مجلس التعاون تساهم في التنويع ضمن إطار شامل لإصلاح القطاع الخاص من أجل خلق قطاع خاصّ تنافسي يساهم هو نفسه في التطور التكنولوجي والتحول من نمو يعتمد على كثافة عوامل الإنتاج إلى التركيز في الابتكار والتكنولوجيا وبناء رأس المال البشري وخلق مجالات جديدة من الميزات النسبية في الإقتصادات الخليجية؛ وذلك من خلال وضْع برامج تحفيزية مناسبة، وتقييد الدعم الموجه إلى القطاع الخاص ببرامج تُعنى بتطوير تقنيات الإنتاج، وبتحقيق اختراقات في أسواق التصدير، وبقيادة هذا القطاع نفسه، وكلّ ذلك ض من إستراتيجية أشمل لتصميم سياسة صناعية موجَّهة نحو قطاع صادرات مستجدّة يدعمها سعرُ صرفٍ مرنٍ حافزٍ على الإنتاج في قطاع السِّلع المتاجر بها دوليًّا.

4- من المعلوم أن الأزمات العالمية متجددة، لذا على حكومات دول المجلس أن يكون تنويع مصادر دخلها من أهم أهدافها، وكذلك، إلتزامها بإعداد ميزانياتها وفق مستويات منخفضة لأسعار النفط، تحسباً لأي مؤثرات على أسعار النفط، واتخاذ خطوات تدريجية نحو تخفيض الدعم عن الطاقة.

5- العمل على تحقيق توازن ما بين السياسة الإنتاجية والسعرية؛ لتحقيق عوائد مالية معقولة لأطول فترة ممكنة، وضرورة الإنفاق على رسم سياسة إنتاجية تعتمد معايير دقيقة تتحدد بموجبها حصص الإنتاج وتغيرها تبعاً لأوضاع السوق النفطية المستجدة، وعلى كل الأعضاء الالتزام بنظام الحصص الجديد على إن يكون ذلك بطريقة إلزامية، وذلك من خلال استحداث جهاز قانوني داخل المنظمة يخول له معاقبة كل متمرد على هذا النظام.

6- أن لا تتحمل دول أوبك وحدها مسئولية خفض الإنتاج؛ فيجب تطبيق قرار خفض الإنتاج على الدول المنتجة للنفط، سواء كانت أعضاء في أوبك أم لا، من خلال التنسيق بين الأوبك ووكالة الطاقة الدولية، لضبط سوق النفط.

7- **ينبغي** العمل على استغلال العوائد النفطية؛ لمعالجة العجز في ميزانياتها العامة، وتوظيف تلك العائدات في تطوير البيئة الاقتصادية بشكل عام، والمنشات النفطية بشكل خاص، والامتناع عن توظيف الأموال النفطية في الخارج أو إيداعها في المصارف الأجنبية،

8- تميزت دول الخليج ببيئة استثمارية اتسمت بعدة مميزات؛ جعلتها جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، لذلك يجب العمل على سن تشريعات مشجعة للاستثمار، والاستقرار النقدي، وكذلك، إنشاء مصرف استثمار عربي مشترك تموله الدول النفطية من خلال ضخ جزء يسير من زيادات عائداتها النفطية؛ بهدف استثمارها في صناعات نفطية من تكرير وتوزيع في الدول العربية الأخرى، حيث الأسواق الاستهلاكية متوفرة وبوتيرة متصاعدة .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية.

1- الكتب:

1- **إبراهيم عبد الحميد إسماعيل:** النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

2- **أحمد الأشقر:** الاقتصاد الكلي، عمان، الأردن، درا الثقافة للنشر والتوزيع، 2007 .

3- **أحمد السيد النجار:** الطفرة النفطية العربية التالية، دراسة للملامح والأسباب والبات التوظيف، معهد الإمام الشيرازي للدراسات، واشنطن 2006 .

4- **أحمد زكي:** اليماني وآخرون، **دور النفط في الاقتصاديات العربية في ظل المتغيرات العالمية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 2009 .

5- **أحمد فتحي:** القطاع المصرفي السعودي الأكثر ربحية والإماراتي الأعلى نمواً، دار الكويت للنشر، الكويت، 2015 .

6- **جميل طاهر:** النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 1997.

7- **حسن الشقطي:** النقاط الملتهبة في تسعير النفط، الجزيرة الاقتصادية للصحافة والطباعة والنشر، 2008.

8- **خدوري وليد:** آثار تدهور أسعار النفط في الطاقة الإنتاجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، أبو ظبي، الإمارات، 2015.

9- **رمضان الشراح:** الأزمات المالية العالمية- أسبابها- أثارها- انعكاساتها على الاستثمار، الكويت، 2009.

10- **زياد علي:** الاستثمار في القطاع النفطي، العربية، بيروت، لبنان، 2005 .

11- **سعيد فتحي الخوالي:** اقتصاديات النفط، دار حافظ للنشر والتوزيع، السعودية، 1992.

12- **سمير صارم:** " انه النفط !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق" ، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2003 .

13- **سيد الخولي:** **اقتصاد النفط**، مؤسسه الأهرام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط 4، 1995.

14- صادق ملحم: هبوط أسعار النفط: أسباب ونتائج، مؤسسة شهيد فلسطين، فلسطين، 2015.

15- عبد الحي زلوم وآخرون: **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، دار فارس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008 .

16- عبد الله الكندري: البيئة والتنمية المستديمة، مكتبة المهند، الكويت، 1992 .

17-عبد الوهاب قادر: **العوامل المؤثرة في أسعار النفط**، دار الوحدة للنشر، السعودية، 2014.

18- عدنان جابر: العرب وعصر ما بعد النفط ، دار علاء الدين، دمشق، سوريا، 2004 .

19- العنزي فرج: **الصادرات وعلاقته بالنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي**، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض، السعودية، سبتمبر 2015 .

20- فراس جابر: إياد الرياحي، **دراسة مقارنة الأنظمة الضريبية في ست دول عربية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت، 2014.

21- ماجد المنيف وآخرون: **الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009 .

22- محمد احمد الدويري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 .

23- مدحت أيوب وآخرون: **العالم يودع 2007 لأسعار نفط غير مسبوقة**، مكتبة مدبولي، القاهرة ، مصر، 2008 .

24- ناصر بن غيث: **دول الخليج وسوق النفط:المسارات المستقبلية والبدائل**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، 19 مايو 2015 .

25- نوزاد عبد الرحمن الهيتي: **التنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي:انجازات الماضي وتحديات المستقبل**، دار المناهج للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، 2004.

2- الدوريات:

1- **إبراهيم عبد العزيز المهنا:** **التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق النفط العالمية**، الرياض، السعودية، العدد 5669، ابريل 2009 .

2- **أحمد أل درويش وآخرون:** دور المملكة العربية السعودية في سوق النفط العالمية، صندوق النقد الدولي، 2015 .

3- أحمد مبارك سالم: كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسة التوطين، ورقة بحثية، البحرين، 2014.

4- **أمال رحمان:** النفط والتنمية المستدامة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، الجزائر، 2008.

5- **إيمان عمر ريان:** أثر التنويع الاقتصادي على تطوير اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة بحثية، القاهرة، مصر، 2015 .

6- **توفيق الربيعه:** الاقتصاد الخليجي اثبت قدرته على تجاوز الأزمات الاقتصادية، الجزيرة، 2015.

7- **جاسم المناعي:** تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية:الايجابيات والإشكاليات والإصلاحات المطلوبة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 30 مايو 2006.

8- **جميل عمر:** التنمية المستدامة بين الضرورات الاقتصادية والضغوطات البيئية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، البرازيل، 2009 .

9- **حسين عبد الله:** أسعار النفط:التصحيح عبر آليات السوق، العدد 154، القاهرة، مصر، 2005.

* دراسة أولية لنموذج الدول النفطية، تجارب الدول الخليجية وليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية واهم التحولات المعاصرة وأثرها على هذا التواجه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010 .

* النفط والانعكاسات على الخليج، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، الإمارات، 2004 .

10- **خالد بن راشد الخاطر:** تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، الدوحة، قطر، 2015.

11- **زياد عربية:** تحويلات العاملين العرب في الخليج وأثرها على عملية التنمية في الوطن العربي، منظمة العمل العربية، 2008 .

12- **عاصم الزامل:** انخفاض أسعار النفط.. هل سيؤثر على 'رفاهية' المواطن الخليجي؟، الحرة، العراق، 2016.

13- **عبد الكريم حمودي:** اقتصاد دول "التعاون العربي " أمام تحديات تذبذب لأسعار النفط، الكويت، 2015.

14- **على عتيقة وسميح مسعود:** النفط والمشروعات العربية المشتركة، المعهد العربي للتخطيط، مؤسسة الكميل، الكويت ،1988.

15- **علي خليفة الكواري:** تنمية للضياع ! أم ضياع فرص للتنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

16- **كتيبة عبد الرحمن العاني:** التحويلات المالية خارج نطاق التغطية، البيان الاقتصادي، الإمارات، 2007 .

17- **محسن فارس الحسين:** أثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العربي، المركز الثقافي العربي، جب رمله، سوريا، 21/12/2008 .

18- **محمد الغالبي وآخرون:** قراءة حول عودة النفط إيران، الاستثمار كابيتال، السعودية، 2015/7/16 .

19- **محمد جواد العبوسي:** البترول في البلاد العربية، منشورات معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة ، 1956.

20- **مصطفي قارة وآخرون:** دور الصندوق في مساهمة دول الأعضاء المتأثرة في ارتفاع أسعار النفط العالمية، دراسة تسهيل إنشاء النفط، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007 .

21- **ناصر التميمي:** السعودية وأسواق النفط، مركز الجزيرة للدراسات، 2015 .

22- **هند مصطفي على:** أزمة انهيار أسعار النفط واقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، دراسات إستراتيجية خليجية، العدد 10، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 1998.

3- المؤتمرات والندوات وأوراق العمل :

1- **تحديات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي:** ورقة عمل مقدمة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية، 29-30 يناير، 2005 .

2- **حمدي عبد العزيز:** أويك من مؤتمر إلى مؤتمر، مجلة البترول، عدد يناير- فبراير ، 1982، القاهرة ، مصر .

3- **علي العبادي:** مؤتمر الطاقة العربي العاشر ،الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، الإمارات، ديسمبر 2014.

4- **علي حامد عبد الله الملا:** " النفط و تأثير عائداته على التنمية المستدامة "، ورشة عمل حول ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة"، قطر، أكتوبر 2014 .

5- **مؤتمر الصناعيين الثامن لدول مجلس التعاون:** "الانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره المتوقعة "، الرياض لسعودية، 2001.

6- **مؤتمر الطاقة العربي العاشر:** الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014

7- **مؤتمر مكة المكرمة السابع عشر:** مراكز البحوث وقضايا الأمة، أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على سياسة الدول، الرياض، 2016.

8- **مؤتمر منتدى العلاقات العربية الدولية**، الدوحة، قطر، 2014 .

9- **وليد نشأت:** أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على سياسات الدول، المؤتمر العالمي لدراسات النفط، العراق، 2011.

4- التقارير والوثائق والمطبوعات الرسمية.

1- **إتحاد المصارف العربية:** الأمانة العامة، إدارة الدراسات والبحوث، تطورات الاقتصاد العربي، 2014 .

2- **الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي:** مؤشرات أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الاقتصادي الفصلي ، مايو 2008.

3- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، 2013 .

4- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، القاهرة ، 2009.

5- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، القاهرة ، 2008.

6- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، القاهرة ، 2003 .

7- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، أبو ظبي، الإمارات ، 2015 .

8- **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة** ، القاهرة، 2014.

9- **الأمانة العامة:** مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **قطاع شؤون المعلومات**، ادراة الإحصاء، مارس 2014.

10- **الامانه العامة لجامعة الدول العربية:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، القاهرة ،2005.

11- **الامانه العامة لجامعة الدول العربية:** التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، 2001 .

12- **تقارير مجموعة سامبا المالية:** **الأفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي**، السعودية، مارس 2009 .

13- **تقارير مجموعة سامبا المالية:** **المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسة والتوقعات لدول مجلس التعاون الخليجي**، الرياض، مارس، 2009.

14- **تقرير اتحاد المصارف العربية:** **عجز موازنات دول الخليج، جريدة المستقبل الاقتصادي**، العدد 5611، لبنان، 2016.

15- **تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية**، 2014، (EIA) Open oil . net .

16- **التقرير الاقتصادي الخليجي**، الشارقة، دار الخليج للصحافة والنشر، 2005-2006 .

17- **تقرير وكالة الطاقة الدولية**، التوقعات الشهرية، 13 يوليو 2016 .

18- **التقرير الاقتصادي الخليجي:** مركز الخليج للدراسات التابع لدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، **اتفاقية التجارة الحرة لدول الخليج** ، 2005-2006.

19- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد:** أبو ظبي ، صندوق النقد العربي ، 2014 .

20- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد:** أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2002 .

21- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد:** التطورات في مجال النفط والطاقة، 2014.

22- **تقرير صندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الإقليمي**، أبو ظبي، أكتوبر 2015.

23- **تقرير صندوق النقد الدولي:مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي**، إدارة الشرق الأوسط، 2015

24- **تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربي:** الأمانة العامة، **لمحة إحصائية**، الإمارات، مارس 2014 .

25- **تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربي: مقومات وفرص الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي**، الأمانة العامة، إدارة البحوث والدراسات، كتاب سلسلة المسيرة 3، 2008.

26- **تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربية:** الأمانة العامة ، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، **نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون**، الرياض، العدد الثاني، 2014 .

27- **تقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربية:** المركز الإحصائي، **الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، عمان، 2014.

28- **تقرير مجموعة سامبا المالية:** الدائرة الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، 2016.

29- **تقرير معهد الدراسات المصرفية**، الكويت، الطبعة السادسة، العدد الخامس، 2013.

30- **جاسم حسين: أداء دول الخليج في تقرير التنمية البشرية 2009**، النشرة الاقتصادية لمركز الخليج للأبحاث، الرياض، 10 أكتوبر 2009.

***جاسم حسين: التنويع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي**، مركز الجزيرة للدراسات، أغسطس 2014.

31- **جمال زروق: الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية، 2011.

32- **صندوق النقد الدولي:** النشرة المالية الدولية، **آفاق الاقتصاد العالمي**، تركات وغيوم وعدم يقين، واشنطن، أكتوبر 2014.

33- عبد الأمير رويح: **هل ستنهار دول الخليج أمام عاصفة هبوط أسعار النفط؟**، تقارير اقتصادية، أكتوبر 2015 .

34- **عبد الوهاب عطا لهب:** **أسعار النفط وتداعياتها على دول المنطقة**، مركز الأبحاث والدراسات زاد، العراق، يناير 2016.

35- **علي العبادي:** **مؤتمر الطاقة العربي العاشر**،الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، الإمارات، ديسمبر 2014.

36- **مجلس التعاون لدول الخليج العربي:** الأمانة العامة، **مقومات وفرص الاستثمار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، إدارة البحوث والدراسات، الرياض، 2008.

37- **محمد الغالبي وآخرون:** **قراءة حول عودة النفط إيران**، الاستثمار كابيتال، السعودية، 2015 .

38- **محمد رمضان:** **تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة إلى الميزانية الصفرية**، سنيار كابيتال، 2012 .

39- **محمد عيد:** **الإدراك والخطاب والسلوك السياسي، تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، قطر، 22 سبتمبر 2015 .

40- **المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:** **الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، 2015 .

41- **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية:** **قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج**، الإمكانيات، أبو ظبي، 2007.

42- **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية:** **سوق النفط العالمية وتداعياتها على الدول العربية**، القاهرة، مصر، 2005 .

43- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: **النفط والحرب الأنجلو أمريكية على العراق**، التقرير الاستراتيجي العربي، العراق، 2003.

44- مركز بروكنجز الدوحة: **هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعيات الجيوسياسية**، قطر، 2015.

45- **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)**، التقرير الشهري،العدد4، السنة 42، الكويت، ابريل 2016 .

46- **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)**، التقرير الشهري،العدد5، السنة 42، الكويت، مايو 2016 .

47- **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)**، التقرير الشهري،العدد7، السنة 42، الكويت، يونيو 2016 .

48- **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)**، العدد 7 ، الكويت، يوليو 2007.

49- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، 2005 .

50- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، 2013 .

51- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، الكويت، 2008 .

52- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، جامعة الدول العربية، العدد 13،2008.

53- **ناصر التميمي: الإبحار في أجواء عدم اليقين**: رد دولة قطر على طفرة الغاز العالمية، مركز بروكنجز الدوحة، 2015 .

4- الرسائل العلمية :

1- إبراهيم خليل عليان: تقدير دالة الطلب على السولار والبنزين في السوق الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2012.

2- أمينة عز الدين عبد الله: توظيف عوائد النفط في التنمية البشرية في التسعينيات، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينيات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993.

3- بتينة المحتسب وآخرون: تطور قطاع الطاقة واثر الارتفاع في أسعاره على الصناعة، كلية الأعمال،الجامعة الأردنية، الأردن ،2009.

4- بشير هادي عودة: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات دول الخليج العربي (دراسة تحليلية)، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق 2010 .

5- حاتم مهران: التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، جامعة الجزيرة، قسم الاقتصاد، السودان، 2007 .

6- حمادي نعيمة: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بو علي، الجزائر، 2009 .

7- دوحة سلمى: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، (رسالة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

8- زياد أبو منديل: تقلبات أسعار النفط وأثرها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من عام 2000- 2008، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2010 .

9- صالح مفتاح: المالية الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006.

10- عبد الحميد مرغيت: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر ، 2015 .

11- عبد الرحمن بن عزوز: دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الاوراق المالية حالة بورصة تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسطنينية، الجزائر، 2012.

12- عبد المجيد التويم ومحمد عبد الهادي علاوين: أثر التقلبات في استهلاك الطاقة وأسعار وإنتاج النفط على اقتصاديات دول الخليج العربي، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن ،2008.

13- عدمان مريزن: الأزمة المالية العالمية كنتاج لازمة سلوك استهلاكي والحل البديل، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2014.

14- فؤاد علوان: دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية: دراسة تطبيقية على أسواق رأس المال العربية في الفترة 1998-2008، رسالة ماجستير، قسم البحوث الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2011 .

15- قرونفة وليد: الشركات النفطية وأثرها على السوق البترولية العالمية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، 2010-2011.

16- مجاهد خويلدات وذان بشير: أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2013 .

17- محمد السديري: رؤية إستراتيجية للحد من أثر تقلبات أسعار النفط على الأمن الاقتصادي السعودي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014.

18- محمد زيدان: الآثار البيئة لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها اتجاه البيئة، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012 .

19- محمد سالم ألصفدي: استخدام نظرية الألعاب في منظمة الأوبك لإدارة مخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، جامعة الزيتونة الأردنية ، الأردن، 2007 .

20- محمد مجيد: الدور المرتقب لقطاع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق، جامعة كربلاء،العراق ، 2012، ص 70 .

21- محمود البصام: مخاطر و إشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، جامعة بغداد، العراق، 2013.

22- مشدن وهيبة: أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير، الجزائر، 2005.

23- موري سمية: آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010 .

24- **يحيى حمود حسن:** " **منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة الإمكانات والتحديات**"، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، 2002 .

25- **يوسف عبد الله مي حاج وآخرون: تقلبات أسعار البترول في السنوات الأخيرة**، ورقة بحثية مقدمة لمادة مشكلات اقتصادية معاصره، قسم الاقتصاد في معهد البحوث والدراسات العربية، 2006 .

5 - المجلات العلمية :

1- **جميل طاهر وعبد الفتاح دندى: النفط والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي**: الفرص والتحديات المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 31، العدد 113، الكويت، ربيع 2005.

2- **جميل طاهر: دور النفط والغاز الطبيعي في التنمية العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 30، العدد 111، الكويت، خريف 2004.

3- **حبيب محمود: انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني**، مجله جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2، دمشق، 2007 .

4- **حسن الشريف: برامج الطاقة النووية في البلدان العربية** ، الإمارات، مجلة البيئة والتنمية ،2011.

5- **حسين عبد الله: المخاطر المحيطة بنفط الخليج العربي**، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعه الدول العربية، القاهرة ، صيف 2007.

6- **حمدي عبد العزيز: أوبك من مؤتمر إلى مؤتمر**، مجلة البترول، عدد يناير- فبراير، 1982.

7- **زياد عربية: ارتفاع أسعار النفط (الأسباب والتداعيات)**، مجلة شؤون عربية، الملف الاقتصادي ، العدد 134، جامعة الدول العربية، القاهرة، صيف 2008 .

8- **سعيد الصقري: مصدر النمو في الاقتصاد الخليجي وعوامل الانتاج الكلي (النموذج العماني)**، الجمعية الاقتصادية العمانية، عمان، 2010 .

9- سلمان الديراوي: الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في إقتصاديات دول الخليج العربية، مجلة جامعة الأقصى، المجلد العشرين، العدد الأول، فلسطين، 2016.

10- سليمان العبادي: تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية، مجلة الايكونوميست، وحدة المعلومات، لندن، بريطانيا، 2014 .

11- عباس علي نقي: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السادس والثلاثون، العدد 28، الكويت، 2010 .

12- عبد الرازق الفارس: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، السنة 32، العدد 363، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو 2009.

13- عبيدلي العبيدلي: أسباب وتاريخ ارتفاع أسعار النفط، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 1723، مايو 2007.

14- عدنان الجوراني: هبوط الدولار الأمريكي...أسباب ونتائج، مجلة الحوار المتمدن، العراق ،العدد 3922 ، 2012 .

15- عدنان عظيمة: العوامل المناخية والتجاذبات السياسية تحددان أسعار النفط، مجلة الاتحاد، الإمارات، العدد 200، 2006.

16- علي خليفة الكواري: الطفرة النفطية الثالثة : قراءة أولية في دواعي الطفرة النفطية وحجمه، حالة أقطار مجلس التعاون، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 43 ، بيروت، صيف 2008.

17- عماد الدين المزيني: العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد15، العدد1، فلسطين، 2013.

18- فلاح محمد: الفساد المالي والإداري وأثرة على الأنظمة المصرفية " عوائد الدول النفطية نموذجا "، دائرة البحوث والدراسات ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد الثامن، 2014.

19- محمد العمادي: العوائد النفطية من خلال الصناديق العربية في تنمية العالم الثالث، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 9، العدد 1، 1983.

20- **محمد سالم الصبان:** **عائدات النفط المرتفعة..هل تؤدي إلى تسريع الإصلاحات الاقتصادية الخليجية؟**، مجله النفط والتعاون العربي ، المجلد 30، العدد 111، الكويت، خريف 2004.

21- **محمد عدنان مراد:** **قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية**، مجلة الفكر السياسي ، العدد 17 ، 2002.

22- **النعيمي: يبحث استقرار أسعار النفط** مع وكالة الطاقة الدولية وأوبك، الأهرام (الطبعة العربية)، 24 يناير 2013.

23- **هيام ناشور:** **العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000- 2008)** مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 31، المجلد 8، العراق،البصرة، 2012 .

6- المواقع الالكترونية :

-/http://www.aljazeera.net .

-/http://www.abuelrub.com .

-www.qapco.com.qa .

-www.aljazeera .

-http://goo.gl/umGR9v .

- WWW. Fx – Arabia.

- www.kuna.net.kw.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

1- " GCC: Strong Diversified Growth, Limited Risks, " IIF, 4/ 5/ 2014.

2 -"World Economic Outlook (WEO)," International Monetary Fund, at,2015.

3-Aastveit KA, Bjørnland HC, Thorsrud LA (2012): What drives oil prices? Emerging versus developed economies, Working Paper 2012/11, Norges Bank.

4-Ar . Wikipeda. Org ،2008 .

5-Arezki R, D. Laxton, A. Nurbekyan, and H. Wang. 2015. "An Exploration in the Deep Corners of the Oil Market," IMF Research Bulletin 16(1) .

6-Bagattini, G. Y. 2011. "The Political Economy of Stabilisation Funds: Measuring Their Success in Resource-Dependent Countries." Working Paper 356, Institute of Development Studies, Brighton .

7-Bagnall, A. E., and E. M. Truman. 2013. "Progress on Sovereign Wealth Fund Transparency and Accountability: An Updated SWF Scoreboard." Policy Brief 13-19, Peterson Institute for International Economics, Washington, DC

8-Basher, S.A., and P. Sadorsky, 2006, "Oil Price Risk and Emerging Stock Markets," *Global Finance Journal*, 17.

9-Bassam Fattouh, spare Capacity and price D ynamics , Middle EAST ECONOMUC Survey (MEES), vol. 49, no.5(January 2006) .

10-Cevik, "Desynchronized: The comovement of non-hydrocarbon business cycles in the GCC," International Monetary Fund, 1/ 12/ 2011 .

11-D. Quah, "The Global Economy's Shifting Centre of Gravity," Global 2013 .،Policy, vol. 2, no.

12-E. Elsamadisy & K. Alkhater & S. Basher, "Pre – Versus Post – Crisis Central Banking in Qatar," Journal of Policy Modeling, vol. 36, no. 2 (2014).

13-Frankel, "Peg the export price index: A proposed monetary regime for small countries," Journal of Policy Modeling vol. 27, no. 4 (June 2005).

14-Hvidt, Martin. 2013. "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends Research Paper 27, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, London School of Economics and Political Science, London .

15-J. Grether & N. Mathys, "Is the world's economic centre of gravity already in Asia?" Area – Wiley online Library, vol. 42, no. 1 (2009).

16-Jack Simon, "UK brent, crude oil, brent crude,". One Financial Markets/CB Financial Services Ltd. 2012 .

17-Jean-Pierre Vavnik, investment prospects of foreign oil companies: Risks and agreements in the oil and gas in the Gulf Ensuring Economic Security, Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research , 2007.

18-K. Alkhater, "The Monetary Union of the Gulf Cooperation Council and Structural Charges in the global economy: Aspirations, challenges, and long – term strategic benefits," Arab centre for Research and Policy studies, Doha – Qatar (May 2012).

19-Khalid R. Alkhater & S. Basher "The Oil Cycle, the FederalReserve, and the Monetary and Exchange Rate Policies of Qatar," Middle East Development Journal, 3/ 6/ 2015.

20-Kumar, Paresh, 2007, "Energy consumption and RGDP in G7 countries: New evidence from Panel cointegration with structural breaks" *Energy Economics*, 30, 2331-2341.

21-Lee, Chien-chiang, 2005,"Energy consumption and GDP in developing countries: A cointegrated panel analysis " *Energy Economics*, 27, 415-427.

22-M . S .Rahman , Variance Analysis of GDP for GCC Countries , International Review of Business Research Papers Volume , 2010 .

23-Mohaddes K, Pesaran MH : One hundred years of oil income and the Iranian economy: A curse or a blessing? Cambridge Working Papers in Economics 1302, University of Cambridge , 2013.

24-Oil & Gas Journal, "Worldwide look at reserves and production" (January 1, 2014) .

25- Olivier Riebel , Iopec : une organization face a ses defis petrol et technique, association francaise de Tec hircine et professionals du petrol ,1999, p : 95

26-Arab ، Monthly Oil Market Report ، February 2016 ،P 53 . countries Organization of Petroleum Exporting "OAPEC" .

27-Sen ,A ,Development as Freedom ,New York : Oxford University prsee , 1999 .

28-Soytas, Ugur and Sari, Ramazan. 2003. "Energy consumption and GDP: causality relationship in G-7 countries and emerging markets". *Energy Economics*, 25, 33-37.

29-Tishreen University Journal For Studies and Scientific Research , Economic and Legal Sciences Series Vol ,(29) No , (2) , 2007 .

30-Vikas Agarwal , What drives crude oil prices ? , May, 2008 .

31-Wang, Y., Wu, C. and Yang, L. (2013). Oil price shocks and stock market activities: evidence from oil-importing and oil-exporting countries. Forthcoming in *Journal of Comparative Economics* . 2013 .

32-Wankeun , Kihoon. 2004."Causal relationship between energy consumption and GDP revisited" *Energy Economics*, 26, 51-59.

33-William Carl ,reduce the credit rating of Venezuela to defeat the oil, "Reuters, February 9, 2015.

34-World Bank , world development Report 1999/2000: Entering the 21 century .New York . Oxford University press, 2000.

ملحق رقم (1)

النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية (2010-2014) (%)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الدول الصناعية					
الناتج المحلي الإجمالي	3.1	1.7	1.2	1.4	1.8
الطلب على النفط	1.3	1.1-	1.1-	0.2-	0.4-
دو العالم الأخرى					
الناتج المحلي الإجمالي	7.5	6.2	5.1	4.7	4.4
الطلب على النفط	4.9	3.2	3.1	3.3	2.7
إجمالي العالم					
الناتج المحلي الإجمالي	5.4	4.1	3.4	3.3	3.3
الطلب على النفط	2.9	0.9	0.9	1.5	1.1

المصدر : منظمه الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون، 2014.

ملحق رقم (2)

متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أويك وخام برنت وغرب تكساس وبعض الخامات العربية (2010-2014)

الخامات	2010	2011	2012	2013	2014	التغير في 2014
سلة أويك منها:	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2	-9.7
خليط صحراء الجزائر	80.4	112.9	111.5	109.4	99.6	-9.8
العربي الخفيف	77.8	107.8	110.3	106.6	97.1	-9.5
مربان الإماراتي	79.9	109.8	111.8	108.3	99.3	-9.0
خام الكويت	76.3	105.6	109.0	105.1	95.2	-9.9
السدرة الليبي	79.1	111.9	111.9	108.6	98.4	-10.2
البحري القطري	78.2	106.5	109.3	105.4	96.3	-9.1
البصرة العراقي	76.8	106.2	108.0	103.7	94.4	-9.3
دبي	78.1	106.2	109.1	105.5	96.6	-8.9
برنت	79.6	111.3	111.6	108.7	99.0	-9.7
خام غرب تكساس	79.4	94.9	942	97.7	93.2	-4.7

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

ملحق رقم (3)

طاقة إنتاج النفط الخام المستدامة لدول منظمة الأوبك (مليون برميل/ يوم)

السنة / الدولة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السعودية	12.38	12.34	12.42	12.49	12.46	12.41	12.39
إيران	3.60	3.60	3.60	3.60	3.60	3.60	3.60
العراق	3.66	3.90	4.10	4.22	4.33	4.52	4.73
الإمارات	2.90	2.94	2.98	3.03	3.10	3.15	3.21
الكويت	2.86	2.82	2.84	2.84	2.83	2.80	3.76
فنزويلا	2.56	2.45	2.45	2.40	2.45	2.51	2.56
نيجيريا	1.98	1.92	1.91	1.90	1.89	1.89	1.89
انغولا	1.77	1.80	1.80	1.84	1.86	1.86	1.86
الجزائر	1.77	1.14	1.10	1.06	1.02	0.98	0.98
ليبيا	0.85	0.50	0.65	0.75	0.81	0.87	0.98
قطر	0.73	0.70	0.70	0.71	0.72	0.73	0.73
الإكوادور	0.57	0.57	0.57	0.56	0.59	0.59	0.59
الأوبك	35.03	34.73	35.12	35.41	35.65	35.91	36.24

المصدر : وكالة الدولية ، تقرير سوق النفط في المدى المتوسط للعام 2020.الطاقة.

ملحق رقم (4)

اكبر العمليات النفطية للعام 2014

إنتاج النفط (مليون برميل)		تصدير النفط (مليون برميل)		الاستهلاك (مليون برميل)	
الدولة	كمية الإنتاج	الدولة	كمية التصدير	الدولة	كمية الاستهلاك
المكسيك	2.552	السعودية	8.141	الولايات المتحدة	18.899
فنزويلا	2.789	روسيا	4.710	الصين	10.067
الإمارات	2.820	الإمارات	3.257	اليابان	6.940
الكويت	2.618	العراق	2.764	الهند	4.670
الولايات المتحدة	4.164	نيجيريا	2.193	روسيا	3.435
السعودية	9.735	الكويت	2.058	البرازيل	3.012
روسيا	10.146	فنزويلا	1.937	السعودية	2.961
الصين	7.441	انغولا	1.669	ألمانيا	2.405
إيران	3.575	المكسيك	1.271	كندا	2.291
العراق	2.979	إيران	1.215	كوريا الجنوبية	2.289

المصدر : صندوق النقد الدولي ، 2014

ملحق رقم (5)

حصص دول الأوبك من الإنتاج بعد التخفيضات المقررة في عام 2001 (ألف برميل /يومياً)

أعضاء الأوبك	2000	التخفيض الأول 2001/2/1	التخفيض الثاني 2001/4/1	التخفيض الثالث 2001/9/1	2002
الإمارات	2333	2201	2113	2025	1894
الجزائر	853	805	773	741	693
السعودية	8674	8189	7865	7541	7053
قطر	692	653	627	601	562
الكويت	2141	2021	1941	1861	1741
ليبيا	1431	1350	1296	1242	1162
اندونيسيا	1385	1307	1255	1203	1152
إيران	3917	3698	3552	3406	3186
فنزويلا	3077	2902	2786	2670	2497
نيجيريا	2198	2075	1993	1911	1787
المجموع	26700	25201	24201	23201	21700

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي التاسع والعشرون لمنظمة الأوبك لعام 2002، ص 39.

ملحق رقم (6)

حصص دول الأوبك من الإنتاج بعد التخفيضات المقررة في عام 2006 (ألف برميل /يومياً)

أعضاء الأوبك	الحصص 2005-7-1	الإنتاج الفعلي سبتمبر 2006	التخفيض الأول 2006-10-19	التخفيض الثاني 2006- 12-14
الإمارات	2444	2578	101	42
الجزائر	894	1376	59	25
السعودية	9099	9137	413	0
قطر	726	837	35	15
الكويت	2247	2505	100	42
ليبيا	1500	1728	72	30
اندونيسيا	1451	876	39	16
إيران	4110	3892	176	73
فنزويلا	3223	2538	138	57
نيجيريا	2306	2186	100	42

المصدر : وزارة المالية ، المملكة العربية السعودية ،2006.

ملحق رقم (7)

متوسط النمو الاقتصادي المستقبلي لدول الخليج العربي

الدولة	الترتيب العالمي	متوسط النمو الاقتصادي المتوقع حتى عام 2019%
قطر	6	6.9
السعودية	35	4.2
الإمارات	41	4.1
عمان	59	3.6
الكويت	63	3.5
البحرين	70	3.4

المصدر : مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي ، 2014 .

ملحق رقم (8)

أعداد وتحويلات الأجانب من دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2014

الدولة	العمالة الوافدة (مليون)	التحويلات (مليار دولار)
السعودية	9	35
الإمارات	4	16
الكويت	1.5	12
قطر	1.1	8
عمان	0.9	7.5
البحرين	0.5	1.5
المجموع	17	*80

المصدر : صندوق النقد الولي ، 2014.

* ملاحظة : بعض التقديرات الحديثة تضع حجم التحويلات عند 100 مليار دولار أي: % 6.2 من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي.

ملحق رقم (9)

فائض الميزانية لدول مجلس التعاون الخليجي

(دولار أمريكي)

البيان	فعلي			توقعات	
	2012	2013	2014	2015	2016
السعر التعادلي للنفط					
البحرين	119.4	125.3	122.5	93.7	89.8
الكويت	49.0	42.0	57.4	47.1	46.7
عمان	79.8	98.3	108.2	94.3	96.8
قطر	63.3	61.2	59.1	59.1	62.1
السعودية	77.9	89.0	111.3	103.0	98.3
الإمارات	69.9	69.8	74.2	73.1	68.9

المصدر : صندوق النقد الدولي

ملحق رقم (10)

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غي الدول العربية المصدرة للنفط (%)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
البحرين	2.1	3.4	4.9	4.7	3.3
الكويت	6.3	6.2	0.8	2.6	3.0
عمان	4.5	5.0	5.1	3.4	3.4
قطر	13.0	6.2	6.1	5.9	7.1
السعودية	8.6	5.8	3.8	4.1	4.2
الإمارات	3.9	4.4	4.8	4.4	4.2
متوسط دول المجلس	6.4	5.2	4.2	4.2	4.2
العراق	10.2	10.3	4.2	5.9	6.7
الجزائر	2.8	3.3	2.7	4.3	4.1
ليبيا	-62.1	104.5	-9.4	-7.8	29.8
متوسط النمو (باستثناء ليبيا)	6.4	5.6	4.0	4.4	4.5

المصدر : صندوق النقد الدولي، 2015 .

ملحق رقم (11)

مدى انكشاف دول المجلس على انخفاض أسعار النفط

البلدان الأكثر انكشافا	نسبة القطاع الهيدروكربوني في الناتج	نسبة القطاع الهيدروكربوني في الصادرات	سعر النفط التوازني للميزانية	سنوات احتياطات النفط عند معدلات الإنتاج الحالية	صناديق الثروة السيادية "مليار دولار"
البحرين	26	73	127	11	10.5
عمان	50	66	89	21	19
السعودية	45	86	84	66	762.5
الكويت	63	94	52	91	548
قطر	54	92	59	106	256
الإمارات	39	31	81	81	1.078.5

المصدر : Global Risk Advisors/ Sovereign Wealth Fund Institute

ملحق رقم (12)

فائض الميزانية العامة لدول الخليج العربي

(مليار دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016
البحرين	119.4	125.3	122.5	93.9	89.8
عمان	79.8	98.3	108.2	108.2	96.8
السعودية	77.9	89.0	111.3	111.3	38.3
الكويت	49.0	42.0	57.4	47.1	46.7
قطر	63.3	61.2	59.1	59.1	62.1
الإمارات	69.9	69.8	74.2	73.1	68.9

المصدر : صندوق النقد الدولي

shocks suffered by the supplier, and any fluctuations in the global markets, which means that the future of the Arab Gulf states will be threatened by dangers in the long run.

Finally, the study came up with the following recommendations; that the Gulf Cooperation Council (GCC) should reconsider its policy of production and marketing, and should work to intensify cooperation with other oil exporters, whether members in OPEC or not.

Summary of the Study

The study aimed at examining and analyzing the most important major factors affecting the global oil price fluctuations during the period of (2000-2014), identifying the various implications of the fluctuations in oil prices, and stating the main influences on price volatility in the Middle East in General and the Gulf region in particular.

Also, identifying the price of oil abundance in petroleum reserves available to the oil-exporting and importing countries, and stating the positive relationship between the political developments in the Arab Region and the vagaries of global oil prices, and identifying the direct impact of the Gulf Cooperation Council (GCC) oil prices as it has the largest global oil stocks.

To achieve the aim of the study, the descriptive method was used to describe the factors that affected the fluctuations in global oil prices during the study period, where tables and graphics were used to show the whole oil developments in the countries under study. In addition, the analytical method was used to analyze the various factors affecting the global oil prices and the various repercussions, through those tables and graphic formats.

Also, it has been benefiting from previous studies, whether in Arabic or foreign, as well as electronic references in order to provide an objective study to contribute in highlighting the economic aspects of the question that need to be addressed.

The study results including; dependence on a head resource such as oil, as in case of the countries that rely on oil export only, and this will make the fluctuations in the trade balance significantly associated with fluctuations in oil export values, and will make the economic structure affected by any

THE ARAB LEAGU
ALECSO
Institute of Arab Research & Studies
Department of Economic Studies & Research
Cairo

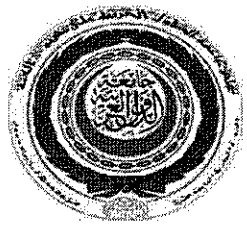

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية
القاهرة

Factors that Influenced the Fluctuations in Global Oil Prices and Their Effects on the Economies of the Gulf Cooperation Council (GCC) during the Period of "2000-2014"

A Thesis

Submitted for the M. A. Degree in economic studies

By

1249149

Emad Salem Mohammed Abu Meri

Supervised by

Dr. Sami Al-Sayed Fathi
Professor and Chairman of Department of Economics
Cairo University

2016